قاسيون

العدد 483
السبت 25 كانون الأول 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (20.373.763) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

هل البلاد مقبلة على أزمة غاز؟

مركز التوزيع في منطقة البوابة بدمشق، حيث تستغرق عملية الحصول على أسطوانة غاز ما لايقل عن ساعتين.. ولكن يمكن دوماً اللجوء «للمصافحة السحرية»..!

عدسة فيصل يعسوب / قاسيون

الافتتاحية

بلاغ عن الاجتماع الأول لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠، اجتماعه الأول بعد إنجاز أعمال الاجتماع الوطني التاسع، الذي كان قد أقر التقرير العام والموضوعات البرنامجية واللائحة التنظيمية، وأصدر مجموعة من القرارات، ووجه تحيات إلى أهلنا في الجولان المحتل، وإلى المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وفي كل مكان ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

ناقش الاجتماع المهمات المنتصبة أمام اللجنة الوطنية على ضوء مقررات الاجتماع الوطني التاسع، وتوقف عند المهمات المختلفة وطرق إنجازها، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي على ضوء ازدياد العدوانية للإمبريالية في المنطقة الممتدة من شرق وجنوب المتوسط حتى بحر قزوين وآسيا الوسطى. كما توقف الاجتماع عند الوضع الداخلي والوضع الاقتصادي –الاجتماعي، ودور اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في تعميق وتعزيز الوحدة الوطنية، ومتابعة فضح خطورة الدور الذي تلعبه قوى النهب والفساد الكبرى داخل وخارج جهاز الدولة، والأثر السلبي لكل ذلك على المجتمع وعلى دور سورية في مواجهة المخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة.

وبعد ذلك انتقل الاجتماع إلى انتخاب الهيئات القيادية المنبثقة عن مجلس اللجنة الوطنية طبقاً للائحة التنظيمية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع، حيث تم انتخاب الرفاق التالية أسماؤهم إلى عضوية الهيئة الاستشارية العليا:

١. إلياس قطيرة. ٢. جبران الجابر. ٣. حسين الشيخ، ٤. سمير عباس، ٥. عبد العزيز حسين، ٦. أحمد دياب، ٧. سلام حصني، ٨. محمود نصري، ٩. مروان صقال،١٠. نايف فرحان، ١١. حمزة منذر.
والرفاق التالية أسماؤهم إلى عضوية رئاسة مجلس اللجنة الوطنية:

١. أكرم فرحة، ٢. حمزة منذر، ٣. خالد الشرع، ٤. رئيف بدور، ٥. عبد الحليم حسين، ٦. عروب المصري، ٧. عصام اسحق، ٨. علاء عرفات، ٩. قدري جميل.

والرفاق التالية أسماؤهم كأعضاء مرشحين لرئاسة مجلس اللجنة الوطنية:

١. حمد الله ابراهيم، ٢. سالم دهش، ٣. عبد الله الراغب، ٤. فرحان حلواني، ٥. مصطفى ابراهيم.

والرفاق التالية أسماؤهم كأمناء مجلس:

١. جهاد أسعد محمد، ٢. عادل اللحام، ٣. عصام حوج، ٤. علاء عرفات، ٥. قدري جميل،
٦. أنور أبو حامضة، ٧. إيمان ذياب، ٨. طوني حصني، ٩. ماهر حجار.
كما شكل المجلس المكاتب المتخصصة التابعة له.

دمشق ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠

مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

ستالين: الرجل الذي يهدد الرأسمالية وتلاوينها، حيَّاً وميتاً

◄ قاسيون

أحيا الشيوعيون الروس في موسكو وسان بطرسبرغ (لينينغراد) وغيرها من المدن الكبرى، يوم الثلاثاء ٢٠١٠/١٢/٢١ الذكرى ١٣١ لميلاد جوزيف ستالين في الوقت الذي تواصل فيه ماكينة الدعاية الرسمية الروسية حملتها المسعورة للنيل من أرث الرجل و«تجريمه» في قطع متعمد مع المعطيات التاريخية التي كانت تمر فيها بلاد السوفييت التي كان يقودها، وكذلك المنجزات التي تحققت في عهده سواء تحويل البلاد رغم الحصار والمقاطعة التجارية الدولية إلى دولة عظمى أم الانتصار على الوحش النازي.

وحسب المصادر الإعلامية فقد تجمعت حشود من الشيوعيين الروس من الجنسين ومن مختلف الأعمار بهذه المناسبة وتوجهت إلى ضريح لينين، ومنه إلى ضريح ستالين لتنشر أربعة آلاف قرنفلة حمراء عليه، قبل توجه البعض إلى نصب كارل ماركس لترديد الأغاني السوفيتية تحت الأعلام الحمراء وصور ستالين واليافطات التي تمجد أرثه، وذلك على مرمى حجر من الكرملين حيث يقبع الرئيس الحالي ديمتري ميدفيديف واضعاً على جدول أعماله تغنيا بحقوق الإنسان ومجلسها الاستشاري المستحدث في روسيا «اجتثاث الستالينية» و«مكافحة الولاء المطلق المتواصل للديكتاتور السابق» عبر رفع السرية عن الوثائق التاريخية لحقبة ستالين بما فيها الحرب العالمية الثانية..!

لكن في المقابل، وبينما يشكل الاتفاق على ستالين وتراثه القاسم المشترك بين مختلف الأحزاب والتيارات الشيوعية في روسيا رغم تبايناتها الأخرى، فقد انتقد رئيس الحزب الشيوعي الروسي غينادي زيوغانوف محاولات مدفيديف، بعد أكثر من نصف قرن على رحيل ستالين «أبي الشعوب الصغيرة» في ١٩٥٣، مؤكداً أن استقرار روسيا اليوم «مرده إلى ما أنجزه ستالين والحكم السوفيتي»، و«أن عصر ستالين كان الأكثر إنتاجية وانتصاراً وتفرداً في تاريخ دولتنا».

أما المحلل أليكسي مكاركين فيقول إنه «ما زال في روسيا حنين إلى الأيام التي حكمت فيها البلاد بيد من حديد، إذ أن العمل على إعادة قراءة التاريخ في الوعي الجماعي ضاع مع سقوط الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١ ودخول البلاد مرحلة اضطرابات ومصاعب سياسياً واقتصادياً».

السؤال الذي يطرح نفسه مجدداً، لماذا هذا الهجوم الرأسمالي الليبرالي اليوم على ستالين؟ ألا يعد ذلك مؤشر خوف مستمر من الرجل وتراثه؟ وما هو مكنون هذا التراث الذي يخيف الأوساط الحاكمة في روسيا، ولماذا تريد تشويهه؟ أليس ذلك خوفاً آخر من تلقف الأجيال الشابة لفكر ورؤية وخطاب وسياسة ستالين في التنفيذ؟ يبدو أن الرجل الذي أرعب النازيين و«محورهم» وهو حي لا يزال يرعب الليبراليين وحلفاءهم وأتباعهم وهو ميت..!

■■

الباص «فاضي.. لوَرا إذا بتريدو»!.

هذه العبارة الأكثر استخداماً لدى سائقي باصات النقل الداخلي الخاصة في مدينة دمشق، على الرغم من أن الباص يكون «متروس» من كثرة الركاب الواقفين، لكن السائق يصر على رؤية الباص فارغاً، ويطالب الجميع بالرجوع إلى الوراء.

هذه الحالة المتكررة ليس يومياً، وإنما في أغلب «سفرات» هذه الشركات، بدءاً من شركة هرشو للنقل على خط سومرية – مزة اتستراد – يرموك، وصولاً إلى خط ميدان – شيخ محي الدين الذي تستثمره شركة عتيق للنقل الداخلي وغيرها من الشركات الخطوط، فهذه إحدى المشكلات التي تعمم على تجربة شركات النقل الداخلي الخاصة خلال عامها الأول، والذي لم تكمله بعد.

بقانون تربية الدواجن، ينصح بوضع كل ثماني دجاجات في متر مربع واحد، وهذا هو الشكل الصحي لتربية هذا النوع من الحيوانات، وبغير ذلك يحدث خلل في الإنتاج مستقبلاً، وللمفارقة أن الناظر أو الراكب يشاهد في هذه الباصات أحياناً ثلاثين راكباً آخر على الواقف في الفراغ الكائن بين المقاعد، والذي لا يتعدى ٦ أمتار مربعة فقط، وفي هذه الحالة، فإن لكل خمسة أشخاص متراً مربعاً واحداً، لدرجة يعجز المرء عن إيجاد موضع قدم أو مكان فارغ ليتمسك به، ليقيه من مكابح السائقين المتكررة في كل ثانية، والذي قد يرسل الراكب الواقف بكل «ضربة فرام» في جولة إلى أول الباص، ليعود بعدها باحثاً – فرحاً – عن مكان وقوفه السابق.

فالمشكلة ليست في الليرة التي تعطي للسائقين الذين يدفعهم طمعهم لرصف الناس «كالمكدوس» وقوفاً بين مقاعد الباص، وإن كان هذا يمثل جزءاً من المشكلة، لكن المشكلة الأكبر هي في المستثمرين الذي أعطوا هذه «العظمة» للسائقين بينما يستفيدون هم من لحم الكتف، هذا المستثمر الذي يلجأ لاستيعاب الركاب بهذه الطريقة حرصاً على عدم زيادة عدد باصاته، ولزيادة أرباحه ليس إلا، بينما تجد مديرية النقل غائبة عن هذه المخالفات التي تنص العقود على عدم جوازها أساساً!.. فلهؤلاء المستثمرين دور اجتماعي مواز للدور الاقتصادي الذي يطلبه، ويستفيد من خلاله في زيادته أرباحه، لكننا نرى أن هذا الدور غائب تماماً.

■■

تنويه.. وتهنئة

تحتجب «قاسيون» عن الصدور يوم السبت ٢٠١١/١/١ بسبب عيدي الميلاد، ورأس السنة الميلادية، على أن تعود لقرائها بحلة جديدة، وبست عشرة صفحة، يوم السبت ٢٠١١/١/٨، وكل عام وجميع السوريين بألف خير..

نقابة السياحة تقيم دورة تثقيفية خاصة بقانون العمل رقم /17/..!

تعد قضية عمال القطاع الخاص إحدى القضايا الهامة والمعلقة أمام الاتحاد العام لنقابات العمال ونقابة عمال السياحة، بعد أن تفنن أرباب العمل في طرقهم الملتوية للالتفاف على كل جديد، وعلى الرغم من أن أحكام قانون العمل الجديد جاءت في مواده الأساسية لمصلحة أرباب العمل، فإنهم مازالوا على حالهم، يبتكرون أساليب التهرب السابقة وإيجاد أي تعقيد يؤجل العمل به.

فعلى الرغم من مرور أشهر عديدة على إقرار القانون فإن معظم المنشآت السياحية لم تلتزم ببنوده، الأمر الذي أجبر نقابة عمال الخدمات السياحية بدمشق لرفع كتاب تحت الرقم /٢٤٠/ ص، تاريخ ٢٠١٠/١٠/٧ إلى د. ديالا حاج عارف وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تطلب منها مراقبة تنفيذ القانون الذي رغم قبولهم به بإيجابياته وسلبياته لم ير النور. وهو ما اتضح جلياً بعد أن تابعت النقابة خلال هذه الفترة طريقة تنفيذ أحكام قانون العمل رقم /١٧/ لعام ٢٠١٠ في المنشآت السياحية في مدينة دمشق، حيث تأكدت النقابة أن جميع المنشآت السياحية لم تلتزم أو تعمل على تطبيق أحكام القانون المذكور بالمطلق، ولا سيما الفنادق الدولية منها كـ(شيراتون دمشق، ديديمان دمشق – الشام، فورسيزن)، ونوهت النقابة في كتابها إلى أن هذه الفنادق كانت ملتزمة سابقاً بتنفيذ أحكام القانون القديم رقم /٩١/ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته الملغى العمل بموجبه استناداً لأحكام قانون العمل الجديد.

وأشارت النقابة في ختام كتابها إلى أنه وبعد مرور هذا الوقت دون إنجاز أي جديد، وباعتبار النقابة الجهة المنوط بها حماية الحقوق والمكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة طيلة السنوات الفائتة، طالبت وزيرة الشؤون بالعمل على إلزام هذه المنشآت وإداراتها بتطبيق أحكام القانون /١٧/ الذي رضي به العمال رغم علاته بينما أرباب العمل يتهربون من تطبيقه.

وبسبب هذا التهرب والجدل الذي رافق عملية التعامل في مشروعية تطبيقه، أقامت نقابة الخدمات السياحية في دمشق دورة تثقيفية خاصة بقانون العمل رقم /١٧/ والقرارات التنفيذية المتممة له، والصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دعي إليها جميع اللجان النقابية في المنشآت السياحية من مدراء الشؤون الإدارية الذين بيدهم الحل والربط، وكذلك مدراء الشؤون الإدارية في المنشآت السياحية التي لا توجد فيها لجان نقابية تمثل العمال، ويتم رعايتها بشكل مباشر من مكتب النقابة.

افتتحت الدورة بكلمة من رئيس مكتب النقابة جمال المؤذن الذي شرح بعض المواد الهامة التي يجب مناقشتها مع ممثل الوزارة في الدورة مطالباً العمال إبداء رأيهم في كل شاردة وواردة تقف في وجهم مع أباب العمل.

وأكد المجتمعون في نهاية الدورة على الحفاظ كافة حقوق العمال والمكتسبات التي حققوها بالمنشآت السياحية ومن أهمها:

- أن يعمل بالإجازات السنوية حسب مدة العمل لكل عامل.
- أن يتم إعطاء العطل القومية والدينية حسب القانون من دون أي نقصان.
- حساب إجازة الأمومة للمرأة العاملة.
- إحداث حضانة في جميع المنشآت التي يزيد فيها عدد الأمهات العاملات عن /١٠٠/ عاملة.
- حساب الزيادة دورية كل عامين.
- عدم الاعتداء بالاستقالات ما لم تكن موثقة لدى الجهة المختصة.

وفي تصريح لجمال المؤذن رئيس مكتب نقابة الخدمات السياحية لـ«قاسيون» في ختام الدورة أكد المؤذن إن مكتب النقابة يعاني من إرباكات مع أباب العمل نتيجة تهربهم من تطبيق مواد القانون، قائلاً: الغريب في الأمر انه وبعد أن رضينا بالبين لم يعد يرضى فينا وهذا ما حصل عمليا مع أرباب العمل في هذه المنشآت، مشيراً أن النقابة لن تتوانى في الدفاع عن حقوق هؤلاء العمال، وهذا ما وجهنا به القيادة النقابية بعد صدور القرارات التنفيذية الناظمة لتنفيذ أحكام «القانون الجديد»، ولأن مهمة النقابة أولاً وأخيراً الدفاع عن قاعدتها العمالية التي انتخبتها. واستغرب المؤذن من الطريقة التي تعامل بها بعض هذه المنشآت في صرف المنحة الأخيرة التي جاءت من رئيس الجمهورية قبل عيد الأضحى المبارك، مؤكداً أنهم لن يتنازلوا عن حقهم هذا حتى بنالوه، وأن من يريد أن يعمل من أجل تحسين شروط الاستثمار في سورية وتشجيعه لمصلحة الاقتصاد الوطني عليه أولاً أن يعطي العمال الحقوق المصانة له قانونياً.

■■

بصراحة

المصروفون من الخدمة

◄ عادل ياسين

كثرت في الآونة الأخيرة عمليات الصرف من الخدمة لأسباب قد تعلنها الحكومة وقد لا تعلنها، كصرف العمال المؤقتين والمياومين كما جرى في الشركة السورية للنفط، وفي مديرية زراعة درعا وغيرها من المواقع الأخرى، التي تعرض ويتعرض فيها العمال للصرف من الخدمة لأبسط الأسباب، لتزيد الحكومة بهذا الإجراء جيش العاطلين عن العمل، وبالتالي لتفاقم أكثر أزمة البطالة التي أصبحت من السمات الأساسية التي طبعت عمل الحكومة في خططها وتوجهاتها.

إن عقوبة التسريح من الخدمة واردة في قوانين العمل المختلفة التي يجري العمل بموجبها في سورية، ولكن جرى تقييدها، ولم تترك لرغبات المسؤولين، الكبار منهم والصغار، بل لا يتم الصرف وفقاً لتلك القوانين إلا بعد إثبات الجرم الذي يستوجب التسريح على أساس لجان تحقيق وبمشاركة التنظيم النقابي، ولكن ما يجري الآن من عمليات تسريح، يأخذ عنوان (لأسباب تمس النزاهة)، ولكن هذا يتم دون إثبات عبر لجان تحقيق تؤكد النتيجة أو تنفيها، وإنما يتم التسريح التعسفي هذا وفقاً لتوصية يرفعها المدير المسؤول أو المحافظ إلى رئيس مجلس الوزراء، فيسارع الأخير بإصدار قرار بالتسريح دون العودة إلى لجان التحقيق التي حددها قانون العاملين في الدولة حسب المادة /١٣٨/.

إن محاربة الفساد التي تدعي الحكومة إنها تقوم بالعمل لاستئصاله، بالشكل المتبع حالياً، أي بالصرف من الخدمة لصغار (الفاسدين) هذا إن كانوا حقاً فاسدين، وغالباً لا!، تتم بطرق تدعو للاستغراب والدهشة، ولذلك يمكن التأكيد أن هذا لن يصب في خدمة الهدف المعلن، أي محاربة الفساد، بل سيساهم في تكريسه وإطلاقه بشكل منفلت غير قابل للسيطرة.

إن ضرب قوى الفساد الكبير تحديداً هو المطلوب وطنياً وشعبياً، كونه أصبح يشكل خطراً حقيقياً على البلاد برمتها، وأصبح معيقاً لعملية التنمية التي من المفترض أن تحسن المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، ومن ضمنهم الذين أصبحوا رغماً عنهم (فاسدين صغاراً) بسبب الفاسدين الكبار الذين ينهبون ويعيثون فساداً في الأرض دون حسيب أو رقيب يقول لهم: من أين لك هذا؟

لا بل الأسوأ من ذلك أن الأموال المنهوبة يجري تبييضها بعد تهريبها إلى الخارج، ليعاد استثمارها، ويصبح هؤلاء الفاسدون محميين هم واستثماراتهم بقوة قوانين الاستثمار وحماية الملكية، حتى بات عادياً أن نسمع من يقول في الحكومة: إن هذه الاستثمارات هي قاطرة النمو التي تبنى عليها (الآمال) في تحقيق جزء مهم من الخطط الخمسية، والتي كانت نتائجها واضحة للعيان مفندة هذا الزعم، سواء من حيث عجزها عن تحقيق أهدافها في تخفيض نسب الفقر والبطالة وفي تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، أو في التطوير والتحديث، بل ازدادت تلك النسب المعلنة للفقر والبطالة حسب آخر تقرير للمكتب المركزي للإحصاء، ولا ندري كم ستتعمق أزمة الفقر والبطالة في الخطة الخمسية القادمة بناءً على نتائج الخطة السابقة.

إن القضاء على ظاهرة الفساد الكبير والصغير منه لن يتم فقط بموجب تلك المراسيم والقرارات والغرامات الصادرة، والتي بموجبها يتم صرف العمال والموظفين من الخدمة، بل يتم ذلك من خلال إجراءات عملية يكون الدور الفاعل فيها للدولة والقطاع العام وللرقابة الشعبية المباشرة، وبتوسيع الحريات العامة التي تُتيح فضح كل أشكال النهب والفساد. وهنا تلعب النقابات الدور المهم في هذه العملية لتواجدها في كل مفاصل العمل الإنتاجي والخدمي والوظيفي، وهي بهذا ستعزز دورها في حماية الاقتصاد الوطني وتطويره وتخليصه من ناهبيه، ليؤدي مهمته المنوطة به في تحقيق النمو المطلوب والتنمية الحقيقية التي ستؤمن مستوى معيشي متطور لذوي الدخل المحدود ومنهم الطبقة العاملة السورية. ولن تنفع ولن تجدي إدارة الظهر إلى العمال والموظفين المصروفين من الخدمة الذين يلجؤون للنقابات لكي تكون سندهم في الدفاع عن حقهم في العمل واستمرارهم فيه، إن أظهرت نتائج التحقيق براءتهم مما نسب إليهم، حيث من المفترض أن تكون النقابات حاضرة في كل لجان التحقيق قبل إصدار قرارات الصرف من الخدمة كما حدث لعمال الشركة السورية للنفط ومهندسي وموظفي محافظة دمشق الذين يلجؤون للنقابات من أجل مساعدتهم في العودة إلى عملهم ولكن دون جدوى، مع العلم أن قيادة الاتحاد قد رفعت أكثر من كتاب إلى الجهات الوصائية تبين فيه موقفها من ضرورة عودة العمال المفصولين.

إن اللجوء إلى القضاء وتشكيل لجان تحقيق فيه براءة أو إدانة المصروفين هو مسؤولية تقع على عاتق الحركة النقابية دفاعاً عمّن ظلموا وحرموا من عملهم.

■■

القرارات القضائية العمالية تحتاج لمن ينفذها!!

ثمة سؤال مشروع يطرحه العمال الحاصلون على قرارات قضائية لمصلحتهم: من يحمي هذه القرارات؟ ومن ينفذها؟؟

الدعاوى العمالية أمام المحاكم كثيرة وتأخذ أحكاماً قطعيه لمصالح العمال، ولكن تعنت الإدارات وأرباب العمل يمنع تنفيذ تلك القرارات، ويجعل حقوق العمال في مهب الريح، خاصة إذا كانت الدعاوى العمالية مرفوعة على الشركات الحكومية الإنتاجية والخدمية. فكثيراً ما تعطل هذه الدعاوى بحجة حق النفع العام، وترد الدعوى ثانية، ويفقد العمال حقوقهم التي أقرها القانون بالرغم من صدور ذاك القرار القضائي لصالحهم.

في هذا السياق يمكن أن نورد مثالاً على التضارب في تنفيذ القرارات القضائية من جانب إدارة شركة نفط الفرات، حيث تقدم العديد من العمال بدعوى قضائية إلى محكمه صلح العمل بدمشق، رقمها (٥١٥/١٧٨) تاريخ ١٩٩٩/٧/١٩، والمصدق بقرار محكمة الاستئناف المدنية الخامسة بدمشق رقم (١٧٦/١٨٣) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ والقاضية بتنفيذ قرار المحكمة لصالح عمال نفط الفرات، والذي بموجبه يحصل العمال على تعويض اختصاص من (٢٠٪ ـ ٤٥٪)، ووفق النسبة التي يستحقها كل منهم مقابل عدد سنوات الخدمة، وعلى أساس الراتب المقطوع الجديد ومنح أفراد الجهة المدعية والمتدخلة من خريجي المعاهد المتوسطة تعويض اختصاص وفق النسب المحددة بالقرار الوزاري رقم (١١٢٣) لعام ١٩٧٨ من (٣٠٪ ـ ٤٠٪).. وقد امتثلت إدارة الشركة لحكم هذه الدعوى، ولكنها امتنعت عن تنفيذ حكم بدعوى أخرى لعمال آخرين يعملون في الشركة نفسها مطالبين بتعويض اختصاص أسوة بزملائهم الذين ربحوا هذه الدعوى بالحكم القضائي السابق.

فقد جاء في الحكم الجديد الذي لم يُنفذ إلى الآن على الرغم من مرور سنوات على كسب الدعوى هذه بقرار صادر عن محكمة الصلح المدنية العمالية بدمشق:

الجهة المدعية: رئيس نقابة عمال النفط في دير الزور وكيلاً عن العمال البالغ عددهم /٣٥/ عاملاً.

الجهة المدعى عليها: رئيس مجلس إدارة شركة الفرات للنفط.

موضوع الدعوى: إلزام الجهة المدعى عليها بصرف تعويض الحقول بنسبة (٣٠٪) من الراتب الشهري المقطوع وقت أداء العمل وإجراء التقاص وفق ما هو مقبوض وما هو مستحق فعلاً، وذلك عن خمس سنوات سابقة للإدعاء.

الجهة المدعى عليها ردت الدعوى كون المرسوم التشريعي رقم /٣/ ١٩٩٤ قد نص على حساب التعويضات على أساس الراتب المقطوع الذي كان قبل نفاذ المرسوم التشريعي رقم /١٥/ لعام ١٩٧٥.

الخلاف بين الطرفين على منح تعويض الحقول، الخلاف هو على احتساب التعويض على أساس الراتب المقطوع الحالي أم على أساس الراتب الكائن قبل المرسوم التشريعي رقم /٥/ تاريخ ١٩٧٥/١١/١٦.

الجهة المدعية أبرزت القرار الاستئنافي رقم /١٩/ تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ الذي قضى بإعطاء عدد من العمال التابعين للجهة المدعى عليها هذا التعويض على أساس الراتب الحالي بتاريخ العمل.

هذا يعني إعطاء أفراد الجهة المدعية «العمال» التعويض على أساس راتبهم الحالي تأكيداً للمساواة والعدالة لعمال المنشأة أنفسهم عملاً بنص المادة /٥٣/ من قانون العمل الموحد.

لقد تدخلت الشركة السورية للنفط برد الدعوى كونها شريكاً لشركة نفط الفرات بـ/٥٠٪/ من الرأسمال، طالبة عدم منح العمال استحقاقهم هذا، ولكن هذه الدعوى ردت من القضاء لأن العلاقة هي بين الجهة المدعية (العمال) والجهة المدعى عليها (شركة نفط الفرات).

قرار المحكمة جاء منصفاً للعمال حيث كان:

عملاً بأحكام أعداد (١١، ١٦، ٧٥، ١٤، ٢٠٢، حتى ٣٠١) أصول المحاكمات المدنية وقانون العمل الموحد:

١) إلزام الجهة المدعى عليها بمنح الجهة المدعية تعويض حقول (٣٠٪) من الأجر الشهري المقطوع الحالي وقت أداء العمل وإجراء التقاص بين ما صرف للجهة المدعية وبين المستحق الفعلي وفق الأجر الشهري المقطوع وقت أداء العمل من تاريخ خمس سنوات سابقة للإدعاء.

٢) رد طلب التدخل شكلاً.

٣) تضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف مائة ليرة أتعاب محاماة قراراً وجاهياً بحق المدعين وبمثابة الوجاهي بحق المدعى عليها والمتدخلة صدر وأفهم علناً حسب الأصول بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٣١.

وهناك دعوى أخرى من أجل تعويض الجهد الإضافي بـ/٢٥٪/ من الراتب المقطوع الجديد عن خمس سنوات سابقة للإدعاء قد كسبها العمال ولكن شركة نفط الفرات لم تنفذ هذه الدعوى إلى الآن.

والسؤال مرة أخرى من يحمي حقوق العمال ومكتسباتهم التي أقرها القضاء لهم؟!

■■

بعد تسريح العمال المهرة..

أزمة غاز وشيكة

لم يترك المخلصون طريقة وإلا طالبوا فيه الجهات المختصة بالاحتفاظ بما يسمى العمالة المؤقتة أو الموسمية، خاصة تلك التي تكون قد اكتسبت الخبرة الكافية في إدارة أية منشأة، أو التي تعمل في أمكنة حساسة كفروع تعبئة الغاز على سبيل المثال، ومع ذلك لم تحرك تلك الإدارات ساكناً، لا بل أصرت على قراراتها التي خسرت فيها الشركات مئات الملايين، نتيجة جهل العمال الجدد بهذه الأعمال، ولعل الحرائق التي حصلت في فرعي حلب واللاذقية هي أكبر دليل على التهاون الجاري في مثل المنشآت، وكون الشيء بالشيء، يذكر سنورد في هذه العجالة بعض من «إنجازات» إدارة عمليات الغاز ومديرياتها التابعة لشركة محروقات خلال العام ٢٠١٠.

١) ساعد «إنجازها» في عدم وجود أسطوانة حديد واحدة في مراكز الدولة منذ الشهر السادس لعام ٢٠١٠، مما أدى إلى ارتفاع سعرها في السوق السوداء، وهي تقدر ما بين /٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠/ ل.س وهي ليست موجود أيضاً.

٢) ساعدت على وجود أكثر من مليون أسطوانة حديدية تالفة بحاجة إلى تبديل صمام فقط، وهذه الأسطوانات موجودة في العراء في (أرض مستودعات عدرا)، تتعرض لجميع العوامل الجوية، وقسم من هذه الأسطوانات موجود في مركز غاز القابون ـ القدم ـ الميدان. والشيء اللافت للنظر أنه عندما يذهب المواطن إلى هذه المراكز لشراء أسطوانة حديدية يفاجأ بأنها أسطوانات تالفة تملأ المراكز (شو منظر!!) فيرجع بخفي حنين.

٣) تعاقدت شركة المحروقات مع شركة إسبانية لشراء مليون ونصف صمام، وذهبت لجنة من إدارة عمليات الغاز إلى إسبانيا، وأقامت مدة أسبوع للاستجمام، وعلى ضوء ذلك أتت دفعة من الصمامات تقدر بنحو /٥٠٠/ ألف صمام، ولدى فحص عينات كبيرة من هذه الصمامات تبين أنها عاطلة نتيجة (سن عكسي)، والآن يريدون شحنها وإعادتها إلى المصدر!. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: من المسؤول عن هدر أموال الدولة في هذه الصفقة؟ وأين المحاسبة على الرغم من وضوح المخالفة؟.

٤) إن نقص أسطوانات الحديد ساعد على حدوث أزمة خانقة في الحصول على اسطوانة غاز في مراكز الدولة، ومراكز القطاع الخاص، وهذه الأزمة متكررة في كل عام (أسطوانة حديد لا يستطيعون توفيرها). من المستفيد من خلق هذه الأزمات؟.

ولمَ لمْ يتم التعاقد مع الشركات التركية التي نعلم عنها كل شيء، علماً بأنها قريبة جداً منا، ولا يتطلب استيرادها وشحنها كل تلك المبالغ.

والأهم والأخطر من كل هذا أن معامل الدفاع التي كانت تزود السوق بالنقص الحاصل لم تعد تعمل، وهي حالياً متوقفة عن تصنيع أسطوانات الحديد، وهذا الأمر زاد من حدة الأزمة أكثر، وهذا يعني أن البلد مقبل على أزمة غاز وشيكة، لا شك أن الناس والبلاد بغنى عنها.

■■

انتخاب رئاسة مجلس اللجنة الوطنية ومجلسها الاستشاري

انتخب الاجتماع الأول للمجلس الجديد للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي عُقد بتاريخ ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠، الهيئات القيادية المنبثقة عن مجلس اللجنة الوطنية طبقاً للائحة التنظيمية التي أقرها الاجتماع الوطني التاسع، حيث تم انتخاب أعضاء في مجلس اللجنة الوطنية إلى عضوية الهيئة الاستشارية العليا، وهم:

١. إلياس قطيرة
٢. جبران الجابر
٣. حسين الشيخ
٤. سمير عباس
٥. عبد العزيز حسين

الهيئة الاستشارية العليا..

هي هيئة ينتخبها مجلس اللجنة الوطنية، مهامها:

١- مراجعة قرارات رئاسة المجلس ويحق لهذه الهيئة الطلب من رئاسة المجلس إعادة النظر بالقرارات التي لا توافق عليها. ويحق لها رفع الأمر لمجلس اللجنة الوطنية للبت فيه وهي تقدم تقاريرها للمجلس وهي مسؤولة أمامه.

٢- تقديم اقتراحات إلى مجلس اللجنة الوطنية ورئاسته والمكاتب التابعة له.

٣- في حال لم توافق الهيئة الاستشارية العليا على أحد القرارات يحق لها أن تطلب من الرئاسة إيقاف تنفيذه وعلى الرئاسة أن تستجيب لهذا الطلب لحين إنعقاد المجلس للبت بهذا القرار.

٤- يمكن للهيئة الاستشارية العليا أن تطلب زيادة عدد أعضائها من داخل المجلس وخارجه، وتعرض الأمر عليه للبت فيه.

● المصدر: اللائحة التنظيمية

إلياس قطيرة.
تولد: ١٩٣٥.
تاريخ الانتساب: ١٩٥١.
المحافظة: طرطوس.
المستوى العلمي: مدرس.

جبران الجابر.
تولد: ١٩٤٠.
تاريخ الانتساب: ١٩٦٢.
المحافظة: دمشق.
المستوى العلمي: جامعي (فلسفة).

حسين الشيخ.
تولد: ١٩٣٧.
تاريخ الانتساب: ١٩٥٥.
المحافظة: دير الزور.
المستوى العلمي: ثانوية عامة، وأهلية تعليم.

سمير عباس.
تولد: ١٩٥٢.
تاريخ الانتساب: ١٩٧٦.
المحافظة: دمشق.
المستوى العلمي: جامعي (حقوق).

عبد العزيز حسين.
تولد: ١٩٤٣.
تاريخ الانتساب: ١٩٥٦.
المحافظة: الحسكة.
المستوى العلمي: معهد العلوم السياسية.

كما تم انتخاب الرفاق التالية أسماؤهم إلى عضوية رئاسة مجلس اللجنة الوطنية:

١. أكرم فرحة
٢. حمزة منذر
٣. خالد الشرع
٤. رئيف بدور
٥. عبد الحليم حسين
٦. عروب المصري
٧. عصام اسحق
٨. علاء عرفات
٩. قدري جميل

هيئة رئاسة مجلس اللجنة الوطنية..

هي الهيئة التي ينتخبها مجلس اللجنة الوطنية، ويكلفها بممارسة صلاحياته بين اجتماعين له، وهي مسؤولة أمامه، وتقدم تقاريرها إليه.

● المصدر: اللائحة التنظيمية

أكرم فرحة.
تولد: ١٩٤٩.
الانتساب: ١٩٦٧.
المحافظة: حماة.
المستوى العلمي: جامعي (رياضيات).

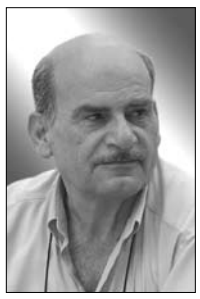

حمزة منذر.
تولد: ١٩٤٩.
الانتساب: ١٩٦٥.
المحافظة: ريف دمشق.
المستوى العلمي: جامعي (أدب مقارن).

خالد الشرع.
تولد: ١٩٦٢.
الانتساب: ١٩٨٦.
المحافظة: درعا.
المستوى العلمي: إعدادي (عامل).

رئيف بدور.
تولد: ١٩٥٠.
الانتساب: ١٩٦٩.
المحافظة: طرطوس.
المستوى العلمي: جامعي (هندسة).

عبد الحليم حسين.
تولد: ١٩٤٨.
الانتساب: ١٩٦٠.
المحافظة: الحسكة.
المستوى العلمي: جامعي (هندسة).

عروب المصري.
تولد: ١٩٦٩.
الانتساب: ١٩٨٦.
المحافظة: دمشق.
المستوى العلمي: ماجستير في البيئة.

عصام اسحق.
تولد: ١٩٥٧.
الانتساب: ١٩٧٤.
المحافظة: طرطوس،
المستوى العلمي: بكالوريا علمي.

علاء عرفات.
تولد: ١٩٥٨.
الانتساب: ١٩٧٤.
المحافظة: دمشق.
المستوى العلمي: جامعي (هندسة).

قدري جميل.
تولد: ١٩٥٢.
الانتساب: ١٩٦٦.
المحافظة: دمشق.
المستوى العلمي: جامعي (دكتور اقتصاد).

الاجتماع الوطني التاسع.. النتائج.. والمهمات

انعقد الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في ٢٠١٠/١١/٢٦ وحضره المئات من المندوبين من جميع المحافظات تقريباً وأقرت الوثائق الثلاث الأساسية:

- الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين.
- اللائحة التنظيمية.
- التقرير العام لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

أكدت الموضوعات البرنامجية على ضرورة إعادة الدور الوظيفي التاريخي لحزبهم الشيوعي، هذا الدور الذي تراجع في العقود الأخيرة. والاستناد إلى المرجعية الفكرية الماركسية الليلينية التي تتطور ويتصلب عودها في النضال ضد الميلين الذين يعيقان تطورها وهما: العدمية والنصوصية. والتعامل مع الماركسية الليلينية كعلم متجدد، ونظرية ليست فقط للتفسير بل للتغيير أيضاً، ثم أكدت الموضوعات على أن انهيار التجارب الاشتراكية في القرن العشرين لا يعني بحال من الأحوال انهيار الماركسية ورؤيتها حول الاشتراكية، وأن الأزمة الأخيرة التي تمر بها الرأسمالية العالمية تؤكد أن الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين تطرق الباب بقوة، وأن الإحداث والتطورات تؤكد على حتمية انهيار الرأسمالية كنظام، وهذا يؤكد أيضاً على صحة تنبؤات ماركس أنجلس ولينين.

ثم أكدت على ناحية هامة جداً وهي أن الحل الوحيد أمام شعوب الشرق العظيم القاطنة في المنطقة من قزوين إلى المتوسط جغرافياً، والمتآخية على مر التاريخ، والتي تجمعها مصالح اقتصادية عميقة لكونها تشكل فضاءً اقتصادياً متكاملاً.. هو تعميق أواسط التحالف والتآخي والنضال المشترك على مختلف المستويات لإفشال المخططات الامبريالية القديمة والجديدة... وهذا سيضع الأساس للحفاظ على الحقوق المشروعة لجميع الشعوب القاطنة في هذه المنطقة.

كما أكدت على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة الأخطار الخارجية، وهذا ما يتطلب تفعيل طاقات الشعب كلها، وضرورة إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢\ في محافظة الحسكة، وضرورة إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي وتعديل قانون الانتخابات، وقانون أحزاب يضمن إنشاء الأحزاب على أساس وطني شامل، وأيضاً محاربه الفساد والنهب واجتثاثهما، ودعم القطاع الزراعي والإنتاج الصناعي، وإعادة النظر بكل القرارات والإجراءات التي تمثل تراجعاً عن المكاسب المتحققة للطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين.. هذا بالإضافة إلى الكثير من الاقتراحات الأخرى التي تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعاشية لجماهير شعبنا وتضع حدا للتردي الموجود.

ثم أقر الاجتماع اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، التي أكدت على تبنيها للتعاليم اللينينية في التنظيم ومبدأ المركزية الديمقراطية. وعلى الهيئات ودورها وصلاحياتها، وهذا ما يعزز من دور الهيئات والعلاقات بينها وتقوية القيادة الجماعية، والإقلال إلى حد كبير من العلاقات الفردية.

وأحدثت اللائحة هيئة جديدة هي الهيئة الاستشارية العليا، وهي هيئة جديدة وتجربة نوعية، الهدف منها الحفاظ على إمكانيات وقدرات الكثير من الرفاق القدماء الذين قدموا ومازالوا يقدمون، وخاصة في المجال الفكري والسياسي والخبرة في الحياة من أجل تطور العمل الحزبي. وصلاحيات هذه الهيئة تؤكد على جديتها، ومن أهم هذه الصلاحيات مراجعة قرارات رئاسة المجلس وإعادة النظر فيها، بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى الموجودة في اللائحة التنظيمية.

كما أقرت تقديم الكثير من العناصر الشابة إلى الهيئات القيادية، وهذه أيضاً نقلة نوعية (متمنياً لهم التوفيق والنجاح وراجياً أن يتسلح هؤلاء الرفاق بالفكر والأخلاق والتواضع والصدق والإخلاص الشيوعي).

وأقر الاجتماع التقرير الذي قدمه الرفيق د. قدري جميل، تقرير مجلس اللجنة الوطنية عن الفترة الفاصلة بين الاجتماعين، الثامن والتاسع، فأكد التقرير على ضرورة وضع حد لمسلسل الانقسامات والتشرذم، وعلى أهمية وحدة الشيوعيين السوريين وضرورة عودة الحزب إلى الجماهير من أجل استعادة دوره الحقيقي في النضال الوطني والاجتماعي. وطالب بنفض الغبار عن المنصة المعرفية، والمقصود تلك المرحلة التي قاد فيها الاتحاد السوفيتي الرفيق جوزيف ستالين، وقال: إن الدفاع عن الماضي لا يعني بتاتاً الانغلاق عليه، وإنما يعني بالدرجة الأولى الانطلاق منه لاستكمال الانتصارات المؤجلة المتوقفة منذ ذلك الحين. وتحدث الرفيق د. قدري جميل مطولاً حول الوضع الداخلي وقال: إن منسوب الفقر وتفاقم البطالة والمشكلات الاقتصادية الأخرى ممكن أن تصبح في لحظة معينة بوابة العبور لقوة الخارج المستندة في الداخل لرأس حربتها ألا وهي قوة الفساد الكبرى.. وقال هناك إجماع تقريباً ضد السياسة الاقتصادية التي ينفذها الفريق الاقتصادي. وتابع الحديث حول وحدة الشيوعيين السوريين فقال: الوحدة ضرورة، والحوار أداة وقاعدة التوحيد (من تحت لفوق). واختتم الرفيق تقريره داعياً الرفاق للسير إلى الإمام لاستعادة دور الشيوعيين السوريين، وألا نكتفي بنجاحاته، بل نتعلم من الصعوبات والإخفاقات نحو ذلك الحزب القوي والذكي المبدئي والمرن الثابت على المبادئ والمبدع في إيجاد الحلول.

وألقت جميع المنظمات تقارير، وتحدث العشرات من الرفاق فردياً، والجميع أكدوا على ضرورة النضال من اجل وحدة الشيوعيين السوريين والدفاع عن مطالب العمال والفلاحين والحفاظ على المكتسبات التي تحققت خلال عشرات السنين، والحفاظ على الوحدة الوطنية ومواجهة الإخطار الخارجية. كما مارس الكثير من الرفاق انتقاداً ذاتياً على التقصير في نشاطهم، وخاصة في المجال التنظيمي وتوزيع جريدة قاسيون التي تلاقي الارتياح والتأييد من الكثير من القوى الوطنية والتقدمية. وكان تقرير منظمة الجزيرة لافتاً للانتباه من قبل المندوبين حيث تحدث عن الصعوبات الكبيرة التي يعيشها أبناء المحافظة من بطالة وفساد وتمييز وهجرة، بالإضافة إلى بعض القرارات التي جاءت ضد مصالح الفلاحين كقانون رفع سقف الملكية والتعديلات التي أدخلت إلى قانون العلاقات الزراعية وقانون نزع ملكية أملاك الدولة وأجور المثل من الفلاحين وتعديل المرسوم\ ١٤٩، بالإضافة للكثير من المطالب الأخرى..

لقد كان الاجتماع الوطني التاسع بحق تظاهرة وطنية وطبقية كبرى في حياة البلاد وفي حياة الشيوعيين السوريين في جميع المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والمطلبية. والمطلوب الآن وهذا هو الأهم، وبخلاف المراحل السابقة، ألا توضع هذه الوثائق على الرفوف بعد إقرارها، بل دراستها وبحثها مع الرفاق والأصدقاء والحلفاء، وإيصالها إلى جميع القوى الوطنية والتقدمية في البلاد، والالتزام بجوهر هذه الوثائق قولاً وعملاً ودافعاً كبيراً من أجل وحدة الشيوعيين السوريين واستعادة الدور الوظيفي التاريخي لهم.

عبد العزيز حسين/ عضو الهيئة الاستشارية العليا

فساد علني في مياه دير الزور.. عرض أسعار مسبق الصنع!

◄ ناصر العبد

أصبح الفساد هذه الأيام من أهم آليات العمل في مؤسسة مياه دير الزور، فلا يوجد فن أو ثقافة في الفساد إلا واستوعبته هذه المؤسسة، وتبنته وعبرت عنه أيضاً وبدقة شديدة.

لعل ما يسهل قول ذلك هو ما عملت به المؤسسة في الآونة الأخيرة، ولاسيما بخصوص إدخال المواد إلى المستودع، وهو ما يجب أن يتم حكماً باستدراج عروض أسعار تعلن عنه المؤسسة عبر لوحة الإعلانات الموجودة على أحد جدرانها، بحيث يتسنى لجميع الراغبين التقدم لاستدراج العروض ومعرفة الشروط والمواصفات المطلوبة، ومن ثم عرض السعر المناسب.. لكن المؤسسة خالفت كل ذلك، وبدأت بلعبة فساد جديدة دون شك!.

أفادت مصادر خاصة لـ«قاسيون» أن المؤسسة ألغت طريقة «لوحة الإعلانات» بغية إفساح المجال لأشخاص معينين يرغب المنتفعون في المؤسسة بإرساء العرض عليهم، الأمر الذي أثار غضب واستهجان الكثيرين، وبدورها إحدى الجهات، وحسب ما ذكرت المصادر، أوعزت لإدارة المؤسسة بضرورة وضع استدراج العروض في لوحة الإعلانات فقامت المؤسسة فعلاً بوضعه ولكن لفترة قصيرة، ثم ألغت ذلك فيما بعد، عندما وجدت أن العروض التي تقدم بها بعض المتعهدين شددت الخناق على الذين يجب أن يحصدوا جميع العروض وقللت مكاسبهم، وذكرت المصادر أيضاً أن رئيس قسم الاستثمار والصيانة في المؤسسة (ر. ع) تخطى كل الأنظمة وخالف كل الشروط من خلال توزيع طلبات الشراء على من يرغب بهم، وذلك دون إجراء أية مناقصات أو تحديد أية شروط وعرضها في لوحة الإعلانات الرسمية. وبإمكان الجهات الرقابية التأكد من صحة هذا الكلام من خلال الكشف على أوامر الصرف منذ بدء تكليف لجنة الشراء برئاسة (خ. ر) وحتى إنهاء تكليفه، وتحديداً فواتير القساطل..

يقال إن أحداً ما يدعم الفاسدين في مؤسسة مياه دير الزور.. لذلك، فإن المساءلة يجب أن تطال الداعم والمدعوم، لأن دعم الفساد يلعب دوراً في زيادة غطرسته وسورية اليوم لم تعد تحتمل وجود الفاسدين!.

■■

كوة صرف آلي واحدة لعشرين ألف موظف!

موظفو الغاب.. شهر في العمل وأيام على الرصيف لقبض الراتب

يزيد عدد السكان في منطقة الغاب عن ٥٠٠ ألف نسمة، ومركز المنطقة يتمثل بمدينة السقيلبية التي يوجد فيها أربعة مصارف تابعة للقطاع العام (مصرف زراعي، تسليف شعبي، توفير البريد، والمصرف التجاري السوري) وعدد آخر من المصارف الموزعة على نواحي المنطقة، وهي تفتقر إلى الصرافات الآلية إذ لايوجد فيها سوى كوة واحدة في مبنى المصرف التجاري وهو كثيراً ما يخرج عن الخدمة ليخرج معه المصطفون أرتالاً متلاصقة أمامه عن طورهم، فهم لا يملكون من أمرهم سوى التأفف وكثيراً من الأنفاس المتعبة حين يترحمون على أيام معتمد الرواتب.

مشكلة الموظفين الذين وطنت رواتبهم في المصرف التجاري تزداد تفاقماً يوماً بعد آخر، وخاصةً مع تزايد معاشات الموظفين المحولة من قبل الجهات العامة. ورغم أن التجربة حديثة نسبياً وأن عدد المتعاملين بالبطاقات الالكترونية قليل إلى حد ما، إلا أن عددهم بكل حال يفوق طاقة صراف وحيد لمنطقة مترامية الأطراف، فإذا كان البعض حالياً يضطر لقطع مسافة ٥٠ كم للحصول على راتبه، فهناك من يعود خاوي الوفاض بعد تكلف عناء السفر وتكاليفه المادية. وبالطبع، فقد يتكرر ذلك لأكثر من مرة مع الموظف نفسه، فكيف هو الأمر مع عزم الجهات العامة كافة على توطين رواتب موظفيها وكم ستتعقد الأمور حينها؟!.

يوضح آكرم لـ«قاسيون» (وهو عامل في قطاع الاتصالات هد قوامه المرض وصار رفيقه العكاز) أنها المرة الثالثة التي يقصد هذه الكوة قاطعاً عشرات الكيلومترات كي يحصل على ما تبقى من راتبه الذي أكلته الفوائد من أقساط البراد والتلفزيون، ويقول: «أربعة آلاف وسبعمائة ليرة.. كيف لي أن أوزعها على الدائنين الذين يزيدون أسعار سلعهم المؤجل دفعها حتى آخر الشهر، وفوق التعب والمشقة والوقوف لساعات لا أستطيع الحصول على راتبي كاملاً لأن الصراف الآلي يقتطع أجزاء الألف ليرة حتى وإن كانت ٩٩٩» ويضيف بالعامية: «لازم نتحسر على أيام زمان بعدما صارت الألف فراطة.. إنها مهزلة»!.

بدوره، أبو بشار الذي كان غاية في الاستياء تساءل: «أين نحن من التطور.. كوة واحدة لعشرين ألف موظف! كان ينبغي وضع عشرات الصرافات الآلية قبل تحويل رواتبنا إلى المصرف، ويجب توزيعها على النواحي ومراكز التجمعات السكانية».

«يا شحاري».. قالتها إحدى السيدات الواقفات على الرصيف أمام الكوة الوحيدة في المنطقة، كانت تهم بفتح محفظتها لإخراج بطاقتها الالكترونية حين قالت: «هذه هي المرة الرابعة التي أحاول فيها الحصول على راتبي، وأرجو ألاّ يخرج الصراف عن الخدمة قبل أن أتمكن من قبضه كاملاً، ولكنني متفائلة لأن العدد المتواجد اليوم في الطابور لايقارن بيوم الأمس.. أرجو من الله ان يفرجها علي هذا اليوم»!.

واقف آخر على الطابور.. أدخل بطاقته ليحصل على خمسة آلاف ليرة- وهو الرصيد الكامل المستحق للدفع- ولكن الصراف خرج فجأةً عن الخدمة مبتلعاً بطاقته والرصيد معاً.. وقام بعدها بمراجعة العاملين بالمصرف عله يسترد مبلغ الـ٥٠٠٠ آلاف ليرة ولكن العاملين بالمصرف أسفوا لعدم تلبية طلبه قبل عملية الجرد التي سوف تحتاج لأكثر من عشرة أيام.. وبعد عدة محاولات لاسترداد المبلغ استسلم للأمر الواقع وخلّف المصرف وازدحامه منسحباً من معركة الحصول على الراتب، ليسير على الشارع المقابل للمصرف بعكس اتجاه السير!.

■■

جمعية موحسن الفلاحية على شفير الانهيار!

يبدو أن واقع بعض الجمعيات الفلاحية لا يختلف كثيراً عن واقع الحكومة التي أصبحت في واد والفلاحون والعمال في واد، وأيضاً كما أصبحت مؤسّسات الدولة في واد والمواطنون عموماً، في واد آخر.. أي أنّ التهميش هو الفاعل الأكبر على الأرض، بكل ما يرافقه من فساد ونهب وغياب المحاسبة.

ولعل الطامة الكبرى تكمن في السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الليبرالية للطاقم الاقتصادي، مما يجعل الغربة الداخلية هي المسيطرة لتنعكس بشكل مباشر حتى على الانتماء الوطني والوحدة الوطنية ..

تعد جمعية موحسن الفلاحية من أقدم الجمعيات في الوطن، إذ نشأت في أوائل الخمسينيات إثر انتفاضة أهلها وقومتهم الشهيرة ضد الإقطاع، كما أنها تملك أكبر الحيازات في المنطقة، وتضم في عضويتها أكثر من ألفي فلاح، بقي منهم نحو ١٤٠٠ . هذه الجمعية باتت رهينة الأهواء والمزاجيات والمصالح الخاصة والضيقة والتدخلات والحلول العشائرية، فقد كان من المقرر أن تعقد مؤتمرها في ٢٠١٠/١١/٨، ولكن عدم اكتمال النصاب أدى لتأجيل المؤتمر حتى ٢٠١٠/١٢/١٦، ومن المفترض أن يتمّ التبليغ بشكل رسمي وفردي إضافة للإعلان الجماعي، ومن ثُمّ يعقد المؤتمر بمن حضر كما هو معروف، لكن ما جرى يمكن تصنيفه أنه خارج كل الأطر الاقتصادية والسياسة ومصلحة الفلاحين، حيث حضر أكثر من ٤٠٠ فلاح، وكان هناك صراع بين تيار من المستفيدين والفاسدين السابقين يريد العودة، وتيار مجلس الجمعية الحالية المدعوم، والذي يريد البقاء عبر عدم إجراء انتخابات، وكذلك تيار من الطامحين الجدد، وآخرون يريدون إجراء انتخابات حقيقية وفق النظام الداخلي، وبعد أخذ وردّ لم تجر أية انتخابات، ولم تقدم أية تقارير.

ورغم ذلكً، قدم العديد من الفلاحين مطالب وأطروحات وآراء حول معاناة الفلاحين وهمومهم والزراعة واقتصاد الوطن نذكر منها :

- معاناة الفلاحين نتيجة ارتفاع سعر المازوت ومستلزمات الإنتاج الزراعي وقلة توفرها والسياسة الزراعية وانعكاساتها على الزراعة واقتصاد الوطن، وضرورة إعادة الدعم.
- حرمان منطقتي أم العجول المقدرة بنحو ١٥٠ دونماً والمفك الغربي والشرقي المقدرة بنحو ٤٠٠ دونم، من الري، واعتماد فلاحيها على الآبار السطحية وضرورة تأمين الري لها من الجمعية.
- الفوضى في توزيع البذار، وعدم توفرها في الوقت المناسب والكمية اللازمة، وتأخر بذار القمح القاسي، خاصةً الذي أقبل عليه الفلاحون لمقاومته الظروف الجوية حتى لا يصيبهم ما أصابهم في الموسم السابق.
- المعاناة في الحصول على مخصصات الأعلاف للثروة الحيوانية وقلتها والمتاجرة بها، واضطرار المربي لتوقيع الطلب من قيادة الاتحاد .
- استكمال عمليات الاستصلاح وإدخال الأراضي المستبعدة من الري وهي من خيرة الأراضي، وتلافي الفساد فيه، وخاصة الصرف المغطى الذي كلف الدولة والشعب مئات الملايين ومازالت الأمور دون محاسبة.
- إعادة توزيع أراضي الإصلاح الزراعي وفق الوحدات المخصصة، وتوزيع الزائد منها على الفلاحين الذين لا يملكون بدل استيلاء البعض على قسم منها وحصول آخرين على مساحات تتراوح بين ثلاثين وثمانين دونماً من المتنفذين، وهم لا يستحقونها، وأسماؤهم معروفة للجميع في القرية ومديرية الزراعة واتحاد الفلاحين.
- عدم الدقة في توزيع الدعم لمحصول القطن والذرة الصفراء وفق الحيازات والأراضي المزروعة حقيقةً.

لا شك أنّ ما تعانيه جمعية موحسن ينطبق على أغلب جمعيات المحافظة والوطن، وقد وصلت الأمور في إحدى الجمعيات إلى الاشتباكات العنيفة بين الفلاحين ومجلسها ومن يدعمهم.. وهذا يتطلب إعادة النظر بوضع الجمعيات ومجالسها، وإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية، وانتخاب مجالس تعبر عن مطالب الفلاحين ومعاناتهم.

والمستغرب أن يقوم بعض المسؤولين بمحاولة تشكيل مجلس في جمعية موحسن على أساس عشائري باختيار واحد من كلّ فخذ في العشيرة، وعند تعذر ذلك بفضل اختلافات حول التمثيل يجري حالياً تشكيل لجنة لإبقاء المجلس السابق المدعوم كما هو، وهذا ليس في مصلحة الفلاحين والعمل التعاوني والزراعة واقتصاد الوطن.

موحسن - مراسل قاسيون

جسر معضمية الشام بحاجة إلى حواجز وقائية

عند دخولك إلى منطقة معضمية الشام عن طريق المدخل المطل على كراجات السومرية، وعلى بعد حوالي /٥٠٠/ متر من مرورك بالشارع العام، يصادفك جسر معضمية الشام، وهو جسر ذو طريق تزدحم عليه السيارات باتجاهين، ذهاباً وإياباً في وقت واحد، دون منصّف، ويفتقر إلى الحواجز الوقائية على جانبيه، مما يجعل السيارات القادمة والذاهبة من وإلى داخل المعضمية عرضة للأخطار المحدقة، ويجعل حصول حوادث السيارات أمراً محتمل الحدوث في كل لحظة، لا قدر الله طبعاً، والحادث إذا وقع على الجسر يعرض السيارات للسقوط أسفل الجسر والوادي، مما يؤدي إلى مضاعفة الأضرار بالأرواح والممتلكات، من سيارات ومحلات موجودة أسفل الوادي، وخصوصاً أننا في فصل الشتاء حيث تتساقط الأمطار والثلوج ويتشكل الجليد على الطريق وتشتد العواصف، فاحتمال التعرض للحوادث كبير جداً، كما أن تلك المنطقة المذكورة معدومة الإنارة على جانبي الطريق، لذلك فأننا نهيب بالجهات المسؤولة المتمثلة بوزارة الإدارة المحلية ووزارة المواصلات، إيجاد الحل المناسب والسريع لهذه المشكلة لتفادي الأخطار والتقليل من حجمها في حال حدوثها، ولاسيما وضع حواجز وقائية وأعمدة إنارة على امتداد طريق الجسر المذكور، كي نجنب المواطنين من سائقين وأصحاب المحلات والممتلكات من الأضرار التي قد تلحق بهم إذا بقي الوضع على شكله الحالي، وإن أي تقاعس عن الواجب أو عدم الاستجابة لنداء المواطنين قد تكون له نتائج مؤلمة نتمنى عدم حصولها، نرجو أن تؤخذ المسألة بعين الاعتبار، والتصرف بمسؤولية تامة، لكي نرتقي بمستوى العمل نحو الأفضل، والأفضل يقول: «اعقل ثم توكل».

■■

طريق الرصيف جسر التوتة.. والكارثة المرتقبة!

غابت قرى وسط سهل الغاب عن أذهان واهتمام القائمين على رأس مديريات المحافظة على مختلف الصعد، من مياه الري إلى مياه الشفة وصولاً إلى مياه الصرف الصحي التي تلوث البيئة وتهدد الصحة العامة جراء استخدامها في سقاية المحاصيل الزراعية، ناهيك عن انتشار مكبات القمامة المكشوفة بين الأراضي الزراعية.

رغم ذلك وغيره، ما يزال المواطنون يقاومون في سبيل البقاء غير أنهم لن يستطيعوا تقبل خطر سقوط منازلهم على رؤوسهم، ومن هنا كانت الشكاوى وصرخات الناس التي تطالب بتحويل الطرق العامة وإبعادها خارج قراهم.

يشكو أهالي جسر التوتة في منطقة الغاب من مرور الشاحنات الثقيلة المحملة بالأتربة وبقايا المقالع حيث تتطاير الحجارة والأتربة المتساقطة على الشارع ملوثةً الهواء والبيوت المجاورة التي لم تنج جدرانها من التصدع والتشقق، بعض هذه البيوت آيل للسقوط، كما أن الطريق الضيق أصلاً غدا في بعض أجزائه أشبه بأرض معركة فتكت بها المجنزرات لكثرة الحفر والانخفاسات التي تخلفها حركة الشاحنات المحملة بأحمال ثقيلة.

وما ضاعف المشكلة وزاد من وطأتها وجود منعطف خطر توسط القرية، أهالي هذه القرية الذين كرهوا عيشتهم مكرهون اليوم على البقاء في منازلهم حتى وإن سقطت على رؤوسهم كل أحجار الأرض، فهل لدى الجهات المعنية من الوقت ما تعيره لأهالي هذه القرية لمعاينة الطريق والمنازل المحيطة بها؟ فالناس يبحثون هناك عمن يخرج لهم بحل يصلح الخلل، ويطالبون بتحويل الطريق عن مساره.

إن المشكلة التي يعاني منها سكان جسر التوتة نراها في الكثير من القرى المنتشرة في منطقة الغاب، ومنها على سبيل المثال (قرية الرصيف، والعزيزية، وتمانعة الغاب، والجيد ..)، هذه القرى التي تقع وسط سهل الغاب يعاني سكانها المعاناة ذاتها بسبب مرور الآليات على اختلاف أنواعها بجوار منازلهم، من الجرارات والحصادات والآليات الثقيلة التي يزيد وزنها على مائة طن، ونظراً لطبيعة الأرض الزراعية الرخوة التي تهتز عند مرور أخف تلك الآليات وزناً فإن هذا يسبب تأثيراً كبيراً على المنازل المحيطة بهذه الطرق ويؤدي إلى تصدعها وتشققها، وفعلاً فقد بدأت بعض هذه المنازل بالتهالك بينما انهار بعضها الآخر، وما يزيد الأمر سوءاً هو تنفيذ أعمال الصرف الصحي وسط هذه الطرق وعدم إعادة الحجارة التي رصفت بها تلك الطرق منذ عقود، بل الاستعاضة عنها بالأتربة وردمها كيفما اتفق.. وتكبر «الهيصة» بغياب الرقابة والإشراف على متعهدي مثل هذه المشاريع التي صارت وبالاً ونقمةً على المواطنين الذين كانوا قد تأملوا فيها خيراً ومنفعة تنمويةً!.

خاطب الأهالي محافظ حماة السابق عبر «قاسيون» غير أنه لم يصغ لمطلبهم بتحويل الطريق، فقد كان لديه اهتمامات أخرى جعلته ينأى عن هموم المواطنين الذين لم يكونوا على أجندته، رغم شدة الأضرار التي لحقت بأهالي هذه القرى جراء الإهمال الذي يبدو أنه متعمد لمشكلاتهم.

أكثر القرى تضرراً هي قرية الرصيف التي تصدعت منازلها جراء مرور الطريق الوحيد الذي يشق وسط القرية وما يقع عليه من حوادث السير المتكررة والمتزايدة، فلا يمر شهر دون أن تزهق نفس أو تعطب أخرى لتكون عالةً على معيليها من الأسر المنكوبة بواقعها المعيشي الذي يزداد تدهوراً كل يوم إلى حد الفاقة، وخاصةً بعد أن تصحرت أراضيهم وتوالت عليهم نكبات الفريق الاقتصادي وسياساته المجحفة، أضف إلى ذلك التمييز المناطقي والنهج الذي يتبعه أصحاب القرار الرسمي في توزيع الخدمات ومياه الري وغيرها ..

هاهي المطالب تتكرر اليوم، و«قاسيون» تضم صوتها للأهالي مطالبةً بألاّ تتكرر الصدود والردود، وبأن تعمل المحافظة على تنفيذ الطريق الذي سبق أن قامت بدراسته مديرية الخدمات الفنية في حماة منذ أكثر من عقد (أو هكذا أوهمنا البعض) وتحويله إلى شرق قرية الرصيف، وذلك حسب الدراسة. وهو ما يكفل الحفاظ على أرواح المواطنين والإبقاء على منازلهم قائمة، والتي في حال سقوطها لن يستطع المواطنون بناء غيرها بعدما أهلكتهم خمسيات التحول إلى اقتصاد السوق الذي أوصلنا إلى شفير الهاوية، أو ربما أسفلها .. فهل يهتم محافظ حماة والمديريات المعنية بالمواطنين الذين هم علة وجوده أصلاً في مواقع المسؤولية كما يفترض.. أم أن لديهم اهتمامات أخرى؟!.

■■

في انتظار الدعم... الناس تشعل كل شيء!

◄ أحمد محمد العمر

تأثرت البلاد في الأسبوع الماضي بمنخفض جوي أدى إلى هطول الأمطار والثلوج، وترافق ذلك مع انخفاض متأخر، لكن شديد لدرجات الحرارة، حتى وصلت إلى ما دون معدلاتها.

هذا الهجوم الشتوي غير المفاجئ إلا بتأخره، وعدم وضوح رؤية الحكومة السورية تجاه قضية الدعم الحكومي لمادة المازوت، والارتباك بشأن المستفيدين منه، دفع الكثير من الناس، بل الأغلبية، إلى الاستغناء عن المازوت والتوجه إلى البدائل المتاحة للتدفئة، وعلى رأسها التدفئة بالحطب ومشتقاته، والكهرباء، والغاز...

وبسبب ندرة الحطب ومدافئه الجيدة في المدينة، وبسبب غلاء الغاز وصعوبة الحصول عليه، اشتد الضغط على الكهرباء، ولكن الكهرباء لم تتحمل كل هذا العبء، فانقطع نفسها!!

وهكذا عادت الأمور إلى عهدها السابق.. انقطاعات متتالية نتيجة الحمولات الزائدة واحتراق المحولات والأسلاك، وهو ما نجم عنه مشكلات كبيرة لدى المواطنين، لعل أهمها خسارة كل مصادر التدفئة.. لكن المصائب تأبى إلا أن تأتي مجتمعة، فمع انقطاع الكهرباء المتكرر، جرى إقبال على الشموع ومصابيح الكاز، للرؤية على الأقل، ولكن ذلك أدى لحدوث حرائق!!

هذا ما جرى مع المواطن (أ ذ) من بلدة مخيم الوافدين أثناء انقطاع الكهرباء من الساعة الثانية ليلاً إلى الساعة السابعة صباحاً، وهو ما أدى إلى نشوب حريق بيته التهم كل ما فيه نتيجة إشعال شمعة.

سنتناسى رائحة الشتاء لبعض الوقت، ونتناسى معها الفصل كله لأنه أصبح عدواً لنا – نحن الفقراء- لا نعرف أي سلاح نستخدم لمواجهته مع قلة الخيارات المتبقية لنا في مسألة التدفئة التي باتت تنغص عيشنا..

سننتظر الكهرباء حتى تأتي ونشعل الوشائع.. لا نملك حيلة تجاه ذلك، فالاعتماد عليها هو خلاصنا وخلاص أولادنا، رغم أن هذه الطاقة لا نراها كثيراً عند نزول أول قطرة مطر أو هبة ريح.. ولكن ماذا نفعل؟ فأسعار المازوت إلى ارتفاع، وصرف شيكات الدعم للمستحقين تأخر، وقد لا يأتي.

لنراجع قرارات حكومتنا مرغمين لسنا نادمين، ونسأل: ماذا حققت لنا؟ تراجعت الحكومة عن دعم كثير من المواد الرئيسية، والتي تعد مطالب يومية لكل عائلة بعد رفع أسعار المحروقات بحجة غلائها عالمياً.. واليوم انخفضت أسعارها ولم ترينا حكومتنا أثر انخفاضها.. ومن ثم ما نعيشه من موجات غلاء غير مسبوقة سبقنا فيها بلدان الغلاء في المعمورة، ولا ننسى أيضاً استبدال الرسوم السنوية المستحقة على السيارات برسم يضاف إلى سعر البنزين.

كل ذلك أدى إلى خنق المواطن في بلده في كل المجالات تقريباً، على عكس ما تدعيه الحكومة من حرصها على المواطن وحقوق مواطنته بعد كل قرار.. ونقول لنوابنا في مجلس الشعب: هل قضية الدعم معادلة مستحيلة الحل، أم هناك مستفيدون من تأخر حسمها، وخصوصاً أننا نشاهد انتعاشاً في سوق المدافئ الكهربائية ومدافئ الحطب؟.

إلى متى سنظل وحيدين في مواجهة المشكلات التي تفرزها سياسة مسؤولينا الاقتصاديين الذين يشبه حالهم حال المثل القائل: «نعيم كلب في بؤس أهله»؟!. ■■

اتحاد الفلاحين.. الذكرى.. والمطالب..

أصدر الاتحاد العام للفلاحين بياناً بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لتأسيسه، جاء فيه:

.. لا نكتم سراً إذا ما قلنا إننا مررنا خلال السنوات القليلة الماضية بظروف صعبة، نجمت عن الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة من ريفنا، فانعدمت زراعتنا البعلية، وتراجعت مساحاتنا المروية، وتدنت بعض الأرقام الإنتاجية، ولكن الفلاحين وجراء التزامهم بوطنهم، عملوا بكل جهد لمواجهة تحديات الجفاف وآثاره وغيرها من التحديات الأخرى، واستطاعوا أن يحققوا إنجازات مهمة بقيادة تنظيمهم الفلاحي، فبلغ إنتاجنا لعام ٢٠٠٩ من الحبوب /٤,٥٤٧,٤٥٣/ طناً، ومن القطن /٦٥٢٠٨٥/ طناً، ومن الشوندر السكري /٧٣٢٧٠٨/ ومن الزيتون /٨٨٥٩٤٢/ طناً. وبلغ إنتاجنا من الحمضيات /١,٠٩٢,٦٢٢/ طناً.. ونحن اليوم نعاني مشكلة تصريف فائض الإنتاج، وليس مشكلة نقص الإنتاج. كما صدرنا ما قيمته عشرات المليارات من الليرات السورية من الأغنام خلال سنوات سابقة.

كما تطور عدد جمعياتنا التعاونية، فبلغ /٥٦٧٢/ جمعية، كما بلغ عدد الأعضاء التعاونيين /١٠٢٣٦٤٨/ عضواً، منهم /٩٦٨٨٦/ أختاً فلاحة.

تشهد أمتنا العربية هجمة صهيونية أمريكية لا مثيل لها، تمتد من السودان إلى فلسطين، ومن العراق إلى لبنان، إضافة للتهديدات الدائمة السورية واختلاق الاتهامات لها ابتغاء إضعاف دورها الوطني والقومي.

ويفرض هذا كله علينا بذل الجهود لمواجهة هذا الواقع من خلال التمسك بوحدتنا الوطنية، وحماية الاستقلال وذلك من خلال:

العمل بجد لزراعة كل شبر من أرضنا القابلة للزراعة، وتحسين مواصفات الإنتاج الزراعي وخفض تكاليفه.

محاربة كل أنواع الهدر وبخاصة المياه.

التنويع في زراعتنا لتلبية احتياجاتنا ومتطلبات الأسواق الخارجية.

تطوير وتحسين أدائنا التنظيمي والالتفاف حول التنظيم الفلاحي والحفاظ على وحدته باعتباره الممثل الوحيد لجماهير الفلاحين.

محاربة كل أشكال الفساد والتقصير، ونبذ حالات التواكل، وممارسة دورنا في الرقابة على أجهزة الدولة ومؤسساتها. ■■

فقراء سورية يتسولون الحكومة

◄ صلاح معنا

على حين غرة، وبعد أيام طويلة من الخريف مرت حارة وجافة، سقطت الأمطار والثلوج الغزيرة في كل أنحاء سورية، بعدما «تحالفت السماء والفريق الاقتصادي على المواطن السوري المسكين»، حسب تعبير أحد الرفاق من الجزيرة التي شكت الإهمال والجفاف معاً، وفجأة تفاءل الجميع بالخير القادم من السماء بعد طول انتظار، وستتوقف أبواق الفريق الاقتصادي التي كانت تضع اللوم على الجفاف والقضاء والقدر، ولهذا كان لسان حال المواطن السوري يقول: «ربِّ إني لا أسألك رد القضاء ولكن أسألك اللطف فيه».

ومع ذلك تبقى الغصة كبيرة في حناجر الغالبية العظمى من الشعب السوري، من تردي الأوضاع المعيشية وانخفاض مستوى الدخل قياساً على غلاء المعيشة المتزايد، وخاصة في فصل الشتاء. وعندما نقول غالبية الشعب فنحن نقصد أكثر من /٨٠٪/ من شرائح الشعب السوري الذي لم يعد لديه قليل من الثقة بوعود الحكومة، بل أصبحت ثقة الشعب بهذا الفريق الاقتصادي مثل (ثقة الدجاجة بالثعلب)

هذا الكلام هو حديث الشارع السوري الدائم حالياً عن دعم المازوت، ولماذا لم يُقَرَّ حتى الآن؟ وهل أصبح هذا الدعم في خبر كان؟ وإلى متى تنتظر الحكومة إقرار الدعم، إلى نهاية الشتاء؟ فالبرد دخل في العظام وهو أساس كل علة كما تقول التجارب، وهو لا يرحم. ولماذا التخبط والتناقض في تصريحات الوزراء المختصين بهذا الشأن؟ وهل نجعل المواطن السوري ينتظر قلقاً متوتراً حتى يقطع الأمل من تلقاء ذاته؟ وحتى زيادة الرواتب الموعودة تملصت الحكومة من تنفيذها، والرواتب متجمدة منذ أكثر من ثلاث سنوات رغم القفزات السريعة التي حصلت في الأسعار ولم يعد يكفيها أربعة رواتب. فمتى سيجري توزيع دعم المازوت؟ وهل تتوقع الحكومة من الشعب السوري بغالبيته أن يمد يده لينادي بأعلى صوته: «لله يا محسنين»؟

تصدر عن أركان الفريق الاقتصادي، بقيادة المايسترو (الدردري) تصريحات رنانة وأرقام نمو وهمية تجعلنا نظن أنفسنا نضاهي الدول المتطورة، ولكن على أرض الواقع يتبين أنها مجرد كلام وأوهام، وليس بالأفعال.

التصريحات لا تتوقف عن التطوير والتحديث وأرقام النمو العالية، وعن الاستثمارات والفوائد التي سنجنيها منها، علماً أن المستفيد الوحيد هو تلك الأقلية من الناهبين الطفيليين والرأسماليين والفاسدين.

واقع الحال يقول إن البرد والفاقة والعوز والحياة المعيشية الصعبة تعصف بغالبية الشعب السوري الأصيل، الذي يحتاج إلى عودة دورالدولة الرعائي ليحفظ له كرامته وأمنه التي هي من كرامة الوطن وأمنه، بعيداً عن الاستمرار في هذه السياسات المتبعة من الفريق الاقتصادي الذي يعامل شعبنا كمتسولين!!

■■

اللاجئون العراقيون في سورية.. و«الغش» مقابل الغذاء!

تتغير المسميات ولكن البرامج موحدة والأساليب تختلف فنونها والهدف واحد: «نهب، سرقة، لصوصية».. ولاشك أن العنوان يذكرنا بالبرنامج سيئ الصيت «النفط مقابل الغذاء» فهو يتماهى معه في فن النهب والسرقة والضحية في كلا البرنامجين واحد؛ شعب العراق.

كأن ما يعانيه هذا الشعب المظلوم لا يكفيه من قتل وتعذيب، وتهجير في شتى أصقاع الأرض، حتى تلحق به يد اللصوص لتسرق قوت عياله عن طريق المعونات الشهرية التي يأخذها العراقيون في بلاد المهجر تحت يافطة الامم المتحدة- تلك الستارة الفولاذية التي بات اللصوص والمرتزقة يتخفون خلفها لأنه ما من أحد يجرؤ على الاقتراب منها والتشكيك بنزاهتها حسبما يُخيّل للعاملين خلف كواليسها؟!.

ولإزالة ستار الغموض يمكن تلخيص الحكاية لمن يهمهم وبيدهم الأمر بما يلي: حسب برنامج المساعدات المعد من الأمم المتحدة، تحصل العوائل العراقية على حصة من المواد الغذائية إلاّ أن المريب في الموضوع هو أن أغلب هذه المواد تباع لهم من قبل المشرفين على البرنامج بضعف سعرها الحقيقي في السوق، وهذا ليس اتهاماً نرميه جزافاً، بل حقيقة واقعة نسوق لها مثالاً من الحصة الأخيرة التي وزعت في شهر كانون الأول ٢٠١٠، حيث يبين في خانة المادة (تونا) سعر الواحدة ٣٠ ليرة السعر الكلي ١٠٥٠ ل س، وتبين بعد السؤال عن سعر القطعة من الصنف نفسه أنها تباع في السوق السورية بـ٢٥ ليرة سورية ولدى شراء كميات كبيرة من المادة فإن السعر لايتجاوز ١٩ ليرة للعبوة، والفارق بين السعر الحقيقي والسعر المصروف للعوائل العراقية يصل إلى الضعف تقريباً، وكذلك يتم تقييم الأسعار للمواد الأخرى.

ونلفت الانتباه هنا إلى أمر أشد خطورةً، ففي حالات غير قليلة تكون المواد غير صالحة للاستهلاك البشري (البرغل، البسكويت...) ويمكن القول باختصار إن نصف المبالغ الممنوحة لكل عائلة عراقية (وهي بحدود ٧ آلاف ليرة) تسرق بهذه الطريقة، وها نحن نضع الأمر بين يدي أولي الأمر لينصف شعباً كانت له في يوم من الأيام حكايات يرويها، فبات اليوم ينام على حكايات ظلم تروى عنه. فهل يعقل أن يكون هذا برنامج مساعدات أممية أم برنامج «غش ولصوصية»؟!.

إن الطريق الأسلم لمساعدة المهاجرين العراقيين هي في منحهم مبالغ نقدية حسب ما هو مخصص لهم حتى لايصبحوا تحت رحمة المعتدين المتسترين بمظلة الأمم المتحدة والذين يمارسون اللصوصية جهاراً نهاراً.. أفلا من مجيب؟!. ■■

قضية أبراج الخليوي تتفاعل في درعا

وصلت إلى قاسيون الرسالة التالية من أحد مواطني محافظة درعا، يشكو باسم أهالي بلدة النجيح في المحافظة ما يعانيه السكان جراء نصب أبراج بث الخليوي لشركة سيريتيل في قلب القرى والبلدات..

يذكر أن معظم أبراج بث الخليوي قد رفعت فوق خزانات المياه في معظم أرجاء محافظة درعا، بعد تعاقد المسؤولين (المائيين) في المحافظة مع شركتي الخليوي على السماح بذلك، متجاهلين الخطر الهائل الناتج عن ذلك!!

تقول الرسالة:

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بداية نشكر جهود جريدتكم في تبني هموم المواطنين وعرضها عبر موقعكم الالكتروني.. أما بعد..

نأسف لتأخرنا بالتعرف على الصحيفة إلا مؤخراً. حيث تم التعرف عليها عندما تم البحث عن أضرار الخليوي في سورية على صفحات الانترنت، ووجدنا ما نشرتم حول الفتاة التي اسمها يارا التي توفيت بسبب أبراج البث الخليوية الموضوعة فوق منزل والدها في منطقة ركن الدين..

إننا إذ نقوم الآن بطرق باب جريدتكم الموقرة، فلكي نعرض مأساتنا خوفاً من أن تتكرر حادثة الطفلة يارا مع أطفالنا في بلدة النجيح في محافظة درعا...

وباختصار كي لا نطيل عليكم..

بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٣، تفاجأ الأهالي ببناء برج بث خليوي لشركة سيرياتيل، وعند محاولتنا تبين الأمر منهم، قالوا إن كل الموافقات الرسمية معهم، ولم يبرزوها لنا أو للجهات الرسمية.. ونظراً لقلة حيلتنا وبساطة أدواتنا قمنا كأهالي بلدة بتقديم عريضة موقعة من السيد رئيس البلدية وحزب البعث العربي الاشتراكي والجمعية الفلاحية مرفقة بأكثر من ٤٠ صورة هوية وأكثر من ٢٠٠ توقيع على كتاب، ووجهناه للسيد محافظ درعا تحت رقم/ ٣٧٨٤/ تاريخ ٢٠١٠/٨/٥. ورغم مراجعاتنا المتكررة لم نحصل على نتيجة، وأدخلنا في دوامة وحلقة مفرغة يبدو أنها ستكون تسويفاً للوضع وإهمالاً له، خاصة وأنه مر أكثر من أربعة أشهر حتى تاريخ اليوم، ولم نحصل على أي رد سلبي أو إيجابي رغم مراجعتنا المتكررة للمحافظة.

بعد تيئيسنا من جانب القائمين على الأمر في المحافظة، لم يبق أمامنا إلا طرق أبوابكم الكريمة لعرض مشكلتنا ومأساتنا التي لم يستجب لها أحد من الجهات الرسمية أو من شركة سيرياتل.

وأنا اليوم قد هُجِّرت قسرياً من منزلي الذي يبعد أمتاراً قليلة عن موقع البرج، وأنا الذي غادرت مدينة دمشق منذ سنوات هرباً من تلوثها وحرصاً مني على صحة أطفالي، وأسكن بمنزل أحد أقربائي الذي قدمه لي من اللحظة الأولى كي لا أكون قريباً من مصدر الخطر والتلوث.

فأنا أحتمل نار عود ثقاب، ولكن لا أحتمل لهيب كتلة كبيرة من النار!! وأحتمل كإنسان الصوت بتردده الطبيعي، ولكني لا أحتمل اختراق جدار الصوت.. وكذلك أحتمل موجة ضعيفة كجسم بشري، ولكن لا أحتمل طاقة البث الخليوي.

وكلي أمل بأن تستجيبوا لمأساتنا في بلدة النجيح على صفحات جريدتكم..

حسين علي البلخي...
المهجر قسريا من منزله

أسماء بعض الموقعين على العريضة..

١- طه فوزي البلخي
٢- أثيب يوسف الحمير
٣- ضياء يوسف الحمير
٤- مهدي البلخي
٥- يوسف البلخي
٦- ثناء البلخي
٧- رند البلخي
٨- تالة البلخي
٩- رهام البلخي
١٠- فؤاد علي
١١- محمد حسين
١٢- علي حسين
١٣- فؤاد علي البلخي
١٤- ياسين تميم البلخي.
١٥- زهرة محمد
وغيرهم ...

■■

مطبات

الفاسدة

كان المتعهد (م. ش) مجرد عامل عادي في ورشة بناء منذ خمسة عشر عاماً، وفتح الله عليه من باب إذا أعطى أدهش، وهذا ما تقوله أمه العجوز لضيوفها الذين زاد عددهم بعد هذا الفرج، وتهمس في أذن جارة قديمة: والله يا أم محمود لم يكن بإمكاني تقديم فنجان قهوة لضيف، ولكن الله يرضى عليه لا يبخل عليّ بشيء، ولا ينقصني سوى رحمة ربي.

خلال خمسة عشر عاماً استطاع المذكور برضا الله ودعوات أمه أن يمتلك ثروة لإدارة مشاريعه الكثيرة في البنية التحتية، بالإضافة لسيارة (مرسيدس) محشوة بعلب التبغ والمشروبات الغازية والكحولية، ويساهم في تمويل الاحتفالات الوطنية والاجتماعية في البلدة، ويشارك في زيارات مسؤوليها في الأعياد الدينية، ويتصدر طاولات الولائم التي تقام لدى زيارة مسؤول ما، والطاولات في كازينوهات المنطقة في سهرات ما بعد منتصف الليل، وهو مثال يحتذى به في سرعة إنجاز المشاريع التي يفوز بها وفق القانون، وبعض الحاسدين يتحدث عن قبوله لمشاريع خاسرة من أجل فقط أن لا يدخل متعهد على خط تعهداته الحصرية.

المتعهد المذكور (وندخل في الجد) توقفت مشاريعه لأكثر من مرة لعدم مطابقتها للمواصفات، ولكن حاسديه يثرثرون في دفعه لرشاوى عينية ومادية، كما أن كل مشاريعه في البنية التحتية ساهمت في تحويل المدينة الصغيرة إلى مدينة تعيش على وجه مستنقع وحفريات، وفي كل مرة يقترب القانون من النيل منه تأتي نجدته من مصالح المتنفذين الذين غرقوا في عمولاته الكبيرة، ومدوا أيديهم ليده الممدودة بالمال.

وهنا بيت القصيد، ترى من يحمي هؤلاء؟ والإجابة على هذا السؤال تفضي للإجابة على أسئلة محيرة لمن يجاهدون لإيقاف حمى المخالفات والعشوائيات، وفي الوقت نفسه محاربة الفساد في أوصال المؤسسات والدوائر الحكومية.

يقول المهندس خالد الأحمد محافظ إدلب: تم خلال العام الحالي إعفاء ٥٧ رئيس مجلس وحدة إدارية من مهامهم، وذلك لتقصيرهم في تنفيذ القوانين والأنظمة وأداء مهامهم، ولعدم مقدرتهم على الارتقاء بالواقع الخدمي في وحداتهم الإدارية، ومن هؤلاء رؤساء مجالس أربع مدن.

أما لماذا تم إعفاء هذا العدد الكبير في محافظة واحدة فيقول المحافظ في الاجتماع الذي خصص لمناقشة واقع عمل وتقييم أداء مجالس المدن البالغ عددها ١٥ مجلساً في المحافظة: إن تدني نسب التنفيذ والجباية وتطور نمو الموازنات هو دليل على التقصير في العمل.

إذاً، خالف السادة الفاسدون الصغار القوانين والأنظمة، وكلنا يعرف أن المقصود هنا هي القوانين التي تتعلق بمخالفات البناء، من القانون رقم ١ للعام ٢٠٠٣ والقانون ٥٩ لعام ٢٠٠٨ والذي تشدد في عقوبة المخالف، ومن يسهل هذه المخالفة.

ومنذ سنوات قليلة تم إعفاء ثلث رؤساء البلديات في محافظة ريف دمشق قبل انتهاء دورتهم، وفي مدينة صغيرة تم استبدال رئيس المجلس البلدي أربع مرات في دورة واحدة، ودائماً السبب واحد، مخالفة القوانين والأنظمة، تسهيل مخالفات البناء، والتواطؤ مع متعهدي البناء، وتجار العقارات.

الأجوبة التي نريدها عن الخلل في تنفيذ مشاريع البنية التحتية تكمن هنا، لماذا تتلوث مياهنا بالصرف الصحي؟ لماذا لدينا أكبر فاقد كهرباء، وشبكات مياه مهترئة لا تنفع معها القروض اليابانية وسواها، وتنهار الأبنية من طابق زائد، أو مواد بناء منتهية الصلاحية؟ لماذا لدينا أزمة عقارية مستفحلة، وروتين يجبر المواطن على دس يده في جيبه عند كل توقيع، ولدينا موظفون يذهبون بسياراتهم الحديثة إلى دوائرهم، ويقبضون المعونات، ودعم الوقود، والرشاوى؟.

الإجابة عن أسئلتنا الحائرة في أن لدينا رؤساء بلديات، مكاتب فنية، وكادر إداري.. يصنعون مجالس فاسدة.. ومدناً تستحق الرثاء.

■ عبد الرزاق دياب

الجامع مقفل والحكومة مرتاحة

الحكومة (تطنّش) دعم المازوت بسبب انعدام الأمطار

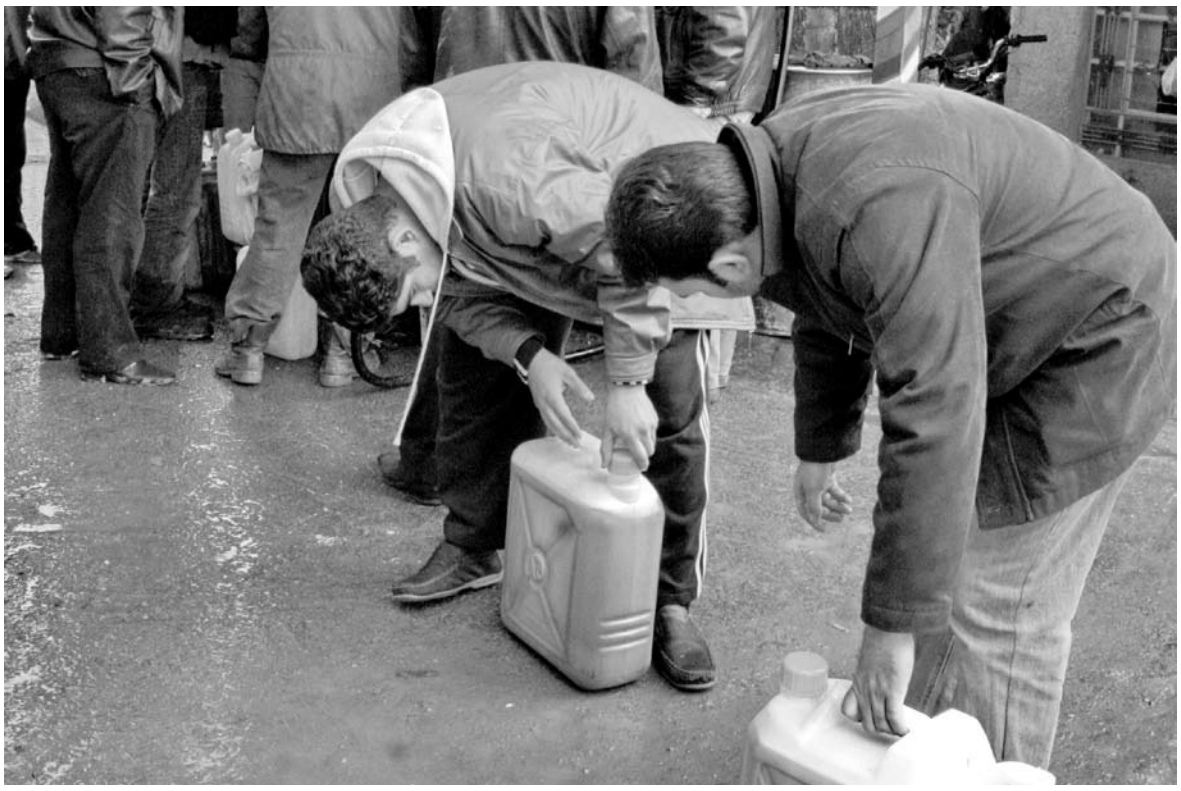

يوسف البني

الأمطار الغزيرة والثلوج التي هطلت على مختلف المدن والمناطق في سورية خلال الأسبوع قبل الماضي، كانت سبباً هاماً حرّك الانتباه إلى الحاجة الماسة للمازوت، وفجأة ازداد الطلب عليه بشكل كبير، وتهافتت أعداد كبيرة من المواطنين لشراء الكميات الضرورية التي تقيها برد ليالي الشتاء القاسية، وعاد منظر الطوابير الطويلة للمواطنين المتجمهرين أمام محطات الوقود ليتسيد اللوحة، وكلهم يحملون كالونات بحجوم مختلفة تتدرج من فئة العشرين ليتراً، نزولاً حتى كالون الخمسة ليترات، وبعضهم يحمل (طاسة المدفأة) فقط ليملأها.

صورة من شتاء مضى

هذا المنظر ذكرنا بصورة لن تمّحي من ذاكرتنا، وعشناها على مدى موسمين شتويين سابقين، حيث شاهدنا طوابير طويلة من المواطنين يتزاحمون أمام محطات الوقود للحصول على ليترات قليلة من المازوت يدفئون بها أطفالهم ليلة واحدة، وبعدها (بيفرجها الله)، وغالباً ما يعود الكثير منهم بخفي حنين، فيلف أطفاله بالبطانية وينامون باكراً. أما بالنسبة للسيارات، فالكثير منها، كبيرة وصغيرة، مع اتجاه السير وبعكسه، في أرتال عديدة، منتظمة مرة وعشوائية مرات كثيرة، وساعات طويلة من الانتظار الممل والمقرف، طمعاً بلترات قليلة من مازوت، تنسفح لأجله كرامات المواطنين بالجملة والمفرق، وليس هناك من اهتزت في مفرقه شعرة ممن يسكنون الأبراج العاجية وأصحاب القرارات الارتجالية، ولم يقضّ مضجعهم شكوى وطن أو ألم مواطن، فسياسة القهر والتجويع تسير حسب ما يريدون، وينفذونها على مواطن اعتاد قهره، ولم يعد يشكو همه إلا إلى الله، لأن الشكوى لغيره مذلة إضافية.

استثناء عاجل

كانت الفترة الماطرة والمثلجة استثنائية قصيرة جداً، عاجلتنا بها السماء ثم انحسرت وعادت كما كانت، أياماً نهاراتها هاربة من صيف إلى أوان غير أوانها، مع أن لياليها قاسية البرودة، إلا أن هذا ما أعطى الحكومة حجة كبيرة وملائمة لتطنيش موضوع (إعادة توزيع الدعم إلى مستحقيه). وفي كل الأحوال فبعد هذه الفترة الطويلة من الانتظار والترقب، وبعد ما مضى من ليالي البرد القارس، فقد يئس المواطن السوري من حنان حكومته عليه، تلك الحكومة التي سحبت دورها الرعائي لمواطنها بشكل كامل، هذا المواطن الذي بدأ يعاني أزمة تلو أخرى، ووقف في ساحة الحياة، وحيداً مخذولاً مكشوف الظهر والحال معاً، فبدأ يبحث عن الحلول الفردية، واستعاض عن التدفئة بالمازوت باستخدام مدافئ الغاز، لتظهر أزمة جديدة تمثلت بفقدان اسطوانات الغاز من السوق المحلية، قد يكون سببها العوامل الجوية، وقد تكون لارتفاع الطلب، والأرجح أنها ستكون حجة للحكومة لرفع سعر اسطوانة الغاز في إضافة جديدة لأعباء الحياة المعيشية اليومية للمواطن السوري. إضافة إلى مشكلة أكبر وأخطر بدأت تظهر مع ترويج الحكومة لفكرة عدم منح الدعم للكثير من الأسر السورية، وهي مشكلة التعدي على الأحراج والاحتطاب الجائر الذي يقوم به الكثير من سكان الأرياف، لاستخدام الحطب للتدفئة، والوقاية من برد الليالي الظالمة.

لكل مشكلة حل.... فردي

حكومة التجويع والقهر، وفرض الضرائب والأتاوات الكثيرة التي لم يسمع بها أحد من قبل، ورفع الأسعار وخلق الأزمات المعيشية، الواحدة تلو الأخرى، جعلت المواطنين على مساحة سورية يبحثون عن البدائل، ويحلون أزماتهم بشكل فردي وإن كان خاطئاً، فلم يعد ذلك يهم، واتجه الكثير منهم إلى سرقة التيار الكهربائي لتشغيل (مدافئ الكهرباء)، واتجه قسم آخر للاعتداء على الغابات والأشجار والثروة الحراجية الغالية، وقاموا بقطع الأشجار لاستخدامها في مدافئ الحطب التي انتعش سوقها في هذه السنة بشكل كبير، ومنهم من عض على جرحه قليلاً واتجه لاستخدام مادة «الجفت» التي هي مخلفات الزيتون بعد عصره واستخلاص الزيت منه، وتصبح هذه المخلفات مادة سريعة الاشتعال وتعطي ديمومة اشتعال آمنة، وقد كانت معاصر الزيتون تعطي هذه المادة لمن يريدها دون مقابل، ولكنها الآن تبيعها بما لا يقل عن /٢٥٠٠/ ل.س للطن الواحد. وفي ظاهرة خطيرة فإضافة إلى (نابشي الحاويات) الذين اعتدنا على رؤيتهم بكل زوايا الوطن، أصبح الكثيرون من المواطنين يجمعون علب الكرتون من الحاويات لاستخدامها في التدفئة، أساليب تتقطع لها القلوب، يتّبعها المواطن للحصول على الدفء، بعد أن منعت الدولة رعايتها له، ووقفت تتفرج كيف (سيدبر رأسه) مع انتهاء العام الأخير من الخطة الخمسية العاشرة المليئة (بالتنمية والتطوير والتحديث).

الحلول العرجاء

بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ قامت الحكومة السورية بإجراء مسح اجتماعي واقتصادي للأسر السورية، تحت شائعة تقديم راتب بطالة للأسر التي ليس لها دخل، وتبين فيما بعد أن هذا المسح الاجتماعي ليس إلا نظاماً جديداً لإتباع أسلوب المعونة الاجتماعية، أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتطبيق المعونة الاجتماعية على الأسر السورية التي تستحق الدعم. ألا يكفي المواطن السوري قهراً وإذلالاً؟! هل تحولت سورية إلى جمعية خيرية تقدم المعونة للفقراء بالجملة، أسراً وعائلات؟! وهل تمكنت الوزارة من خلال المسح الاجتماعي تحديد العائلات المستحقة من غير المستحقة بواقعية وعدل وأمانة؟! وهل شمل المسح كافة المناطق والمحافظات السورية وعرف خصوصيات كل محافظة على حدة؟! لن نكون على يقين من شيء لأن نتائج المسح الاجتماعي لم يعلن عنها وبقيت طي الكتمان حتى الآن، ومن المؤكد أننا لن نعثر على قاعدة بيانات وشروط مدروسة بجدية وعناية، لأن هذا المسح كان عشوائياً وارتجالياً، وهناك مناطق واسعة تضم الغالبية المطلقة من المواطنين السوريين لم تسمع بهذا المسح ولم يطرق بابها أحد، إنها أحزمة الفقر التي تحيط عدداً من المدن الكبيرة والمحافظات، وخاصة العاصمة وريفها.

المستحقون يتحدثون

من أمام إحدى محطات الوقود وقفنا نحاور الباحثين عن الدفء، وكان معظمهم يأتون مساء بعد انتهاء يوم شاق من العمل، وبعد الحصول على ثمنٍ الدفء الذي كان في الغالب عبوة من خمسة ليترات، أو حتى (طاسة المدفأة) بذاتها، يحملها المواطن ليملأها ويدفئ أطفاله بها اليوم، و(لبكرة بيفرجها الله). وكان لكثير من مستحقي الدفء التصريحات التالية:

ـ المواطن عدنان ج. قال: «الحكومة لم تقرر الدعم بعد، وقد لا يكون هناك دعم نهائياً هذه السنة، والراتب لا يكفي لمصروف عشرة أيام للأكل والشرب فقط، والأولاد بردانين، والبرد ظالم مثل الجوع، فما العمل؟! وما الحل؟! وكيف سنتدبر أمورنا؟ فإذا كنا نحن الكبار نحتمل البرد ونصبر، فهل يحتمله أطفالنا الصغار؟!».

ـ المواطن حسن ع. الموظف الذي يركض دوامين ولا يلحق، قال: «إذا أصرت الحكومة على تأخير قرار الدعم أكثر، أو لم تصل إلى آلية ناجحة وجيدة وعادلة لإيصال الدعم لمستحقيه، فهي في طريقها لافتعال أزمة جديدة متكررة، تبدأ معها عمليات فساد كبيرة، مثلما حدث مع قسائم المازوت وبعدها شيكات البدل النقدي، ويبدو حتى الآن أن آخر اهتمامات الحكومة هو إصدار قرار يهم أكثر من ثلاثة ملايين أسرة سورية».

ـ المواطن جمال ح. قال: «حكومتنا فقط شاطرة بتحصيل وفرض الضرائب على الشعب الفقير، والمضحك أنها تطلق تصريحات رنانة بأننا تحدّينا الأزمة المالية العالمية ونجونا من تأثيرها، وفي الحقيقة أن الشعب السوري ميت من القهر والجوع والذل والبهدلة، والعام الماضي من أجل عشرة آلاف ليرة سورية للأسرة دعم للمازوت، يعني بما لا يزيد عن /٢٠٠/ دولار، نامت الناس في الشوارع من أجل اللحاق بها».

ـ المواطن محمود ب. قال: «الناس الذين مازالوا يمنعون عنا الدعم، وينظرون إلينا من أبراجهم العاجية، يجب أن يقوموا بجولات على شوارع أحزمة الفقر التي تحيط بسورية كلها، وفي قلبها أيضاً، ليتأكدوا من الوضع السيئ الذي وصلت إليه حياة المواطن السوري. كل دول العالم عم تتطور، ونحن مازلنا دول العالم العاشر، وما لنا علاقة بشيء من البشرية والحضارة والقوانين والعيش بكرامة».

ـ المواطن الحاج عبد الله ص. قال بثقافة عالية: «إلى متى سيظل مسؤولونا يعتقدون أننا شعب جاهل؟ فمرة يقولون إننا تجاوزنا الأزمة المالية العالمية ولم تؤثر علينا نتائجها، ومرة يقولون أنهم سيسحبون الدعم وهناك غلاء وضرائب بسبب الأزمة، سورية عندها أزمة مالية وخيراتها منهوبة ومسروقة قبل الأزمة العالمية، وغالبية الشعب لا تملك قوت يومها، وانتشرت ظواهر التشرد والنصب والسرقة والقتل والفحشاء نتيجة الضائقة المادية التي يعانيها السواد الأعظم من الشعب، قديماً كانت الرواتب لا تتجاوز /٥٠٠٠/ ل.س وكان بإمكان المواطن أن يشتري بيتاً يستره ويؤويه واليوم صار يحلم بلوح توتياء يقيه من البرد ويحتمي تحته هو وأسرته، فالمواطن صار يركض وما يلحق بفضل هذه الحكومة التي جعلت من سورية بلد جباية وأتاوات، وليس بلد رعاية وحماية للمواطن وكرامته».

ـ المواطن مصطفى الحمود قال: «سورية كانت تفتخر بالاكتفاء الذاتي من القمح والمحاصيل الاستراتيجية، واليوم أصبحت تستورد القمح من دول تعمل جاهدة للتحكم بقرارنا السياسي، وصار منظر المواطنين المتدافعين في طوابير منظراً عادياً على أية سلعة، مرة الخبز ومرة المازوت، والقادم أعظم وأسوأ إذا ما استمرت الحكومة على سياساتها الحالية، لقد صارت الناس مو شبعانة الخبز في بلد عم يأكل فيها الفساد كل شيء».

ـ المواطن عادل س. قال: «بدلاً من أن تخفف الدولة من الأزمات المتلاحقة، نراها تدفع باتجاه المزيد من الأزمات وتهديد الأمن المعيشي والحياتي اليومي للمواطن، وتحاصره بالمزيد من الحاجة والعوز والضرائب وفواتير شهرية ترهق كاهله، بدءاً بفاتورة الهاتف إلى فاتورة الكهرباء إلى مصاريف التعليم، وصولاً إلى الأسعار الفاحشة التي تشهدها معظم السلع الاستهلاكية».

الملامح الحقيقة الأزمة

ـ ارتفاع سعر المازوت وتأخير توزيع البدل النقدي أجبرا العديد من سكان الريف على استخدام مدافئ الحطب، ومن يستعمل المازوت يشتري (بالطاسة) وكل يوم بيومه.

ـ هل إتباع هذه السياسة مع المواطنين هدفها دفع المواطنين للهجرة خارج سورية؟! أم خلق شرخ كبير بين الشعب وقيادته السياسية؟.

ـ ما معنى أن لا تستجيب الحكومة لمطالب السواد الأعظم من المواطنين السوريين واتحاد نقابات العمال والكثير من وسائل الإعلام التي نقلت معاناة المواطنين السوريين؟! هل يعني بالمختصر أننا أمام حكومة لامبالية، ولن يصدر عنها قرار لصالح فقراء سورية؟

ـ لو كانت الحكومة مهتمة فعلاً بإيصال الدعم لمستحقيه لعملت أساساً على حل المشكلة بإصلاح الخلل المزمن في دخل الأسرة السورية، فلو كان الدخل يكفي متطلبات الحياة المعيشية اليومية الضرورية للأسرة لما انشغلت الحكومة على مدار العام وشغلت معها السوريين بمشكلة الدعم التي لا تتواجد إلا في سورية.

بانتظار بارقة أمل

أسئلة كبيرة وخطيرة تدور في أذهان المواطنين السوريين وتقلق راحتهم: هل فكرت الحكومة جيداً بتبعيات امتناعها عن تقديم الدعم لمادة المازوت؟ وهل فكرت جيداً بعواقب هذه المماطلة وتطنيش موضوع الدعم والاكتفاء بإطلاق الوعود بتوصيل الدعم لمن يستحقه، وفق معايير ما يسمى «صندوق المعونة الاجتماعية» الذي يحتاج إلى عملية قيصرية لظهوره إلى الحياة والتطبيق؟! لأن في إقرار دعم المازوت تجنباً للوقوع في أزمات خطيرة، بدأت بوادرها بظهور أزمة غاز خانقة، وعزم الكثير من المواطنين على سرقة الكهرباء للتدفئة، واعتداء الكثيرين في المناطق الجبلية على الحراج والغابات الطبيعية، وإن تطور الأمور بهذا الاتجاه قد يهدد بتشويه الطبيعة وتصحير الأراضي أكثر فأكثر، فلم يعد المواطن مهتماً بالتغني بجمال الطبيعة وخيرات الوطن، لأن البرد كافر تماماً كما هو الجوع كافر.

■■

د. كمال حمدان لـ«قاسيون»:

التغيير الجذري عربياً يحتاج إلى فهم عميق للاقتصادي – الاجتماعي

◄ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

التقت قاسيون على هامش لقاء القوى اليسارية العربية الذي انعقد في بيروت في ٢٢ و٢٣/١٠/٢٠١٠، الباحث الاقتصادي اللبناني د. كمال حمدان، وحاورته في علاقة الاقتصادي - الاجتماعي بالديمقراطي على المستوى العربي، وأهمية وعي قوى اليسار لهذه العلاقة..

● كيف يرى الباحث الاقتصادي د. كمال حمدان علاقة البعد المعرفي بالتغيير الاقتصادي -الاجتماعي والديمقراطي؟!

النخب العربية، ولاسيما اليسار العربي، بحاجة لإعادة التفكير في القواعد المعرفية والعلمية التي تتعلق بتحليل المجتمع العربي وبالتشكيلات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية في هذا المجتمع في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم، والبنيات السياسية الاقتصادية الاجتماعية في زمن العولمة وعصر التكنولوجيا. هنا ثمة جهد يجب على المثقف العربي بذله لتحديد فهمه لمقولات أساسية كالطبقات، العلاقة بين الطبقات، أسس تشكل التحالفات الطبقية الهادفة إلى التغيير الاجتماعي في مصلحة الناس... لأنه لا يمكن حصر أنفسنا بمفاهيم ثقافة الخمسينيات في عالم متغير بسرعة، وعلى التشكيلات السياسية اليسارية العربية أن تمعن النظر في محاولة إعادة تحليل هذه المفاهيم في كل بلد على حدة، وإلا سيبقى كلامنا عاماً، يطغى عليه الطابع الإيديولوجي الإيماني التلقيني البائس.

عموماً، ليس هناك عالم عربي ككل منسجم.. بل هناك عدة عوالم، والمؤسسات الدولية التي تتعاطى بقضايا التنمية بكل أبعادها تقسم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات، الأولى الغنية جداً بالموارد، ولكن ذات كثافة سكانية منخفضة كالخليج، والمجموعة الثانية التي تمتلك موارد وديمغرافية جيدة كالعراق والجزائر وسورية، والمجموعة الثالثة التي لا تمتلك موارد، ولكن تمتلك ديموغرافية قوية وينطبق النموذج الأخير على المغرب ومصر وتونس واليمن، فالخليج كان يستأثر في السبعينيات على ربع الناتج المحلي العربي، بينما حصته اليوم بين ٥٠-٥٥٪ من هذا الناتج بفضل ارتفاع أسعار وحجم إنتاج النفط، على الرغم من أن ثقله الديمغرافي بين ٨ -١٠٪ من إجمالي الوطن العربي، وبالتالي تضمحل الأوزان النوعية للقسم الثاني والثالث، وبالتالي فإن المجموعة الأولى هي قاطرة العالم العربي اقتصادياً، ولكنها الأكثر انكشافاً في علاقتها مع الكتل الاقتصادية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، ولذلك فهي تستطيع استقطاب المجموعات العربية الأخرى.

● ماذا يشكل اقتصاد العالم العربي مقارنة بالكتل العالمية؟

العالم العربي يسجل أعلى إنفاق عسكري كنسبة من الناتج الإجمالي، مع أن هذا الإنفاق على السلاح لا يستخدم حيث يجب أن يستخدم، فهو إما كاحتياط للكتل الدولية، أو لحماية إسرائيل، أو لتعطيل تغيير اجتماعي أو وطني، والاقتصاد العربي هو الاقتصاد الذي مقومات الريع فيه أقوى، أي له علاقة مباشرة بوجود النفط، وله علاقة بهذا النسق من وظائف الدولة التي تقتطع وتوزع، فكلما كانت هناك فئات طفيلية قوي مقوم الريع، كما أن حصة الصناعة العربية من الناتج المحلي هي الأدنى عالمياً، وحصة الصناعة المحفزة (النبيلة) كفرع من فروع الصناعة هي الأدنى عالمياً، كذلك فإن مؤشرات عدم المساواة في العالم العربي هي الأعلى عالمياً، وكذلك تعاني نظم الحماية الاجتماعية في العالم العربي من اختلالات في التأمينات الاجتماعية، والنمو يتم بسرعتين الأولى للقلة الميسورة وهي عالية، والثانية متدنية للغالبية الساحقة من الفقراء وما دون الشريحة الوسطى. كذلك فإن مؤشرات التعليم ونوعيته في العالم العربي نجدها تضعنا بين المراتب الأدنى عالمياً، هذه المؤشرات المتدنية تؤكد أنه عند أية محاولة للتغيير من جانب اليسار لم تعد ممكنة من خلال الشعارات العامة لحقبة الخمسينيات فقط، والقائمة على ثنائيات بسيطة وكلام عام ومفاهيم إيمانية، وكأنما منذور على اليسار استخدام هذا الخطاب العام، في حين أنه لن تقوم قائمة لليسار ما لم ينخرط في كل تفاصيل واقع المجتمع والتمايزات الطبقية وبنية الطبقات وأسس التحالف، فعلى قوى التغيير أن تنخرط في هذه المعارك «بلحمها ودمها»، وتحدد أولوياتها، وهذا الخطاب الخمسيني يغلب عليه الطابع الإيديولوجي الهادف إلى إرضاء النفس أكثر من قدرته على إجراء تغيير فعلي في الحياة.

● كيف يمكن تحديد مراحل وآجال وأولويات التغيير المفترض؟

في المرحلة الأولى لا بد من تغيير وعي المجتمع عبر فهم ماهية العوامل المؤثرة فيه، وما هي التمايزات؟! وأين يدور صراع المصالح؟! وكيف تتم عملية الاستغلال؟! ومن ثم محاولة تغيير تحديد الأولويات عبر تحديد موقع القوى، وتحت أية شعارات تكتيكية أو إستراتيجية يجب التحرك، وعبر أي تحالف اجتماعي لكي تستطيع قوى التغيير الانتقال إلى حيز الفعل.

اليسار يحتاج إلى إعادة هيكلة كاملة، لأن خطابه يقوم على الثنائيات البسيطة، أو يستسهل الالتحاق بالأوضاع القائمة، أو ينطوي على نفسه مردداً المفاهيم الإيمانية، بينما المطلوب إحداث هزة، لكنها يجب أن تراعي مسألتين، أولاً أن تكون منفتحة على الشباب الذين يجب أن يشكلوا وقودها، المكونين والممتلكين للمعرفة، ومنخرطين بحركة تغيير هي بالأساس تهدف إلى تحقيق مصالحهم، والثانية إقرار أهمية المقاربة الأمنية.

■■

القطاع الخاص وراء عجز الميزان التجاري السوري.. والشاهد وارداته!

٢٢٦ مليار ليرة سورية هو رقم عجز الميزان التجاري السوري في العام ٢٠٠٩.. هذا ما أعلنته إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء مؤخراً، وبالتالي فإن عجز الميزان التجاري قفز ما يزيد عن سبعة أضعاف خلال أربعة أعوام، وذلك من نحو ٢٦ مليار في العام ٢٠٠٦. وهذا يضع علامات استفهام كبرى حول أسباب قفزات العجز في الميزان التجاري، ويحفّز للبحث في هذه الأسباب؟!

جدول(١) نسبة صادرات القطاع الخاص للصادرات الكلية

العام	صادرات		نسبة
	القطاع الخاص	الكلية	
٢٠٠٣	٥٥٠٠٤	٢٦٥٠٣٨	٢٠.٧٥
٢٠٠٧	٣٣٣٤٦٦	٥٧٩٠٣٣	٥٧.٥٩
٢٠٠٨	٤٢٤٣٥٦	٧٠٧٧٩٨	٥٩.٩٥
٢٠٠٩	٣٠٧٩٤٢	٤٨٨٣٣٠	٦٣.٠٦

وللوقوف على طبيعة الأزمة التي يعانيها الميزان التجاري، كان لا بد من حساب نسبة صادرات القطاع الخاص قياساً بوارداته، والتي أوضحت أن العلاقة بين هاتين القيمتين جاءت سالبة دائماً في السنوات الأربع المدروسة، فكانت -١٢٦٣١٠ مليون ليرة في العام ٢٠٠٣، و-٦٤٨٨١ مليون ليرة في العام ٢٠٠٧، و-١٢٣٥٩١ مليون ليرة في العام ٢٠٠٨، بينما وصل هذا الفارق إلى -٢٩٩٦٥٥ مليون ليرة في العام ٢٠٠٩.

وبالانتقال إلى نسبة صادرات القطاع العام إلى وارداته، نجد أن العلاقة كانت مختلفة تماماً، فهي ١٥٤٥٨١ مليون ليرة في العام ٢٠٠٣، وتراجعت إلى -٤٠٦٤٣ مليون ليرة في العام ٢٠٠٧، بينما كانت نحو -٨٠٣٠ مليون ليرة في العام ٢٠٠٨، وعادت لقيمها الإيجابية في العلاقة بين صادرات القطاع العام ومثيلتها الكلية بـ٧٣٧٧٠ مليون ليرة في العام ٢٠٠٩، أي أن الميزان التجاري للقطاع الخاص يعاني من عجز دائم، وهذا العجز في صادراته قياساً بوارداته ترخي بثقلها على الميزان التجاري السوري بأكمله.

جدول(٢) نسبة صادرات القطاع العام للصادرات الكلية

العام	صادرات		نسبة
	القطاع العام	الكلية	
٢٠٠٣	٢١٠٠٣٤	٢٦٥٠٣٨	٧٩.٢٥
٢٠٠٧	٢٤٥٥٦٦	٥٧٩٠٣٣	٤٢.٤١
٢٠٠٨	٢٨٣٤٤١	٧٠٧٧٩٨	٤٠.٠٥
٢٠٠٩	١٨٠٣٨٨	٤٨٨٣٣٠	٣٦.٩٤

أما بالنسبة لحسابات نسبة صادرات القطاع العام للصادرات الكلية، نجد أن صادرات القطاع العام كانت تشكل نحو ٧٩,٢٥٪ من الصادرات الكلية في العام ٢٠٠٣، وانخفضت إلى ٤٢,٤١٪ في العام ٢٠٠٧، ثم إلى نحو ٤٠,٠٥٪ من الصادرات الكلية في العام ٢٠٠٨، وصولاً إلى ٣٦,٩٤٪ في العام ٢٠٠٩، أما بالنسبة لصادرات القطاع الخاص قياساً بالصادرات الكلية، نجد أن نسبتها كانت متدنية في العام ٢٠٠٣ ولم تتجاوز ٢٠,٧٥٪ من إجمالي الصادرات، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٧,٥٩٪ في العام ٢٠٠٧، ثم إلى نحو ٥٩,٩٥٪ من إجمالي الصادرات الكلية في العام ٢٠٠٨، وصولاً إلى استحواذ صادرات القطاع الخاص على ٦٣,٠٦٪ من الصادرات الكلية، ولكن السؤال كيف كان العجز في هذه السنوات؟! وهل هناك ارتباط بين العجز وصادرات القطاع الخاص المختلة أساساً قياساً بوارداته؟!

وبالانتقال إلى عجز الميزان التجاري السوري في هذه السنوات، نجد أنه مع ارتفاع حصة القطاع الخاص من الصادرات السورية كانت تميل كفة الميزان التجاري إلى العجز أكثر، ولكن عندما كان القطاع العام أكثر سيطرة على الميزان التجاري كان أكثر توازناً، وهذا يبرره الفائض الذي حققه الميزان التجاري في العام ٢٠٠٣ عندما كان يسيطر القطاع العام على ٨٠٪ من صادراته، بينما وصل عجزه إلى ٢٢٦ مليار بعدما اختلت المعادلة لصالح استحواذ القطاع الخاص على ٦٣٪ من الميزان التجاري!.. أي أن منحى الاستحواذ على الصادرات بين القطاع العام والخاص يسير في اتجاهين متعارضين، فكلما ارتفعت حصة القطاع الخاص في الصادرات السورية الإجمالية ازداد العجز بالميزان التجاري السوري!..

أما بالنسبة للواردات، فنجد أن واردات القطاع العام بلغت ١٠٦ مليار ليرة في العام ٢٠٠٩، بينما بلغت قيمة صادراته ١٨٠ مليار دولار، أي أن الفارق كان لصالح صادراته بنحو ٨٠٪، بينما في القطاع الخاص نجد أن قيمة وارداته بلغت نحو ٣٠٧ مليار ليرة في العام ذاته، بينما تجاوزت وارداته ٦٠٧ مليار ليرة، أي أن الأمر كان معاكساً تماماً حيث تجاوزت وارداته الصادرات بنسبة ١٠٠٪، وهذا أنتج عجزاً في الميزان التجاري بنحو ٢٢٦ مليار ليرة.

أما في العام ٢٠٠٣، فكانت واردات القطاع العام ٥,٥ مليار، بينما بلغت قيمة صادراته ٢١٠ مليار ليرة، وهذا يعني أن صادرات القطاع العام فاقت وارداته بعشرات الأضعاف، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغت وارداته ١٨١ مليار في العام ٢٠٠٣، بينما لم تتجاوز صادراته ٥,٥ مليار.

وهذا يؤكد على أنه حينما كان القطاع العام قوياً ومسيطراً على الميزان التجاري (صادرات، وواردات)، كان الميزان التجاري رابحاً بالعموم، لكن دخول القطاع الخاص – الشره للاستيراد – لما يحققه هذا الاستيراد من أرباح طائلة بعكس المنافع التي تحققها الصادرات، جعل من الميزان التجاري السوري خاسراً، لذلك فإن المطلوب تقنين واردات القطاع الخاص، الباحث عن منفعته الخاصة غير آبه بتأثيرات منفعته المحدودة على الاقتصاد الكلي.

■■

القطاع العام والخصخصة.. والهروب من الحقيقة

◄ نجوان عيسى

يستمر فريق عريض في الحكومة وخارجها في إلقاء اللائمة على القطاع العام، وفي تحميله المسؤولية عن فشل مشاريع التنمية والتطوير في البلاد بسبب قلة مرونته وانتشار الفساد والهدر في قطاعاته المختلفة، ويتم الانطلاق من هذه المقولة للترويج للخصخصة التي تمتد مشاريعها إلى عشرات القطاعات الحيوية، ولولا اصطدام هذه المشاريع بالبنى التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية غير المعدة لتحولات كهذه، لكانت الحكومة قطعت أشواطاً أبعد في هذا الاتجاه.

ولكن ماذا عن القطاع العام نفسه؟

يمكن القول إن القطاع العام منخور فعلاً بالفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية، وهو عاجز في ظل وضعه الراهن عن النهوض بالمهمات الملحة التي تتعلق بصيانة مصالح المجتمع السوري، إلا أن تعليق الاتجاه إلى الخصخصة على هذه الشماعة، وبأسلوب الخطاب الذي يتبعه أغلب منظري الليبرالية الجديدة، يوحي بأن الخصخصة ستحل جميع هذه المشكلات، وتنقل البلاد والعباد من حال إلى حال، وهو ما يدعو إلى طرح جملة من الأسئلة المشروعة: ترى هل تهدف الخصخصة إلى إلغاء القطاع العام من الوجود؟ أو بالأصح هل يمكن إلغاء القطاع العام أصلاً في دولة من الدول؟ ألن يبقى هذا القطاع العام الذي يرمى بأبشع الأوصاف من جانب بعض القائمين عليه موجوداً للإشراف على مقدرات البلاد؟

مما لا شك فيه أن إدارات الدولة باقية على الرغم من تغير شكل ونطاق مهماتها بالتحول إلى نهج ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي، ولا شك في أن ما يعتريها من قصور لا يزال مستمراً، بل وفي تزايد مستمر، وبالتالي فإن أية حلول سواء كانت بالخصخصة أو بغيرها لن تغير شيئاً من الواقع المتردي الذي تعيشه البلاد، ذلك أن الخصخصة نفسها تحتاج إلى إدارات وجهات عامة تتمتع بالكفاءة والنظافة كي تتمكن من الإشراف عليها بشكل سليم، وإلا فإنها ستكون خصخصة عشوائية ومشوهة وغير متوافقة مع متطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي نفسه (كما هو حاصل فعلاً)، الذي تعلن الحكومة عن تبنيها له صباح مساء.

تشير أولى تباشير الخصخصة بكل وضوح إلى النتائج التي سبق ذكرها، ذلك أنها خصخصة غير موجهة إلا لضرب القطاع العام، وفيها الكثير من الارتجال وعدم التماسك بشكل مقصود، لأنها لا بد أن تمر في قنوات الجهات العامة نفسها التي تتهم بالقصور، والتي يبنى كل الاتجاه إلى الخصخصة على قصورها هذا. وهكذا فإن إصلاح الإدارات العامة هو الممر الإجباري الذي لا بد أن تمر عبره أية تحولات اقتصادية أو تعديلات تشريعية إذا ما أريد لهذه التحولات أن تكون مجدية وبناءة، ومن ناحية أخرى فإن المشكلة لم تكن يوماً في النهج الاشتراكي نفسه ليتم التراجع عنه، وإنما كانت في الشكل المشوه لتطبيقه، وفي الفساد والفشل الذي ساد القطاع العام وأوصله إلى ما هو فيه، لأنه إذا كان الفساد وقلة المرونة من السمات الأساسية التي يتميز بها القطاع العام السوري، فإنها ليست من سمات القطاع العام بشكل مطلق، ولا يجوز أن تكون الذريعة التي يمر عبرها دعاة الخصخصة.

يعد العمل على حل مشكلات القطاع العام المهمة الأولى التي تقع على عاتق القائمين عليه، وأما التذرع بها لإطلاق يد القطاع الخاص على حساب القطاع العام دون تحريك ساكن في مواجهتها، فإنه ليس إلا هروباً من الحقيقية، وتهرباً من الواجبات، كما أنه يضع البلاد برمتها على طريق نقل المشكلة إلى مربع جديد يكون فيه الفاسدون في القطاع العام، وأصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص شركاء في استنزاف مقدرات البلاد.

■■

الأسعار العالمية والأجر البلدي

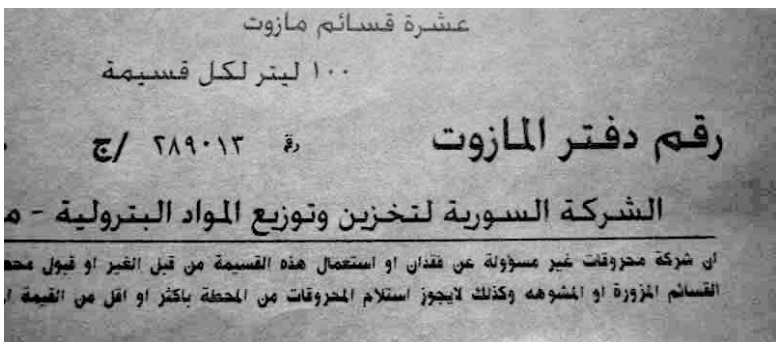

◄ **محمد الجندي**

استهلاك المحروقات واسع جداً في أغلب البلدان، ولذا يسيل لعاب أغلب الإدارات على اقتطاف ثمرة ذلك، فرفع الدعم عنها يوفر مورداً هاماً يكبر تبعاً لكبر البلد، ولحجوم استهلاكها. والذريعة هنا هي أن الدعم يكلف الميزانية العامة كثيراً.

الواقع أن الأرقام التي تعطى عن كلفة الدعم هي عموماً غير صحيحة، فكلفة المحروقات على البلد، كثيراً ما تكون مساوية للسعر المدعوم، وفي كل الحالات هي أدنى بكثير مما يسمى بالسعر العالمي.

وتنسى الإدارة عند بيع المحروقات بالسعر العالمي، أن هذا يؤدي تدريجياً إلى رفع سعر جميع الضروريات إلى السعر العالمي، فتصل البندورة والدواء والكتب المدرسية، وأقساط التعليم إلى السعر العالمي، وفي الوقت نفسه تبقى الرواتب والأجور أصغرية، ويحصل تناقض بينها وبين «السعر العالمي»، وحتى إذا زيدت الرواتب والأجور قليلاً أو كثيراً، يكون ذلك على حساب التضخم النقدي من جهة، ولضخ سيولات نقدية في المجتمع لتشجيع الشراء، من جهة أخرى، أي لا يكون ذلك في نهاية المطاف لمصلحة أصحاب الرواتب والأجور، فيبقون يغوصون في المتاعب المعيشية، وينتقلون من الكفاية إلى ما تحت خط الفقر، ومن الفقر إلى الجوع. أي تزيد الإدارة مواردها من زيادة أسعار المحروقات، ولكن تخسر في الوقت نفسه أيضاً التضخم النقدي الدولي يزيد آلام الشعوب، فالدولار تهبط قيمته الشرائية بشكل عمودي، والعملات المحلية تهبط بشكل أكبر، ويكفي أن يقارن المرء الرواتب والأجور في بلدٍ ما بما يقابلها من الغرامات الذهبية، حيث كثيراً ما يهبط متوسط الأجور إلى ما يقابل غرامات محدودة من الذهب (١٠ غرامات، مثلاً) بينما كانت في ستينيات القرن الماضي تقابل أضعاف ذلك.

من جهة أخرى، رفع الدعم عن المحروقات أو غيرها هو جزء مفصلي من الليبرالية الجديدة، التي ترتكز سياستها الاقتصادية على الأخذ من الفقراء لمصلحة الأغنياء، وبهذه الحكمة تتلخص وصفات التصحيح الهيكلي للاقتصاد الذي بشرت به الإدارة الأمريكية عبر المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الخ.

وهذه الوصفات في العالم الثالث هي مؤلمة أضعافاً مضاعفة، لأن الأموال التي تذهب للأغنياء لا توظف عموماً في الإنتاج من أجل خلق تطور صناعي، وإنما في مجالات خدمية، حتى في حالة تصنيع منتجات، قطعها مستوردة من بلدان أخرى. عدا ذلك، أغلب الأرباح تذهب إلى البنوك الدولية، حيث يخسرها البلد ويخسرها صاحب العلاقة في نهاية المطاف.

ورفع الدعم عن المحروقات هو في حصيلته نوع من الضريبة التي تفرض على الشعب، وفي البلد الثالثي، ذي الاقتصاد الحرفي والخدمي، لا يبقى لميزانيته العامة مورد سوى الضرائب التي تتفاقم وتتنوع تسمياتها، وفي النهاية يبقى العجز في الميزانية، لأن الفقر ليس لديه ما يعطيه سوى القليل، والاعتماد على القروض الخارجية يؤدي إلى خسارة البلد لسيادته، وأيضاً إلى الإفلاس، كما في الحالة اليونانية وغيرها.

إضافة إلى كل ما تقدم، فإن رفع الدعم عن المحروقات يؤدي إلى خسائر تعادل أضعاف ما تربحه الإدارة من الرفع، لأنه يضر بالزراعة، التي هي المصدر الأهم للإنتاج المادي الثالثي، وقد يتزايد الضرر تدريجياً إلى درجة الوصول إلى الوقت الذي لا تستطيع فيه الإدارة إطعام شعبها.

الواقع أن ما يتعلق بالبترول هو أهم بكثير من الدعم وعدم الدعم. إن العالم، وبالدرجة الأولى الرأسمالية الدولية تهدر البترول، أي تهدر أهم ثروة تاريخية هي اليوم في يد الإنسان، وهذه لا تهدره فقط كمصدر للطاقة، وإنما أيضاً في الحروب التي تشنها أو تحرض عليها، والتي تستهلك البترول والبشر والبيئة. لو كانت تستنزف الدول المنتجة للبترول من أجل بناء صروح صناعية ضخمة تشمل العالم وتطوره، لكان ذلك الاستنزاف لصالح البشر، ولكنها تستنزف لمصلحة إفقار شعوب العالم، ومن الجملة شعوبها ولمصلحة قتل الإنسان وتدميره.

جدلية الدعم وعدم الدعم، والفقر عموماً هي من جملة النتائج الفرعية side effects لفعل الرأسمالية الدولية الشامل في الكوكب وفي الإنسان.

■■

محرقة التفتيت يمكن النجاة منها

◄ **إبراهيم البدراوي - القاهرة**

أسلوبان اعتمدهما الاستعمار إزاء منطقتنا هما الاخضاع بالحرب والغزو، وتفتيت المنطقة إلى كيانات. غير أن الحرب بحكم التجربة الحالية هي خيار عالي التكلفة، وهو ما أكدته الحرب على العراق وأفغانستان، كما أكده عدوان ٢٠٠٦ على لبنان حيث تمت عملية تأديب غير مسبوقة للعصابات الصهيونية داخل تحصيناتها في عمق فلسطين المحتلة (للمرة الأولى في تاريخها)، وزلزلت الاعتقاد الصهيوني بأبدية استمرار وجوده وحلمه في التوسع، وتوقف مشروع الشرق الأوسط الجديد، وتعزز الأمر بصمود المقاومة الفلسطينية في غزة في وجه العدوان الصهيوني الذي فشل في فرض الاستسلام. وهو ما أرغم العدو على التراجع أو على الأقل إبطاء الاستمرار في خيار الحرب في حين تحول إلى خيار تقسيم وتفتيت المنطقة لأنه الأقل كلفة، ولأنه يعتمد لحد كبير على عملاء محليين.

بدأت العملية بالسودان، ويلوح تقسيم العراق في الأفق، وتجري على قدم وساق مساعي التقسيم في كل البلدان العربية تقريباً وان بدرجات متفاوتة بما في ذلك مصر غير القابلة بعوامل الجغرافيا والتاريخ للتقسيم.

بلداننا العربية في معظمها متعددة القوميات (عرب–أكراد–تركمان–أمازيغ–نوبيون–أفارقة إلى جانب أقليات أخرى أرمنية وشركسية...الخ) ومتعددة الأديان (مسلمون شيعة– سنة– دروز) و(مسيحيون أرثوذكس– كاثوليك– بروتستانت) وداخل مذاهب كل دين فرق شتى.

تعايش كل هؤلاء بانسجام واستقرار حتى وإن لم يكن نموذجيا، إذ اعترته أحياناً فترات من عدم الاستقرار بسبب عوامل شتى لم تصل ولم تشابه أبداً الحروب الدموية الدينية والقومية في أوربا. وأسهم هؤلاء جميعاً في بناء الحضارة العربية– الإسلامية التي كانت نتاجا لتفاعل حضارات كل شعوب الدولة الاسلامية (الفارسية– البابلية والأشورية– الكردية– شعوب وسط أسيا والقوقاز– العربية– الفينيقية– الكنعانية– المصرية الفرعونية والقبطية– الأمازيغية– الأفريقية). ذلك بينما كانت أوربا تعيش ظلامية وجهل العصور الوسطى حيث تلاشت مدنها تقريبا، وتقوقعت أرستقراطياتها الاقطاعية في قلاعها وحصونها. لذا كان ينبغي أن يستمر التنوع عندنا كمصدر قوة، لا أن يكون مدخلاً للتفتت والاحتراب وجر الاقليم كله مفتتاً وعاجزاً إلى حظيرة الهيمنة الصهيو– امبريالية.

كارثة التفتيت حلت بالفعل، وأصبحنا– ويالعجب– لا نرنو لأبعد من الحفاظ على «سايكس– بيكو»(!!) لأن القادم أسوأ، ولا يعدو التقسيم السابق سوى مقدمة للقادم.

القوى الساعية لتفتيت بلداننا هي بالطبع الامبريالية والصهيونية وهي أيضاً القوى الحاملة للمشروع الرأسمالي في بلداننا سواء كانت في الحكم أو خارجه، أياً كانت التسمية التي يطلقونها على مشروعهم (اقتصاد سوق–اقتصاد حر–اقتصاد رأسمالي)، ذلك أن المشروع الرأسمالي في بلداننا ظهر إلى الوجود بينما كانت الرأسمالية كنظام قد شاخت، وبالتالي فهو كطفل أنجبته أم وهي على مشارف الشيخوخة وأب تجاوز المائة عام بكل ما يحمله الوليد من تشوه. ولذلك، وكما نشاهد في الواقع، فإن رأسمالية بلداننا ذات طابع كمبرادوري وقائمة على اللصوصية والفساد، يمكنها أن تنمو نمواً مشوهاً وطفيلياً، ولكنها لا تستطيع أن تنمي. إنها لا تستطيع أن تخرج من أسر التبعية.

كانت الرأسمالية كنظام في مراحل فتوتها الباكرة في الغرب، تعمل على توحيد سوقها، وبالتالي تبلورت قضية القوميات في أوربا على أساس وحدة وحماية السوق المحلي. رغم ما أنتجه هذا السوق من تناقضات داخلية طبقية وغيرها. فقد جرى توحيد قوميات عديدة في إطار دولة واحدة متغلبة بشكل أو آخر على التناقضات القائمة في أغلب الأحيان. وتجاوزت كل ذلك إلى إقامة وحدات أوسع متعددة القوميات مثلما نشهد في الاتحاد الأوربي.

لكن اقتصاد السوق في بلداننا في ظل رأسمالية ولدت بعد الأوان فقد تحول إلى أداة تفتيت، رغم وحدة الأرض والتاريخ والثقافة. ويعود ذلك إلى تبعيتها واستحالة الفكاك من هذه التبعية، وكذا تخلفها وضيق أفقها واعلاء مصالحها الخاصة على المصالح الوطنية والقومية. إن المشروع الرأسمالي في بلداننا يدفع للتنافر بين القوميات المختلفة أبناء البلد الواحد، بل إلى تنافر بين أبناء القومية الواحدة على أساس ديني أو مذهبي أو عشائري، رغم العمق التاريخي والجغرافي والحضاري الواحد أياً ما كانت التناقضات الثانوية التي تنشأ والتي لا يمكن موضوعياً أن تفضي إلى التفتيت. انها في سبيل مصالحها الضيقة وعدم اكتراثها بالقضية الوطنية تلغي المواطنة المتساوية بين أبناء البلد الواحد على أسس قومية أو دينية أو مذهبية...الخ، بما يهيئ الأرض موضوعياً لنزعات الانفصال.

لقد كانت الكارثة التي ألمت بمصر، بل وبالعالم العربي هي نتيجة الصلح المنفرد مع «إسرائيل» والتطبيع معها. كان التمهيد لهذه الكارثة هو اندفاع السادات إلى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية التي زعم أنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة. لم يكن الاندفاع على المستوى السياسي وحده، ولكنه امتد بطبيعة الحال إلى المستوى الاجتماعي– الاقتصادي بفتح البلاد أمام رأس المال الأجنبي (البنكي بوجه خاص) وما تلا ذلك وصولا إلى الخصخصة في عهد مبارك وما صاحبها من تخريب ودمار.

التلازم بين ولوج طريق إطلاق العنان للرأسمالية وبين التبعية للامبريالية ثم الكيان الصهيوني بالضرورة (بشكل صريح أو مموه) لا مفر منه. ولعل حرص المؤسسات المالية الدولية والدول الامبريالية ذاتها على اشتراط فرض اقتصاد السوق وإطلاق العنان للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتضمين ذلك الفرض في أية قضايا من أي نوع، كما النص على ضرورة الخصخصة باعتبارها أحد الأسس التي يقوم عليها مشروع الشرق الأوسط الجديد، لعل ذلك كله يعطي الدليل على أن ما يسمى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق هو الحامل الرئيسي للبرنامج الصهيو–امبريالي لتدمير الاقليم وتفتيته.

إذا كان النضال ضد الامبريالية وضد الكيان الصهيوني وضرورة إزالته، هو ضرورة وجود، فإن النضال ضد المشروع الرأسمالي وموضة اقتصاد السوق التي تسود في بلداننا هي ضرورة قصوى، باعتبار أن المشروع الرأسمالي (المحلي) هو حامل ومغذي ومتكامل مع المشروع الامبريالي الصهيوني التفتيتي لبلداننا والمهدد لوجودنا.

المشروع الرأسمالي التابع في بلداننا ينتج بالضرورة تناقضات مضافة إلى التناقضات المعروفة التي تنتجها الرأسمالية، فهو إذ يخلق غابة مليئة بالضواري المتوحشه في عصر انحطاط الرأسمالية وتوحشها غير المسبوق نتيجة الاستغلال المزدوج (المحلي والأجنبي) فهو أيضاً يدفع إلى تكريس المواطنة غير المتساوية، بما يغذي موضوعياً الاندفاع تجاه التحصن بالتعصب القومي والديني والمذهبي وحتى العشائري والقبلي.

إن الحصن الحصين والملاذ لبلداننا وشعوبنا هو في النضال من أجل المشروع الاشتراكي لأنه الوحيد الذي يقطع الطريق على مشروعات الدمار القادمة، وينقذنا من محرقة التفتيت.

■■

لولا: لا «سلام» بوجود الوسيط الأمريكي

أكد الرئيس البرازيلي المنتهية ولايته لويس لولا دا سيلفا انه لن يكون هناك «سلام» في الشرق الأوسط طالما الولايات المتحدة تقوم بدور الوسيط في تلك العملية، مطالباً بإنهاء الوصاية الأمريكية على الشرق الأوسط، حسبما أكدت وكالات الأنباء.

وقال دا سيلفا الذي اعترفت بلاده مؤخراً بفلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ إنه «من الضروري إشراك الدول الأخرى في المفاوضات الجارية بين «إسرائيل» والفلسطينيين للتوصل إلى تسوية شاملة في منطقة الشرق الأوسط».

وفي سياق متصل، تسلم سفير فلسطين في البرازيل إبراهيم الزين الاثنين أوراق ملكية الأرض التي تبرعت بها الحكومة البرازيلية لبناء السفارة الفلسطينية. وذكرت وزارة الخارجية في بيان أن قيمة الأرض تقدّر بـ١٤ مليون دولار، وتبلغ مساحتها ١٦ ألف متر مربع، إضافة إلى ٦ آلاف متر مربع كمنطقة خضراء، وتقع قطعة الأرض في مكان مميز في العاصمة البرازيلية وفي منطقة السفارات الشمالية. وأكدت أن هذه الخطوة تأتي تتويجاً لجهد دبلوماسي حثيث دام عدة سنوات شارك به كادر السفارة الفلسطينية ونخبة من أبناء الجالية وأصدقاء فلسطين خلال العقدين الماضيين.

من جهة أخرى، انتقد لولا العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي. وشدد على انه كان يمكن تجنب تلك العقوبات إذا ما قبلت الولايات المتحدة باتفاق مع إيران بوساطة برازيلية– وتركية. وأشار لولا إلى أنه قبل زيارته لإيران في أيار الماضي تلقى خطاباً من الرئيس الأمريكي باراك أوباما تضمن شروط الولايات المتحدة لتجنب طهران فرض عقوبات ضدها. وأوضح أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قبل بتلك الشروط إلا أنه تم فرض العقوبات على إيران.

■■

البلدان النامية و«محاصيل الطاقة»:

إما وقود للأغنياء أو طعام للفقراء

◄ **مانتو فاكاثي**

الدول الصناعية تشجع على إنتاج المحروقات الزراعية واستخدامها لتغطية احتياجاتها من الطاقة، لكن ذلك سيترك أعداداً متعاظمة من أهالي البلدان النامية من دون طعام.

هذه هي المخاوف التي أعربت عنها تولي ماكاما، مديرة منظمة أصدقاء الأرض– سوازيلاند، محذرة من «أننا نواجه خطر إنتاج الغذاء لإطعام السيارات والآلات لا البطون».

وأشارت إلى حالة سوازيلاند، على سبيل المثال، التي تواجه نقصاً خطيراً في الغذاء ويحتاج ١٧٠.٠٠٠ ألف من مجموع مواطنيها، البالغ مليون نسمة، معونات غذائية هذا العام.

وأطلقت ماكاما ومنظمة أصدقاء الأرض البيئية العالمية حملة قوية ضد مشروع لإنتاج المحروقات الزراعية– المسماة بالوقود الحيوي– من جاتروفا في سوازيلاند.

فقد وقعت شركة مقرها المملكة المتحدة واسمها D١ Oils عقوداً مع المزارعين لزراعة الجاتروفا لحسابها. وينص اتفاق مبدئي مع الحكومة لتخصيص ٢٠.٠٠٠ ألف هكتار من الأراضي لإنتاج المحروقات الزراعية مع إمكانية توسيع هذه المساحة حتى ٥٠.٠٠٠ ألف هكتار.

ويقول موقع الشركة على شبكة انترنت إن هناك ملايين الهكتارات من «الأراضي الهامشية» في الدول النامية التي لا يمكن استخدامها على نحو فعال لزراعة المحاصيل الغذائية. ويقول أيضاً إن «الكثير من هذه الأراضي مناسبة لزراعة محاصيل الطاقة مثل الجاتروفا» وأن الشركة تخطط للعمل في المناطق المصابة بالجفاف في سوازيلاند.

وبينما تحدثت منظمة أصدقاء الأرض العالمية إلى العديد من المزارعين المشاركين في المشروع، فقد قال أحدهم، سام ديوب، أنه كرس حقوله الثلاثة لزراعة محاصيل الطاقة، خلافاً لما اعتاد عليه من زراعة المحاصيل الغذائية في حقلين، والقطن في الحقل الثالث للحصول على دخل نقدي. وأفاد أنه اضطر إلى الانتظار ثلاث سنوات حتى نضجت الجاتروفا وبدأ يحقق بعض الربح.

كما جازف سام ديوب بالوقوع في ورطة. فقد انسحبت شركة D١ Oils من المشروع قبل بدايته الفعلية، نظراً لعدم رغبة الحكومة في دعم المشروع بالتشريعات اللازمة، وفقاً لرئيس مجلس إدارة الشركة في سوازيلاند، غايتان نينغ.

وأضاف نينغ «إنهم (الحكومة) يريدون منا أن نعد إستراتيجية وطنية بشأن «الوقود الحيوي»، لكنها ليست وظيفتنا أن نفعل ذلك، فهذا من شأن الحكومة».

وأفاد أن الشركة أنفقت أكثر من ٨ ملايين دولار في خمس سنوات لزراعة هذا المحصول في مزارع خاصة، وتعاقدت مع ٥٠٠ شخص للعمل فيها.

أما المتحدث باسم هيئة البيئة في يوازيلاند، غسينا دلادلا، فقد صرح أنه من المؤسف أن قررت الشركة التخلي عن المشروع على خلفية طلب إعداد إستراتيجية تقييم بيئية، «فقد أردنا التأكد من تداعيات (زراعة) الجاتروفا على الأمن الغذائي وعلى نوعية التربة، استجابة لاحتجاجات منظمات المجتمع المدني».

وعن هذا، أكدت الفريدا بشورن– شتراوس، من منظمة «غرين» غير الحكومية الدولية المعنية بدعم التنوع الزراعي والنظم الغذائية المجتمعية، أن المحروقات الزراعية قد أجبرت بالفعل المزارعين على النزوح من أراضيهم، وأثرت سلباً على الإنتاج الغذائي، وتسببت في تدمير الغابات.

■ **(آي بي إس)**

استحضار الاستثناء الأمريكي

◄ دون مونكيرود
ترجمة: موفق إسماعيل

ها هي من جديد، جوقة الراغبين بالترشح للرئاسة تضرب على طبول «استثنائية» الولايات المتحدة الأمريكية، رافعة نبرة التبجح والعصبية القومية. وتزاود، إلى حد الشوفينية، بنداء سوبر وطني لا هدف له سوى ضخ الحياة في أوصال مفهوم سبق لجورج بوش أن نبشه من مزبلة التاريخ، لتسويغ تدمير العراق، واستخدمه وسيلة للتفرد، مستخفاً ببقية دول العالم.

ففي عهده هتكت الولايات المتحدة المعاهدات الدولية، وهمشت دور الأمم المتحدة، وحطت من شأن التعاون الدولي، إلا بما يخدم مصالحها، رافضة كل الأفكار المقبولة منطقياً في قضايا العالم كافة. لأن بوش والمهللين له من قادة المحافظين الجدد يزعمون أن لدى الولايات المتحدة قوانين خاصة وأحكاما وحلولاً لكل القضايا، انطلاقاً من مصلحتها القومية! وها هم بعض سياسيي الحقبة الراهنة يكررون تدوير أسطوانة الحجج البالية ذاتها، يدفع رباعي من قناة «فوكس نيوز».

عموماً، ينسحب مفهوم الاستثنائية الأمريكية على كافة القرارات القومية التاريخية المماثلة لقرار غزو العراق، مثل: إلقاء القنبلة الذرية على اليابان؛ وتصفية سكان البلد الأصليين ليستوطنها البيض؛ واستعباد الأفارقة لتشغيلهم في الزراعة وإنشاء المزارع، الخ... وجميع المؤيدين لارتكاب هذه الأفعال يزعمون أن الرب منح الولايات المتحدة حقاً استثنائياً يخولها أن تقضي وتحكم، بمعزل عن بقية العالم، لأننا شعب استثنائي!

ومن زاوية ما، تستخدم الاستثنائية الأمريكية، آنياً، كسلاح لإضعاف سلطة الرئيس أوباما، تمهيداً لاستعادة الحزب الجمهوري العجوز موقع الرئاسة في عام ٢٠١٢. علاوة على أن المصطلح يفيد في تبرير سياسات المحافظين مثل تحرير الرأسمالية من عقالها، ومركزة الحكم، وتخفيض الضرائب، وفرض التوجه المسيحي على الشعب.

إحداثيات مغفلة

لندقق قليلاً في هذا المفهوم، بالعودة إلى مؤتمر «معهد بروكينغز»، عام ٢٠٠٨، حول الاستثنائية الأمريكية، الذي رسم الخطوط العريضة لملامح «تميز» الأمريكيين عن بقية شعوب العالم، وتوصل إلى أن:

– حوالي ٧٥٪ من الأمريكيين يفتخرون ببلدهم، مقابل افتخار ثلث الألمان واليابانيين ببلدانهم.

– يرى نصف الأمريكيين أن شبكة الأمان الاجتماعي مهمة، مقابل ٧٥٪ في أوروبا.

– يعتقد ثلثا الأمريكيين أن النجاح يأتي من خلال الجهد الفردي، بينما نفس النسبة من الأوروبيين تعتقد أن النجاح يأتي نتيجة عوامل متعددة خارجة عن إرادة الفرد.

– وقبل كل شيء، المعتقد الديني متجذر في الولايات المتحدة. فنصف الأمريكيين يعتقدون أن الإيمان بالرب عماد الفضيلة، بينما ثلث الأوروبيين فقط يعتقدون بذلك.

– يرتاد الكنيسة ٤٠٪ من الأمريكيين لمرة واحدة في الأسبوع، مقابل ١٠٪ يرتادونها في أوروبا.

أهذه خصائص تبرر للولايات المتحدة الأمريكية فرض إرادتها على بقية العالم؟!

عنوان العظمة

يتضمن مفهوم الاستثنائية الأمريكية التباهي بأن الولايات المتحدة هي أعظم دولة على وجه الأرض! ولا سبيل، ربما، إلى تصحيح الأمريكيين لادعائهم هذا وتدقيقه، لأن عدداً قليلاً منهم يقرأ الصحف، وعدداً أقل منهم يسافر إلى الخارج.

ولا يزعم الساسة الخاضعون لسيطرة الشركات العملاقة أن الولايات المتحدة تطبق «نظام الرعاية الصحية الأعظم في العالم»! إلا لإظهار جهلهم فقط!! إذ رغم أننا ندفع مبالغ أكبر مقابل الحصول على خدمات صحية أقل، صنفت «منظمة الصحة العالمية» الولايات المتحدة في المرتبة ٣٧، بين دول العالم، من حيث أداء الرعاية الصحية في عام ٢٠٠٠.

كما تكشف دراسات عديدة أن ولاياتنا المتحدة الأمريكية متواضعة من حيث علاج الأمراض، إلى حد الضآلة. فمثلاً، بالمقارنة مع بلدان مجموعة الثمانية، لدينا أعلى معدل وفيات للأطفال الرضع، وأعلى عدد من الأمهات اللواتي يمتن أثناء الولادة، وأعلى معدل وفيات لحالات مَرَضية كان بالإمكان إنقاذ أصحابها، وسجلّ الولايات المتحدة هو الأسوأ من ناحية علاج مرضى السرطان.

أما الأكثر سوءاً فهو أن الأمم المتحدة حجزت للولايات المتحدة المرتبة ٧٤، من حيث أداء الرعاية الصحية. وفي عام ٢٠٠٩، وضعتها المخابرات المركزية الأمريكية في المرتبة ٤٩، من ناحية متوسط عمر الإنسان، بين دول العالم.

وكذلك، ليست الولايات المتحدة هي «الأعظم» في مجالات كثيرة. فهي الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من حيث إجمالي الناتج القومي، وتحتل المرتبة ٤١ بين ١٣٠ دولة، من حيث الدين العام، وحال ميزانها التجاري أسوأ من أي بلد آخر. وترتيبها ٣٢، من حيث أداء طلابها في الرياضيات والعلوم والقراءة.

إنما، والحق يقال، لدينا أعظم تفاوت في توزيع الثروة عالمياً. ففي عام ٢٠٠٧ تحكم أغنى ١٠٪ من الأمريكيين بـ٧٢٪ من الثروة، بينما لم ينل الـ٥٠٪ من الأمريكيين الأفقر إلا ٢,٥٪ منها. وارتفع معدل الفقر من ١٢٪ إلى ١٤٪ منذ عام ٢٠٠٤، وخلّف الكساد الحالي أكثر من ربع السكان العاملين بين عاطلٍ وشبه عاطل عن العمل.

ولا يسعنا القول بأن جيش الولايات المتحدة هو الأعلى تكلفة في العالم، لأنها ببساطة تنفق عليه أكثر مما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة على جيوشها، مثلما ننفق نحن على نظامنا الطبي (القائم على الربحية) بأعلى من المعدل العالمي بمقدار الضعفين ونصف.

اكتشاف الخرافة

الحديث عن حالة مختلفة من التطور التاريخي أمر وارد، لكنه يختلف كلياً عن تبني «الاستثنائية» الأمريكية في رسم سياسات الحكومة دون النظر في الإخفاقات الكارثية المريعة في العراق وأفغانستان، وانحلال الاقتصاد العالمي تدريجياً، وتضخم العجز في الميزانيات، وتجاهل بروز إيران والصين على الساحة الدولية.

يستخدم السياسيون الشعاراتيون (من أمثال مايك هوكابي، ميت رومني، ريك سانتوروم، مايك بينس، نيوت غينغريتش) مفهوم «الاستثنائية» لإثبات مدى حبهم لأمريكا! لكن هكذا قومية مفرطة، مجبولة بنزعة إيمان مسيحية غالباً، تنفي اشتراكنا، كبشر، مع بقية شعوب العالم في الإنسانية، وتقوض التعاون الدولي، وتعزز نزعة الغطرسة المتجاهلة للرأي العالمي.

ولا يبقى لنا سوى انتظار أن نشهد رد فعل الأمريكيين عندما يدركون أن طموحهم الإمبريالي بحلول «قرن أمريكي جديد»، حلم المحافظين الجدد بالسيطرة على العالم، ليس إلا خرافة جوفاء.

أخيراً، عاشت الولايات المتحدة لفترة أطول مما تسمح لها مقدراتها بكثير، ويتعين عليها اليوم أن تقنَع بموضعها في العالم الجديد، حيث الصين والاتحاد الأوروبي، وحتى دول أخرى صغيرة، أخذت تتحدى الدور الأمريكي في العالم، بشكل متزايد. فهل ستغدو الولايات المتحدة أكثر ميلاً نحو الانعزالية، وتخوض مغامرات عسكرية جديدة، أم ستنضم إلى بقية دول العالم لتعزيز السلم العالمي؟ سنرى.

■ كاتب أمريكي ساخر في الشأن الثقافي-السياسي

2010 / 2011... قراءات غير فلكية

◄ عبادة بوظو

يسدل عام ٢٠١٠ ستارته على أحداث تفاوتت في جسامتها ولكنها طبعت مسار التطورات في دول وشعوب المنطقة والعالم، على أساس مواصلة وتصعيد الحروب الامبريالية غير المباشرة، سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً وحتى طبقياً، وهي تحمل مفاعيل ستستمر في العام الواقف على الأبواب، ٢٠١١.

ومن دون تسلسل زمني أو ترتيب بالأهمية فقد ظهرت في العام الذي نودع أيامه الأخيرة عناوين بارزة، فقد كان عام إعادة انتشار قوات الاحتلال الأمريكية في العراق، وعام نشر مداميك إضافية في متاريس دفع بلاد الرافدين إلى أتون التقسيم والاقتتال الأهلي طائفياً وعرقياً وعلى الموارد الطبيعية والثروات، مع تعطيل المحتل بالدرجة الأولى للتوافقات السياسية بين القوى المصنعة، والمصطنعة بالتالي، على طراز «المدرسة» الطائفية اللبنانية..

وهناك في بلاد الأرز كان ٢٠١٠ عام تصعيد الهجوم والتآمر على المقاومة وحزب الله، عبر بوابات «المحكمة الدولية»، مع تحول الأمور في لبنان باتجاه أحد احتمالين، إما الحرب الأهلية مجدداً، أو انفتاح الجبهة مع العدو الأساسي، «الكيان الصهيوني».

وعلى تخوم الاحتكاك المباشر واليومي مع هذا الكيان وجرائمه، أي في فلسطين المحتلة، أصبح ٢٠١٠ عام النقلات النوعية الجديدة في تصفية القضية الفلسطينية «بامتياز» حتى تاريخه، مع اختزال قضية الصراع التاريخي، وحقوق عودة اللاجئين وإقامة الدولة وحدودها ومسألة القدس ورفع الحصار والإبادة الجماعية التدريجية للفلسطينيين فوق أرضهم المحتلة بالتوازي مع طرح وبدء تنفيذ «يهودية الدولة»، في المسألة «العقارية» المتعلقة بالمستوطنات وتجميدها أو فك تجميدها، وذلك في مقابل بروز ٢٠١٠ كعام آخر من «اللامصالحة» الفلسطينية، ولكن عام الاعتراف «اللاتيني» بدولة فلسطين «على حدود ٦٧»

وبينما يعد هذا العام عام الخسائر الأمريكية الأطلسية المطردة في أفغانستان، فإنه أيضاً عام استعار الخطاب الطائفي والمذهبي والعرقي المتشدد، مع محاولات غير مفهومة لترويج زعماء دول وقادة حكومات ذات أوزان إقليمية كـ«قيادات وزعامات طائفية» على مستوى المنطقة تضاهي بعضها بعضاً (نجاد يحضر احتفالاً شعبياً دعماً للمقاومة وخيارها في جنوب لبنان، فيحضر أردوغان احتفالاً موازياً في شماله..!).

وعلى خطوط التماس يسير السودان نحو هاوية التقسيم، «يسابقه» اليمن «غير السعيد» باحتمالات التدخل الأجنبي المباشر عسكرياً أو لوجستياً تحت يافطة مساعدته «في مواجهة التطرف والإرهاب»، أو بالأحرى لوضع موطئ قدم جديد في مضيق باب المندب مقابل القرن الأفريقي «المفجوع» بالقدرات الاستثنائية «المنسوبة» لقراصنة الصومال.

وعلى اعتبار دولنا «عالمثالثية» فقد كان لا يقل أهمية وخطورة في عام ٢٠١٠ «القلق» على صحة العاهلين السعودي والمصري، ونشر التوقعات والسيناريوهات المختلفة حول «الخلافة» والمستقبل السياسي في بلديهما، بموازاة تناقض الإشارات الصادرة عن الأداء الداخلي الإيراني، مع تشديد الحصار والحرب غير المباشرة مع طهران، والذريعة دائماً هي البرنامج النووي واستعصاء الحلول معه من وجهة النظر الأمريكية-الإسرائيلية..

وفي سورية برز ٢٠١٠ عاماً للنشاط الدبلوماسي الاستثنائي توجهاً وانفتاحاً على العالم كسراً لما تبقى مما محاولات عزل دمشق، وتثبيتاً لخط المواجهة ودعم المقاومات في المنطقة، لتبقى الأسئلة مرتبطة بالبرنامج الاقتصادي المطلوب لتدعيم هذه المقاربات، والذي لا يرتبط في كل الأحوال، بل ويتناقض منطقياً مع ما يجري تنفيذه على أرض الواقع من برنامج ليبرالي موغل في نيله من مستوى معيشة عموم السوريين، وليس نخبهم المالية، وهو البرنامج نفسه الذي يبتغي إعادة رسم خارطة التمثيل السياسي في البلاد ولكن ضمن بنى وهياكل وتعبيرات تضمن نفوذه ومصالحه الضيقة.

وضمن العقلية الليبرالية المتوحشة ذاتها فقد كان ٢٠١٠ عام اشتداد الأزمة الرأسمالية الدولية رغم ادعاءات انحسارها بدليل اشتداد الهجوم الليبرالي تحت يافطة الإصلاح على المكتسبات الاجتماعية لشعوب المنطقة والعالم ووصول أرقام الفقر والبطالة ومعدات النمو المنخفضة أو السالبة إلى تخوم البيانات الفلكية. ولذلك فإن ٢٠١٠ هو عام تصعيد الشعوب لاحتجاجاتها المضادة، ولاسيما في أوربا.

وبينما يعد عام تصعيد الهجوم غير المفهوم ظاهرياً على ستالين وحقبته التاريخية، فإن ٢٠١٠ للمفارقة هو عام وصول المزيد من ممثلي القوى الاجتماعية (اليسارية) إلى سدة الحكم في أمريكا اللاتينية..

وبالمحصلة فإن ٢٠١٠ بالمعاني السياسية والاقتصادية- الاجتماعية والطبقية هو عام بداية الإعلان الرسمي أن «الاشتراكية هي الحل»، ولا بديل حقيقياً عنها في مواجهة الرأسمالية وتغولها، وهو ما ستظهر المزيد من علاماته في العام المقبل.

o.bozo@kassioun.org

فضح أسطورة الردع النووي الزائفة

كانيا دالميدا

التقى الرئيسان الأمريكي رونالد ريغان والروسي ميخائيل غورباتشوف في العاصمة الأيسلندية ريكيافيك لدى بداية انقشاع غيوم الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، وذلك لمناقشة «الإلغاء الكامل للأسلحة النووية». لكن الدول العظمى، بعد عقدين طويلين من الزمن، لا تزال تملك ترسانات هائلة من الأسلحة الذرية. والآن، يسعى الخبراء إلى فضح ما يسمونه «أسطورة الردع النووي الزائفة» التي تتذرع بها هذه الدول، وخاصة الولايات المتحدة.

وحسب نشرة «آي بي اس»، تملك تسع دول حالياً إما أسلحة نووية أو الوسائل الكفيلة بإنتاجها ونشرها. كما تحوز دولتان فقط، هما الولايات المتحدة وروسيا، ٩٥ في المئة من مجموع الأسلحة الذرية في العالم، وفقاً لإحصاءات اللجنة الدولية للمنظمات غير الحكومية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والسلم والأمن لعام ٢٠١٠.

ومع ذلك، فقد سيطرت «نظرية الردع» لسنوات طويلة على الخطاب العام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خاصة، وهي النظرية التي توحي بأن مجرد التهديد بخطر الحرب النووية يكفي لردع المعتدين المحتملين.

واستضافت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح مؤخراً خبراء قانونيين، من بينهم يلسون وارد و جون بوروز، بغية السعي لفضح زيف هذه النظرية وتوجيه الحوار بشأن نزع السلاح نحو قنوات بناءة.

فأكد ويلسون، الخبير البارز بمركز دراسات عدم انتشار الأسلحة النووية، أن المجتمع الدولي يحتاج «لنقلة نوعية وتغيير جذري في نهج نزع السلاح، على غرار ثورة كوبرنيكوس في فهم العالم الذي نعيش فيه».

وقال إن العديد من البلدان ولاسيما الولايات المتحدة، قد اعتبرت لسنوات طويلة أن نظرية الردع «خطيرة بل وربما غير أخلاقية، ولكنها ضرورية بالتأكيد». بيد أن سجلات التاريخ مليئة بالأدلة على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد النووي لم يضمن لا ردع الحروب ولا فوز أي طرف، وفقاً للبحوث التي أجراها ويلسون.

ولعل المثال الذي يستشهد به على أوسع نطاق لتبرير فاعلية الأسلحة النووية هو استسلام اليابان في أعقاب أمر الرئيس الأمريكي هاري ترومان بقصف هيروشيما في ٦ أغسطس١٩٤٥. فنبه ويلسون إلى أن الولايات المتحدة دأبت لسنوات طويلة على وصف هذه المأساة باعتبارها قصة نجاح نووية، استخدمتها كمجاز لدعم وتبرير تطوير الأسلحة الذرية.

وطعن خبير مركز دراسات عدم انتشار الأسلحة النووية في هذه النظرية، عبر لفت الانتباه إلى حقائق عدة محجوبة، لم تعرضها وسائل الإعلام الكبرى، مثل حقيقة أن هيروشيما كانت مجرد واحدة فقط من ٦٨ مدينة يابانية جرى قصفها بالقنابل، بلا رحمة، طيلة بضعة أشهر وحتى النهاية. كذلك أن عدد القتلى في هيروشيما من جراء القصف يأتي في المركز التاسع أو العاشر فقط في ترتيب الفظائع المرتكبة في اليابان في ذلك الوقت... فلماذا إذن لم تستسلم اليابان حتى قصفتها الولايات المتحدة بالقنبلة النووية؟

والجواب، بكل بساطة، هو صنع الأسطورة، وفقا لبوروز. والآن حسب البعض فقد أصبح كثير من المؤرخين والخبراء القانونيين والباحثين على قناعة بأن اليابان استسلمت في الواقع من جراء الغزوات السوفيتية وقبل القصف النووي الأمريكي على مدينة ناغازاكي.

وهناك عدد لا يحصى من الحجج القانونية القادرة على فضح زيف هذه الأسطورة ومنها انتهاك القانون الإنساني الدولي.

في هذا الصدد، شارك جون بوروز، المدير التنفيذي للجنة المحامين المعنيين بالسياسة النووية، مؤخراً في تأليف تقرير بعنوان «إنهاء اعتماد الولايات المتحدة على الأسلحة النووية وتحقيق القضاء عليها على الصعيد العالمي: القانون يتطلب سياسات حكيمة»، حدد بالتفصيل عدم مشروعية حيازة الأسلحة النووية، سواء على سبيل الردع أو خلاف ذلك.

ونص التقرير على أن «ترسانة الولايات المتحدة النووية التي تعد بآلاف الأسلحة، لا تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمنية. فقد تصبح الأسلحة النووية هي نفسها مصدر التهديد الأمني الرئيسي للولايات المتحدة».

وشرح التقرير سياقات قانون الحرب والنزاعات المسلحة حسب اتفاقيات لاهاي وجنيف والنظام الأساسي الخاص للمحكمة الجنائية الدولية، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في١٩٩٦.

وأفاد بوروز أن «حقيقة أن استخدام الأسلحة النووية سيكون غير قانوني بموجب قانون النزاعات المسلحة، تعني بالضرورة أن أي تهديد أمريكي محدد باستخدام تلك الأسلحة سيكون أمراً غير قانوني، ما يشير بوضوح إلى أن سياسة الردع غير قانونية أيضاً. لماذا يملك بلد ما أسلحة نووية إذا لم يكن لديه استعداد لاستخدامها في ظروف معينة؟».

وأضاف بوروز «نحن نواجه الآن اعتماداً مؤسفاً على التهديد بالفناء كظرف دائم. ليس هذا هو نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه».

وفي غضون ذلك، استمرت الولايات المتحدة، بلا حرج، في تعزيز ترسانتها النووية الهائلة في حين تعمد إلى تحويل أضواء الإدانة الدولية تجاه دول مثل إيران وكوريا الديمقراطية وسورية، وفقا للمدير التنفيذي للجنة المحامين المعنيين بالسياسة النووية..!

■■

عمال أثينا: لم نعد نحتمل المزيد..!

توقفت حركة المرور في العاصمة اليونانية أثينا مع اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات الشعبية التي تزامنت مع تصويت البرلمان على ميزانية الحكومة للعام المقبل. وشاركت حشود من موظفي وعمال المواصلات في التظاهرات الضخمة التي خرجت الأربعاء احتجاجاً على خطط الحكومة لخفض الرواتب والأجور وإجراء عمليات خصخصة لمؤسسات القطاع العام في إطار برنامج التقشف الرامي إلى خفض الدين العام والعجز المالي الكبير الذي تعاني منه البلاد، حيث يتوقع المراقبون أن تشهد اليونان خلال العام المقبل المزيد من التخفيضات في الإنفاق وخسارة المزيد من اليونانيين لوظائفهم وزيادة في الضرائب، وذلك رغم أن الحكومة كانت قد طبقت بالفعل إجراءات تقشفية صارمة.

وقد نظمت نقابات العمال مسيرات احتجاجية خارج مبنى البرلمان، حيث هتف المتظاهرون بشعارات منها عبارة «لم نعد نحتمل المزيد». ويقول المحللون الاقتصاديون إن شكوكاً تعتريهم بشأن ما إذا كانت الإجراءات الصارمة التي تطبقها الحكومة لخفض العجز في الميزانية كافية لانتشال اليونان من أزمة الديون التي تمر بها، علماً بأن صندوق النقد الدولي كان قد طالب اليونان أواخر الشهر الماضي باتخاذ إجراءات إضافية لمواجهة العجز في ميزانية البلاد، وذلك فيما وافقت مجموعة المانحين الدوليين على منح اليونان دفعة جديدة من القروض المشروطة بتخفيض الإنفاق العام، وتقليص الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وتسريح العاملين من وظائفهم في القطاع العام تباعاً، مع زيادة الضرائب.

■■

المداخلات الفردية في الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين:

الاجتماع محطة نوعية في تاريخ الشيوعيين للانطلاق إلى الأمام

تميز الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي عقد في دمشق يوم الجمعة ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠، بتقديم عدد كبير من الرفاق المندوبين لمداخلات فردية هامة وعميقة، وصلت إلى نحو ٢٥ مداخلة، ونظراً لضيق المجال عن إيرادها كاملة.. سنسعى في هذا الحيّز المتاح لنشر بعضها مقتضباً على أن نتابع النشر في العدد القادم:

الرفيق عبد الله الراغب - حلب:

أكد أن العمل السياسي يتطلب منا قبل كل شيء الاهتمام الجدي بالتنظيم، حتى نستطيع أن ننقل سياستنا إلى أكبر شريحة واسعة من الجماهير الكادحة والالتفات إلى همومها ومطالبها، والعمل على توحيد الشيوعيين استناداً إلى الفكر الماركسي- اللينيني، بعيداً عن التكتلية والانتهازية.

الرفيق صلاح معنا – طرطوس:

رأى أننا هنا لهدف واحد مختصر، وهو أن نكون أو لا نكون.. أي بمعنى أننا جئنا إلى اللجنة الوطنية لكي نعمل ليل نهار قولاً وفعلاً لوحدة جميع الشيوعيين السوريين في حزب واحد موحد، ومن لا يؤمن بهذه القضية فهو حتماً ليس شيوعياً لأن الذي يجمعنا أكثر بكثير من الذي يفرقنا.

إننا هنا لنعيد إلى اليسار وإلى الفكر الاشتراكي المتجدد جاذبيته وألقه، وكل الظروف الخارجية والداخلية متوفرة لذلك. إننا هنا لكي ننظف مسيرتنا التاريخية من القاذورات التي ألقيت علينا زوراً وحقداً وبهتاناً تارة من العدو الطبقي، وتارة من التيار الانتهازي الذي تسلل بيننا لظروف مختلفة، إننا هنا لكي نقول للجميع نحن حزب الوطن والوحدة الوطنية فإما نكون حزب الكادحين وحزب العدالة والاشتراكية وإما لا نكون.

الرفيق إلياس أبو حامضة (أبو أنور)- حماة:

أكد على ضرورة إيلاء القضية الزراعية اهتماماً أكبر، كونها ما تزال تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، مبيناً أن ٤٠٪ من الشعب السوري يعملون بالزراعة.

وحول التوسع التنظيمي للجنة الوطنية، اقترح العمل على النوعية أولاً وليس على الكم، بحيث تتم دراسة لكل شخص وعلاقاته الاجتماعية قبل تنظيمه وتكليفه بمهام.

الرفيق محمد سلوم- طرطوس:

رأى أن الموضوعات البرنامجية تمثل مصالح الجماهير وتجيب عن هواجسها، ولكن رغم إعجاب الناس الشديد بجرأتنا ومواقفنا وثقافتنا، إلا أنهم يجفلون منا بسبب الضخ الإعلامي الهائل لأعداء الفكر الاشتراكي، ونتيجة الممارسة المليئة بالأخطاء للبعض في مراحل معينة من التاريخ.

من هنا تأتي أهمية العودة إلى المجتمع والعمل معه وفيه تحقيقاً لهدف ثنائي النتيجة، فإلى جانب نشر وإيضاح فكرنا ومعرفة وتعريف غيرنا نكون قد خلقنا وسطاً اجتماعياً ومحيطاً واسعاً يتسع باتساع مركزنا، وبالتالي عندها يكون لنا الدور الكبير في عملية وضع الصراع على سكته الصحيحة ونوجهه بوجهته الصحيحة.

الرفيق عبد الحليم حسين (أبو سقراط)- الحسكة:

أكد أنه لابد من الاعتراف بالظواهر الجديدة في المجتمع ومعالجتها، كظاهرة الهجرة الداخلية من المحافظات الزراعية والتي بلغت مستويات غير معقولة، والهجرة الخارجية للأسر والأفراد وهي الأكثر خطورة، والتي تتمثل بهجرة العقول والشباب إلى خارج البلاد. وكذلك انتشار البطالة المتزايد. وشدد على الدفاع عن حقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وإعادة الجنسية لمن حرموا منها، والنضال في سبيل الديمقراطية والتعددية وحرية الصحافة، وفي سبيل رفع الأحكام العرفية وقانون الطوارئ.. ومحاربة الفساد الكبير، ومناقشة الوضع الضريبي الذي يظهر بوضوح زيادة الضرائب على المياه والكهرباء والهاتف وضرائب القصر العدلي وغيرها من الضرائب التي تثقل كاهل الفقراء. بينما تزداد الإعفاءات الضريبية على المشاريع الكبرى للمستثمرين.

وحول وحدة الشيوعيين رأى أنه من المفيد إيجاد ومناقشة تصورات جديدة عن الوحدة والسبل الكفيلة بتحقيقها.

الرفيق إدوار خوام – حلب:

توجه بالتحية لموقعي ميثاق شرف الشيوعيين السوريين الذين غيبهم الموت، وللذين ما يزالون مستمرين في مسيرة النضال، ولهيئة تحرير قاسيون التي استشرفت الكثير من الأحداث قبل وقوعها، وتحولت إلى منبر ثوري فتحت الحوار المعمق بين الشيوعيين على مصراعيه، لتوحيد الحزب، ولاستعادة الدور الوظيفي الطليعي في خدمة مصالح الجماهير وتحقيق تطلعاتها.

إننا جميعنا مدعوون ومؤهلون لدخول ساحة ومساحة الجماهير الواسعة للعمل معها من أجل القضاء على الفاقة والحرمان والفساد، والدفاع عن الحقوق التي كفلها الدستور السوري للناس: العمل والتعليم والصحة والسكن.

الجماهير تنتظرنا لنأخذ بيدها، ولنعيد الحقوق إلى أصحابها ونقضي على الفساد والفاسدين.. هذا ما أكدته الموضوعات البرنامجية، وهي طريق الخلاص لتحقيق أهدافنا وأهداف الجماهير..

ستيركوه ميقري – دمشق:

بيّن أنه عند مناقشة الموضوعات البرنامجية الهامة عبر صحيفة قاسيون، ورغم الأهمية الكبرى لبعض النقاشات الدائرة وعمقها، كان يبرز في أحيان كثيرة عدم نضوج كاف في الرؤية، وكأننا ورغم إجماعنا على أهمية الموضوعات البرنامجية نلف وندور دون أن نمسك بالحلقة المحورية فيها.

مما لا شك فيه أن اللجنة الوطنية حققت خلال السنوات العشر من عمرها إنجازات هامة على كافة الصعد الفكرية والسياسية والتنظيمية، لكن بالرغم من كل النجاحات المحققة مازلنا مقصرين تجاه تطوير الظرف الذاتي لجعله متطابقاً مع الظروف الموضوعية التي تتطور لتجعل الرياح تسير كما تشتهي سفننا.

الرفيق حمد الله ابراهيم – الحسكة:

رأى أنه لأول مرة في تاريخ الحزب الشيوعي يحدث اتصال مباشر بين الحزب والجماهير بهذا الشكل الذي تم عبر الانتخابات التمهيدية، فقد اقتربنا كثيراً من الشارع وهموم الجماهير، ونقلوا لنا تلك الهموم بصدق وأمانة، وأنا أنقل لكم همومهم وآمالهم.

الجميع أكدوا لنا بأنهم متفائلون باللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، وبأنها الأمل في خلاص الوطن من كل المآسي التي تصيبه.. في إحدى القرى التي زرناها بسبب الانتخابات، تحدث بعضهم عن المشكلات الكبيرة التي تعاني منها القرية وكانت كثيرة، وسرعان ما اكتشفنا بشكل عملي حجم المشكلة، حين تفاجأنا أن أسرة مؤلفة من زوج وثلاث زوجات وشباب وبنات يصل مجموعهم ٣٤ شخصاً، كانوا قد سجلوا أسماءهم في عداد الناخبين، لكن أثناء إجراء الانتخابات، لم يكن قد تبقى منهم في القرية سوى شاب عمره ١٢ سنة، وجدة كبيرة فقط.. أما الباقون فقد هاجروا إلى دمشق.

كل موظفينا في الكهرباء والمياه والنفط وغيرها من مناطق أخرى، وليسوا من الجزيرة، وكأن منطقة الجزيرة خالية من السكان وليس فيها شهادات علمية حتى يأتوا بالناس من مناطق ومحافظات أخرى.. أما أصحاب الشهادات عندنا فهم يتسكعون في الشوارع أو هاجروا إلى المدن الكبرى فأصبحوا من غجر الجزيرة.

الرفيق وجدي سليمان – الحسكة:

أكد أن التقرير المقدم للاجتماع التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين هو بحق شامل، يصف ويحلل بمنظور ماركسي لينيني الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم وفي المنطقة وفي الداخل، ويضع الحلول المبدئية ويرسم الطريق السليم لحل المشكلات الاجتماعية والمعاشية لأكثرية الشعب من المجتمع من عمال وفلاحين وكادحين وصغار كسبة ومثقفين ثوريين... أي بكلمة أخرى وعلى المستوى الداخلي وضع وصفة نقيضة تماماً لوصفات الفريق الاقتصادي.

إن التقرير هو ذلك البرنامج الماركسي اللينيني الذي يجب أن نعمل ونناضل من خلال توجيهاته ونعكسه على أرض الواقع حتى الاجتماع الوطني القادم.

رغم أهمية الموضوعات البرنامجية أرى ما ليس أقل من ذلك أهمية، هو مدى اهتمامنا وعملنا الدؤوب من أجل وحدة الشيوعيين السوريين، وإن الطريق الذي نحن سائرون عليه ومن خلال برامج ممنهجة لتوحيد الشيوعيين السوريين في حزب شيوعي سوري بلشفي لإعادة دوره الوظيفي وإعادة ثقة الجماهير به والنضال من أجل تحقيق طموحاته في الحياة الكريمة حيث كرامة الوطن من كرامته.

بما أنني من محافظة الحسكة أرى من واجبي أن أطرح في هذا الاجتماع وأمام جميع الرفاق بعض المشكلات التي يعانيها أبناء هذه المحافظة وأهمها:

١ - وضع الأكراد الذين جردوا من الجنسية السورية نتيجة إحصاء ١٩٦٢ السيئ الصيت، وما نتج عن ذلك من عدم توظيفهم في الدوائر الرسمية، وعدم إمكانية تملكهم لعقاراتهم.. وهذا غيضٌ من فيض.

٢ - الهجرة الكبرى التي تجاوزت الـ٦٠٠ ألف نسمة من الشرائح الفقيرة من المواطنين إلى الداخل، حيث ضاعفوا أحزمة الفقر للمدن الكبرى التي هاجروا إليها، وذلك لعدم وجود فرص عمل في المحافظة والسعي وراء لقمة العيش.

٣ - المرسوم السيئ الصيت (٤٩) لعام ٢٠٠٨ الخاص بالعقارات والتي شملت المحافظة بأكملها، حيث يمنع بيع وشراء عقارات وأراضي زراعية إلا بشروط قاسية جداً لا يمكن للمواطن الحصول عليها، مما أدى إلى خفض عمليات البناء لحدودها الدنيا، وبالتالي زيادة البطالة وزيادة الهجرة.

٤ - المصيبة الكبرى التي حلت على فلاحي الجزيرة كانت إصدار جداول أسماء فلاحين لطردهم من الأراضي التي يعملون فيها منذ عشرات السنين والعائدة لأملاك الدولة ومازالت الجداول تصدر تباعاً. إن هذه بعض المواضيع التي يجب أن نعمل عليها من خلال عملنا النضالي اليومي، لأن عدم حل هذه المواضيع يزيد من البطالة والهجرة ويزيد من المشكلات الاجتماعية، ويضعف الوحدة الوطنية.

الرفيق إلياس قطيرة- طرطوس:

أكد إثر تكريمه أن التقليد الدائم لدى الحزب الشيوعي السوري هو تكريم الشيوعيين الذين عاشوا الحزب طيلة حياتهم، أيام اليسر والعسر، وأوقات الشدة والرفاه، والذين لا يألون جهداً في التضحية بكل ما ملكت أيديهم من أجل خدمة أفكاره وأهدافه التي هي أهداف الشعب والوطن، ولكي يكون لهذا التكريم معناه ودلالته وجدواه يجب الإسراع في كتابة تاريخ الحزب ليكون المكرمون جزءاً من هذا التاريخ المجيد وصفحة مشرقة في ماضيه، وطوداً صلباً في بنائه الشامخ تتناقله الأجيال الصاعدة، آخذة من سيرة هؤلاء أنموذجاً وقدوة، وقاعدة صلبة لانطلاقة مستمرة متجاوزين أخطاء الماضي برؤى المستقبل.

إن التكريم الحقيقي للشيوعيين يكون بالعمل الجاد والمستمر نحو تحقيق وحدة الشيوعيين، وإعادة اللحمة لهذا الحزب الذي يحتاجه الشعب والوطن، وكذلك العمل المتواصل للم الشمل ورص الصفوف، وهنا يجب التأكيد بأن اللجنة الوطنية بمشروعها الوحدوي الواضح والصادق، قد قامت بمبادرة رائدة، وفتحت الباب على مصراعيه أمام الشيوعيين كافة، داخل فصائلهم وخارجها، للحوار والتلاقي لإيجاد الصيغة المشتركة من أجل توحيدهم ولم شملهم ورص صفوفهم. ولقد لقيت هذه المبادرة ترحيباً كبيراً من كافة الشيوعيين، وتولدت لديهم الثقة بأن ما يقربهم أكثر بكثير مما يفرقهم، ولا تزال هذه المساعي مستمرة، ولا يزال الأمل يدغدغ عواطف الجميع. لذا نؤكد على ضرورة الاستمرار في الحوار وعدم سد الأبواب وتفويت الفرصة على الذين يضعون العصي في العجلات، ويصطادون في الماء العكر.

إن الأكثرية الساحقة من الشيوعيين هاجسهم أن تعود لهذا الحزب وحدته، وأن يعود له ألقه، وأن يساهم بفعالية في الأحداث الجارية، وألا يتأخر عن القيام بالدور المنوط به في الذود عن حياض الوطن وعن الجماهير الغفيرة من العمال والفلاحين وكافة الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم.

إن قواعد الحزب، وكذلك الجماهير العريضة، وجميع الشرفاء في هذا الوطن يتساءلون: أصحيح أن الشيوعيين لا يرون ما يجري في الداخل وفي المحيط وفي العالم؟ ولماذا لا يلاقون هذه الاستحقاقات الخطيرة بعزم وثبات؟ وهل يجهلون أنهم لا يمكنهم أن يكونوا فاعلين بشكل إيجابي إلا إذا كانوا موحدين يجمعهم حزب واحد موحد ذو برنامج واضح ورؤية شاملة؟ فهل يحق لنا أيها الرفاق الأعزاء أن ندعو لوحدة وطنية شاملة، أو أن نطلب من القوى الأخرى أن تتوحد ونحن منقسمون؟ أبدل أن نكون قدوة في الوحدة والتوحد نكون قدوة في الانقسام والتشرذم؟

إنني وبكل صدق وشفافية أناشد جميع الشيوعيين أن يغلبوا مصلحة الحزب على أية مصلحة أخرى، وأن يخطوا خطوات جريئة وشجاعة باتجاه تحقيق الوحدة، هذا الحلم النبيل الذي يحلم به جميع الشيوعيين وجميع الشرفاء في هذا الوطن.. فاعملوا أيها الرفاق ليصبح الحلم حقيقية والأمل الواعد واقعاً ملموساً. بهذا وحده تكرمون الشيوعيين جميعهم الذين خصوا بالتكريم والذين لم يكرموا بعد، وبهذا وحده نكون أوفياء للذين وضعوا اللبنات الأولى في بناء هذا الحزب الشامخ.. بهذا وحده نكون أوفياء لشهداء الحزب والحركة الوطنية ولكافة المناضلين الأشاوس.

■■

مثــقفون بامتيــاز..

رســالة في البحـث عن الحــق

محمد عصام زغلول

حين جاء الحق وزهق الباطل، لم أكن قد ولدت بعد، فلم أر المجيء ولم أشهد الزهوق، إلا أن والدي قص علي خبر المعركة الشعواء – كما سماها – وكيف أن الباطل وأعوانه دُحروا وانقلبوا أيما منقلب، على يد الحق الذي وقف مع أبنائه المثقفين – وكانوا قلة – وقفة عز وقوة وإباء!

وكم حدثني والدي عن أبناء هذا الحق وعن شجاعتهم وجرأتهم، و كيف كانوا يحاربون مع والدهم بخطبهم وبكلامهم، وبأيديهم ورماحهم إن لزم الأمر، وقال: كانوا مضرب مثل في حارتنا القديمة، وكانوا محط إعجاب الكبار والصغار، خاصة حين احتدمت المعركة، فقط أحاطوا والدهم بطوق حمائي كي لا يصاب بأي أذى أو مكروه.

علق ذلك في قلبي، وسألت والدي إن كان أحد من هؤلاء المثقفين مازال على قيد الحياة علّي أتقرب منه، فأنهل من مبادئه، وأتمثل بشجاعته، وأسير على دربه.

أظنه قال لي: لا.. فالمثقفون يقيناً قد ماتوا! ولكن انظر إلى أبنائهم أو أحفادهم، علّك تجد ضالتك فيهم.

عدت إلى حارتنا القديمة.. فتشت عن المثقفين، عن أبنائهم، عن أحفادهم، ولكن للأسف لم يعرفهم أحد . بحثت عن كبّار حارتنا العجوز، وحين جالسته ذكّرته بهم وكان بصره وسمعه قد بدآ يفارقانه..

قلت: يا سيدي، أطال الله في عمرك وأمتعك بسمعك وبصرك، وردّ لك ما فقدت من زهرة عمرك، إن كنت ذاكراً فاذكر وقفة الأبطال.. وبطولة الرجال.. وهاتيك الأعمال.. اذكر كيف كان الجهل منتشراً فأوقفوه.. كيف كان الباطل سائداً فدمروه.. كيف

كان الفقر ملكاً فعبّدوه.. كيف كان الحق عبداً فأعتقوه وسيدوه وملّكوه!.

أثّرت كلماتي في هذا الشيخ الفاني، فرغرغت عيناه، واستعاد مبتغاه. قال يا ولدي:

مات كل من بقي من هؤلاء المثقفين.. ولكن انظر فلهم أبناء عمومة، إن كان لك بهم حاجة!

قلت ماذا يعملون؟ فأجابني في كل مكان هم ظاهرون، وعلى غفلة مني..سمعت خبراً عن مثقفين يجتمعون، وعن منتدى يعقدون، وفي وسائل الإعلام يتزاورون، وفي الصحف والمجلات يتهامسون..

جئت جماعة منهم أسأل عن نسبهم وجذورهم إلى أجدادهم المثقفين، فغافلني رجل على جنب يقول: احذر هؤلاء فهم أدعياء. وجهني إلى غيرهم. سألت عن الأغيار فقيل أدعياء، وانتقلت إلى ثلة ثالثة فقيل مثل ما قيل في الأوليين، فضاق صدري حين علمت أن المثقفين تركوا إرثاً كبيرا جداً وما هؤلاء إلا لصوص يتبارزون لسرقة الإرث..

علمت أخيرا أن المرشحين للفوز بهذا الإرث هم المثلون والممثلات والمطربون والمطربات، فهم أبناء عمومة أيضاً – كما يدعون – وقد ناطحوا كثيراً، وحُقّ لهم أخيراً أن يفوزوا بهذا الإرث، فالحارة الحديثة كلها ملتفة حولهم ومتأثرة بهم، ومختار الحارة الجديد يدعمهم ويحبهم!.

عرض علي بعضهم أن أكون منهم بالولاء، فأنال شرف موالاة المثقفين الجدد .

نظرت في نفسي فوجدت صوتي أسوأ من تمثيلي، ونظرت إليهم فلم أجد فيهم شبهاً مما كنت أتمنى أن أكون، ونظرت إلى حارتهم فلم أحس بالأمن فيها!.

هنيئاً للمثقفين الجدد، وهنيئاً للحارة بهم، وأسفي على جدهم الحق إن كانوا فعلاً هم الباقين الوحيدين من أبنائه!.

essamaldean@yahoo.com ■

شــارع.. وبشــر

◄ **وضاح عزام**

عدد كبير من المارين عليه كل يوم.. خطا كثيرة، واسعة وضيقة، وآمال تشبه الخطا، واسعةً وضيقة.. لا فرق لديه.. يحملهم جميعاً..

عجلات كثيرة لمركبات تعبر مسرعة، وبطيئة، المركبة هي المركبة بالنسبة له، لا فرق لديه.. وليس بصدد التحيّز.. هو ليس مثلنا يستطيع الحقد، أو يستطيع تمييز السيارات من أسمائها وموديلاتها.. أو ربما لا رغبة له بذلك ولا يهمه أصلاً.. نحن الراجلين نميز بينها حتى من رائحة العوادم وشخير المحرك، وسرعان ما نكتشف ونحن مغمضون أعيننا أننا إما أمام سيارة خاصة مرفهة تستعمل البنزين الجيد، أو أمام تكسي عمومي أو سوزوكي عتيقة تستعمل البنزين العادي.. نكتشف لئلا يخنقنا الدخان الكثيف على حين غرة. قد نشم أحياناً، قبل الشرطة يقيناً، بعضها الذي يستعمل الغاز كوقود، متأكدين أن صاحب المركبة الغازية مغامر «درويش» و«على باب الله» يهجس قلقاً بشكل دائم، خوفاً من احتمال حدوث الأسوأ..

الشارع لا علاقة له بحساباتنا.. ولكنه يئن.. أنا أشعر بذلك!

أفتح الباب، أي باب، أترجل.. أسير، فأسمع الشكوى تنهمر من كل حدب وصوب بحجة الحر، أو البرد... أو الفقر.. أو أي شيء! بينما الشارع المعطر دائماً برائحة الديزل الشهيرة وعفونة الأسرة النهرية الجافة والريغارات المسطومة، لا يتذمر من كثرة جرذان المدينة، ولا يتأفف لأن أحداً لا يحترم تسريحته الصباحية التي صممها له عمال تنظيفات الليل، ولا يكتئب حين يبدأ الجميع برميه بأعقاب السجائر وبقايا الفطور السريع «البسكويت».. ولا يعنيه غلاء المازوت، وبالتالي غلاء كل السلع لأنها مرتبطة به، وكل الناس تمشي بارتفاع سعره أو هبوطه، وتتوتر وتهدأ بحسب بورصته العجيبة، ربما لأنه يدرك ونحن لا نعلم، أن الذي يرمي أعقاب السجائر على إسفلته قلق على مستقبل معيشته وآخر همه نظافة ما يدوس عليه، وأن من يرمي المحارم والنايلون وعلب الكولا الفارغة، قد أعمى آخرون له قلبه فلم يعد قادراً على رؤية مكان ودور وغاية سلة المهملات.

الشارع خزان الأقاصيص اليومية، والهموم، والقاذورات، والقهر المتفاقم، والتواطؤ السري، والشتائم الهامسة، والخوف..لكنه حتى الآن لا يتذمر من شيء..

ملاحظة: لن يتبع في أية حلقة.

■■

ربما ..!

واحدٌ من النّاس

صحيح أنه يمتلك صوتاً جميلاً، لكنّ الصحيح أيضاً أنّه لم يكن هناك منبر يحتضن هذه الموهبة، لا نسوق هذا طمعاً بكرم التلفزيون أو الإذاعة لأن بخلهما تجاوز سقوف «بخلاء» الجاحظ على من هم مثله، فحتى الأعراس أشاحت بوجهها عن جمعة العتّاك!!

حمل ذلك العراقيّ صخبه إلى الحارات والمقاهي والأسواق مغنّياً وراقصاً، في أحياء مدينته «المدائن»، فراح الناس يصوّرونه عبر كاميرات الموبايلات، ويتناقلون تلك الكليبات فيما بينهم، ربما بدأ الأمر بسخرية من نوع ما، لكن الانتشار الهائل لظاهرة جمعة العتّاك يؤكّد أن الجميع آمنوا وسلّموا بمقدراته الغنائية والأدائية العظيمة، فهو يمتلك كل ميزات الفنان بالمعنى الكلاسيكي، ويؤدي وظيفته الأولى باقتدار: إمتاع الناس.. نعم إنه أشبه بالشعراء الجوالين أو المهرج، إنه ذلك الشخص الذي ينذر نفسه قرباناً لفرح الآخرين، دون أن يكون فرحه هو ذا شأن عند أحد..

الآن بعد أن طَبَقَتْ شهرة جمعة الآفاق صار بالإمكان وضع اسمه على موقع «يوتيوب»، وستطالعون عدداً كبيراً من الكليبات، البدائية الإمكانيات، لكنها حارقة وحارة المضامين، لكونها تقول دون أن تقول؛ بينما يموت العراق ألف ميتة كل يوم، بين الاحتلال وكلابه السلوقية، ثمة أحياء فيه لا تزال طاقتهم على الحياة لا تحدّ بحد، ولا تقدّر بمقدار. ولعل جمعة، وهو واحد من الناس في النهاية، مجرد نموذج لا أكثر!!

الشعبية التي حصدها هذا الفنان الفطري بالمجان تضاهي تلك النجوميات الزائفة التي تنفق عليها أطنان من الدولارات.. إضافة لكونه يذكرنا بنظرية البهجة، هذه النظرية التي لم يعد هناك من يؤمن بها، منذ «زوربا» ابن كزانتزاكيس و«الزين» ابن الطيب صالح، إلاّ الحالمين الطيبين من أمثاله.. يكفي، كما تبيّن الكليبات، أن يأتي هذا الرجل إلى مكان ما حتى يجعله ضاجّاً صاخباً، ويكفي أن تراقب إغماضة عينيه حين يسلطن مع «أم شامة» أو «حبيب أمك» لترى كم في هذا البسيط والمجهول من أحاسيس صافية لم تستطع الحروب المتكررة والحصارات المستمرة تعكير ذرة من صفائها، فالعينان اللتان يغمضهما على اتساعهما، بينما حبال صوته تحوّل جمهوره إلى كورال، يفتحان طرقاً سرية في النفوس بفضل أداء ساحر..

حصل جمعة العتّاك على استضافة من إحدى الفضائيات، فبدا نظيفاً حليق الذقن أنيقاً، لكنه سرعان ما عاد إلى أمكنة الحكاية الأولى، المقهى والسّوق والحارة والمخفر، مع الشّباب والرّجال وأصحاب المحلاّت والشّرطة.. مع الجميع، لأنه للجميع.. عاد إلى مسرحه الطّليق ليمارس دور بابا نويل الطبيعيّ، وليجعل الفرح حالة عامة، والعيد أمراً يومياً، في مقاومة من نوع لم يحسب لها حساب أبداً، رغم كل ما يبيّت لسلب العراق وفقراء العالم الثالث هذا الأمر بالذات..

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

كوليت أبو حسين في مقهى «تاء مربوطة»:

الكتابة عزفاً على مقام الأسى

◄ **عتاب لباد**

«كنت أبحثُ عن رجل يشبهني وحين وجدته أدركت مدى بشاعتي»..

بهذا النص الجارح المعنون بـ«كيس أسود» افتتحت الشاعرة والقاصّة كوليت أبو حسين أمسيتها في مقهى «تاء مربوطة» البيروتيّ، ثم تبعته بنصوص من ذات المقام المشبّع بالأسى والخوف ودراما الخسارة، عبر لغة امتازت بتطويع اليوميّ تطويعاً ذكياً، بسيط العبارة وعميقها في آن، وانشغاله الأساسيّ هو الحياة الداخلية لأنثى تواجه عالماً من الخراب العميم.

ما يميّز نص أبو حسين هو الجرأة، فحيث تكتب من موقع رفضيّ تمردي، سواء على صعيد القول أو شكله، فإنها تنتمي إلى جيل شعريّ بات يوسّع مكانه في المشهد بقوّة النص وطرقه البلاغية الجديدة التي تذهب إلى التعبير عن لحظة احتدام حاسمة، توشك على إزاحة الإنسان من موقعه الطبيعيّ، غير مبالية بالتابوهات المتعددة.

وسوى النصوص الشعرية قرأت أبو حسين نصوصاً قصصية لها ذات النَفس، خصوصاً «أحلام ناشفة»، حيث تسرد لحظة امرأة تمارس حياتها الخاصة ورغباتها السرية وهي قابعة في بيت محافظ لا يسمح لها بأكثر من ممارسة الواجبات المنزلية.

الأمسية في «تاء مربوطة»، المكان الأليف والهادئ، تعيد إلى الأذهان أجواء الصالونات والمنتديات الثقافية التي

باتت شبه مفقودة في أيامنا، لا سيما مع كتّاب من الجيل الجديد، هؤلاء الذين يأتون إلى الكتابة مسلحين بنصوصهم فقط، لأن المنابر، بمختلف أشكالها، إما غائبة أو مشغولة بأدب العلاقات العامة.

في مقهى «تاء مربوطة» كانت كوليت أبو حسين فنجان قهوة بمذاق آخر..

■■

فرصة عمل.. ضائعة

◄ **عمر بريك**

«مطلوب شاب أو شابة للعمل في شركة تجارية».. هذه الجملة هي من أكثر الجمل حساسية للعقل الباطني لمتصفح الجريدة الإعلانية، فيكفي أن تقع ضمن نطاق البصر الهامشي له حتى يتوجه كل تركيزه إلى الزاوية المتضمنة الجملة السابقة الذكر، وقد زاد من أهميتها ما أولته الحكومة من جهود ملحوظة في سبيل رفعها إلى مستوى أهم عشر عبارات في سورية بعد أن تبرأت من معظم التزاماتها تجاه الخريجين من حملة شهادات المعاهد والجامعات، حتى أصبحت هذه العبارة تنافس عنوان «مطلوب للعمل في الخليج»!.

تبدأ مهمة البحث عن عمل من خلال صفحات الجريدة، ثم عبر خطوط الهاتف لتحديد موعد المقابلة الذي غالباً ما يأتي سريعاً على عكس اللجنة الفاحصة.

وبعد الاتفاق على زمان ومكان المقابلة، يذهب المتقدم لفرصة العمل محملاً بكل أحلامه وطموحاته، معتمداً على ثقافته وحنكته، ومصطحباً معه سيرته الشخصية التي دون بها خبراته ومهاراته، ومرتدياً أبهى ثيابه استعداداً لخوض معركة التوظيف.!

يصل الحالم بالعمل قبل ربع ساعة من الموعد المتفق عليه، ويجلس قرابة الساعة من الزمن وهو ينتظر قدوم من سيجري المقابلة معه، وكله يقين بأن الاختبار قد بدأ فعلاً، وأن هذا هو الجزء الذي يمتحن قدرة التحمل.

وبعد طول انتظار تبدأ المقابلات بسلسلة من الأسئلة الروتينية، لكن سرعان ما سيفاجأ طالب العمل بالشخص الفاحص وقد غير مسار الحديث كلياً، ليقول بكلمات أجنبية، لكن بلكنة عربية: «تل مي أباوت يور سيلف إن إنكلش».. أي حدثني عن نفسك بالإنكليزي، وهنا يكون الذهول جواب معظم المتقدمين ممن لم يتعلموا اللغة الإنكليزية خارج إطار المدارس الحكومية..

ينتهي الاختبار.. ينتهي فجأة.. ينتهي حتى من دون أن تُقرأ السيرة الشخصية للمتقدم. ويرفع صاحب العمل الجلسة راجياً للمتقدم الحالم، المذهول، حظاً أوفر، كما في برامج المسابقات، تاركاً إياه ساهماً قانطاً، يطرح على أنفسه أسئلة لم ينتبه إليها من قبل، حول التاريخ العريق للغة العربية.. يراجع قروناً من تطورها، ويسأل نفسه: هل كان أبو الأسود الدؤلي سيتعب نفسه بالتنقيط لو كان يعلم ما ستؤول إليه لغتنا؟ وهل كان سيبويه والفراهيدي أتعبا نفسيهما في الإعراب والتفسير و(التفعيل)؟ ألم يقاوم أجدادنا في كل مكان المحاولات الاستعمارية الرامية لفرض لغة المحتلين عوضاً عن اللغة العربية؟ كل هذا المخزون الثقافي الذي لدينا يفقد قيمته فجأة إذا كنا لا نستطيع أن نعبر عنه بالإنكليزي؟!.

هل أصبح عام من تعلم اللغة الأجنبية يضاهي عقوداً، بل ربما قروناً من تعلم اللغة الأم؟

يخرج العربي من مكتب التوظيف، وينفض عن عاتقه كل حمله الثقافي باستثناء مقطع من نشيد قديم أخذ يردده: «لسان الضاد يجمعنا بغسان وعدنان».. وكله قناعة بأن غسان وعدنان كانا عاطلَيْن عن العمل.

■■

الأعمال الفنية المرافقة من منحوتات عاصم الباشا غاليري تجليات

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/12/22) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

جولة في كواليس مسرحية «ليلة القتلة»

◄ معن خالد

يتميّز العرض المسرحي السوري «ليلة القتلة» من حيث أداء الممثلين واعتناء المخرج بأدق التفاصيل، لكنه يغفل الأبعاد الاجتماعية حين يقدم صراع الأجيال بصورة الدوران في حلقة مفرغة، فرغم محاولة الأولاد كسر هذه الحلقة، والتمرد على سلطة الأهل التي يرونها سلطة قمعية تستدعي الثورة، إلا أن الحلول التي يقدمونها تأخذ بالبسيط، وهو ما يدلل على عفوية على عدم النضج، وإذا كانوا يمارسون لعبة القتل فإنها تبقى مجرد لعبة طفولية لا تخرجهم من الإطار الأسري..

جريدة «قاسيون» أجرت لقاءات مع كادر العمل المسرحي، واستعرضت آراءهم عن الأجواء العامة للمسرحية بشكل خاص، وعن أجواء العمل المسرحي في سورية عموما..

البداية كانت مع المخرج مأمون الخطيب مدى ملامسة المقولة الأساسية للمسرحية لواقعنا الحالي قائلا: «أغلب المخرجين يختارون نصاً يعالج مشاكل الواقع، وهذا النص يلامس الواقع فهو آني وحالي ودائم، كونه يتعلق بمشكلة جيل يحاول أن ينتقل إلى حياة أخرى، أفضل وأجمل حسب معتقداته، في حال تخلص من الظلم الذي تفرضه سلطة ما».

وعن سؤاله حول فرص منافسة المسرح ومدى تأثيره بالمجتمع بالمقارنة مع باقي الفنون أجاب: «برأيي إن الحديث عن إمكانية تحقيق تغييرات جذرية في المجتمع قد فات، كان هذا ممكنا من قبل، الآن المسرح هو فن جميل، من الممكن أن يطرح قضايا إنسانية واجتماعية، ولكن لا يمكنه القيام بتغيير المجتمع».

الممثل يامن سليمان تحدّث عن دوره في المسرحية قائلاً: «أؤدي دور الأخ الأكبر الذي يريد التمرد ولكنه لا يستطيع إلا الرفض لانعدام البدائل»

أما علا باشا التي تلعب دور الأخت الكبرى وتتميز بشخصية عقلانية فهي «لا تستطيع أن تغير أي شيء»، وتحدثت عن الصعوبات التي يجابهها الممثل المسرحي: «هناك مشكلة والالتزام، فالمسرح يتطلب التزاما شديداً، كي تحصل على النجاح بالإضافة إلى التعب الجسدي».

وعن دورها في المسرحية قالت الممثلة ندى العبد الله: «هبة هي الأخت الصغرى التي تسعى دائما إلى إكمال اللعبة إلى النهاية لإيمانها أنها ستستطيع، من خلال هذه اللعبة، أن تغير واقعها الذي تعيشه، وبالتالي الخروج منه نهائيا».

وسام درويش، مصمم الديكور، تحدّث عن مدى الارتباط العضوي بين تصميمه السينوغرافيا والعرض ككل: «حاولنا أن نعمل على تفصيل هذا المنزل ليكون بلحظة من اللحظات غير معروف، بالإضافة إلى خلق علاقات بين قطع الديكور والممثل، سواء كان ذلك عن طريق حركة الممثل، كما تم العمل على إضافة تراكمات إلى البيت لتعبر عن حالة التعفن والأوساخ»..

فيما ذهبت ريم الحلو في حديثها عن الأزياء، خصوصا لجهة تركيزها على لون حيادي إلى القول: «أظن أن الأزياء متوافقة مع المشهد العام، ليست فجة وليست حيادية بالوقت نفسه، فهذا اللون لا يلفت النظر إلى حد ما. والأزياء الأساسية جاءت بلون بيج ومائل للأبيض في بعض الأحيان للدلالة على حيادية الشخصيات في الحياة العامة، وأيضا لكي يزداد التفاعل مع الألوان الأخرى، وهي تتيح فرصة أكبر لإيضاح التشكيل البصري العام».

وبخصوص معالجة نص خوسيه تريبانا قال رامي عيسى مساعد المخرج: «كتب هذا النص في ستينيات القرن الماضي في كوبا، لكنني اعتقد أن مشكلات العالم إلى حد ما متشابهة وواحدة، ورغم صعوبة النص الأساسي فهو نص معقد ومركب جداً، وقد حافظ الأستاذ مأمون على النص الأساسي وعلى نسقه العام، مع إدخاله بعض التفاصيل ذات العلاقة بالواقع المعاش».

■■

بين قوسين

عام العار

◄ خليل صويلح

انتهى هذا العام بفضيحة مدوّية عنوانها «ويكيليكس»! سواء أكان تهريب الوثائق السرية لمعظم الأنظمة في العالم مقصوداً، أم كانت صحوة ضمير من صاحب موقع متحمس لإعلان الحقيقة، فإن ما نُشر في الصحافة العالمية يقع تحت بند «العار».

فضائح بالجملة تطال أنظمة وشخصيات ومؤسسات. لا مكان للأسرار في ظل ثورة الميديا الجديدة.

شهرزاد لم تسكت عن الكلام المباح، في مليون وثيقة ووثيقة جديدة، تتسلل إلى الأدراج السرية، وتسفح الحبر في كل الاتجاهات، وإذا بالإمبراطور عاريا، من دون أن تستره ورقة توت. بلاد تباع في أروقة السفارات، والشقيق يحرّض على شقيقه، والزعيم يتحوّل إلى مخبر صغير. كابوس طويل هزّ أركان العالم، ذلك أن السحر انقلب على الساحر، فثورة الإنترنت فضحت صنّاعها في حرب مدمّرة. كانت أجهزة المخابرات العالمية تحتفظ بوثائقها، مدة نصف قرن ، قبل أن تفرج عن محتوياتها، أما موقع «ويكيليكس» فليس لديه الصبر الكافي، كي ينتظر طويلاً، فهاهو يعمل بصيغة البث المباشر محطماً السريّة. سنتذكر على نحو ما مشهداً من فيلم «الكيت كات» لداوود عبد السيّد، حين فضح «الشيخ حسني» أسرار الحارة بأكملها عبر ميكرفون، نسي أصحابه إغلاقه.. موقع «ويكيليكس» صورة أخرى للفضيحة العلنية عن كيفية طبخ الحروب والخيانات والمؤمرات في الغرف المغلقة، لعلها حرب عالمية ثالثة، تدار هذه المرة تكنولوجيا، لتهزّ عروشاً وإمبراطوريات، وربما كانت هذه الحرب بداية انهيار الإمبراطورية الأمريكية، فهوليوود ستبقى مجرد صناعة للحلم الأمريكي، لكن مجريات الواقع في مكانٍ آخر.

هكذا انطوى عام من الحروب والكوارث والفضائح بدمغة لا تمحى على جبين البشرية الذاهبة إلى حتفها في وضح النهار.

عام من الخسائر الإضافية في القيم الروحية لمصلحة التسليع العمومي: تسليع البشر والبلدان والأحلام والأوكسجين.

عام «ويكيليكس» بعد عام أنفلونزا الطيور، وعام جنون البقر، وعام أنفلونزا الخنازير.. إنه عام أنفلونزا الفضيحة، وانهيار التاريخ.

التاريخ الذي تصنعه القبائل المتحاربة بالخناجر والسيوف والصواريخ العابرة للقارات.

عام تتساوى فيه العمامة والقبعة والعقال.

ولكن كيف نخرج من هذا المستنقع؟

khalil.s@scs-net.org ■

غزوان زركلي يحيي شوبان

بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على ولادة فريديريك شوبان قدّم المركز الثقافي الفرنسي في دمشق، بالتعاون مع السفارة البولونية في سورية، عازف البيانو الشهير غزوان زركلي في أمسية موسيقية للبيانو على مسرح كلية الفنون الجميلة.

تضمن برنامج الأمسية المقطوعات التالية: «بالاد» (حكاية)، «فالس» (رقصة)، «نوكتورن» (ليليّة)، «إيتود» (دراسة)، «بولونيز» (رقصة بولونية)، «بريلود» (مقدمة)، «أندانته سبياناتو» (رقصة هادئة)، «فانتازيا إمبرومبتو» (خياليّة ارتجالية).

من المعروف أن فريدريك شوبان أحد أعظم الفنانين في تاريخ الثقافة الموسيقية البولونية والعالمية، فلم يظهر في الموسيقى الكلاسيكية اسمٌ وهب روحه لآلة البيانو عازفاً ومؤلفاً ومدرساً مثله، وبعد حوالي ثلاثة قرون من عمر هذه الآلة ومروراً بعباقرة جمعوا بين التأليف والأداء: باخ، بيتهوفن، رحمانينوف.. لم يزل شوبان حجر الزاوية في الكتابة للبيانو. إضافة إلى اختراقه الذات الإنسانية ونبشه تفاصيلها، ورصده لحظات سعادتها وشقائها، مساهماً بذلك في تأكيد أهم خصائص عصره الذي يُعرف باسم العصر الرومانتيكي.

كتب زركلي ، المسكون بروح شوبان، في بروشور الحفل: "أمر جميل أن تستمع سورية إلى شوبان وأن تعزف موسيقاه، فقلب شوبان كان محباً للبشر معطاء وكان هو مناضلا في سبيل الحرية منتميا إلى الإنسان و إلى الوطن مكتشفا النفس البشرية وخباياها".

■■

مهرجان العجيلي للرواية العربية

اختتمت فعاليات الدورة السادسة من مهرجان «عبد السلام العجيلي للرواية العربيّة» الذي أقيم في الرقة خلال الفترة بين ٢٢ و٢٤ من الشهر الحالي، وكان عنوان الدورة: «محظورات الكتابة الروائية العربية».

المحاور الرئيسية التي تناولها النقاش هي: المحظور اللغوي، والمحظورات المتغيرة في الرواية العربية، والتقنيات الروائية في مقاربة المحظورات، واختراق المحظورات وسياقات النزوع إلى العالميّة.

شارك في المهرجان من المغرب: أحمد المديني.. ومن الجزائر: الحبيب السائح.. ومن تونس: حسونة المصباحي، وآمال قرامي، والحبيب السالمي.. ومن مصر: شيرين أبو النجا، وخليل الجيزاوي، وهالة البدري، ومن العراق: عمار أحمد، وعبد الحميد الربيعي، وعلي بدر، ومن السعودية: تركي الحمد، وعبده خال.. ومن الأردن: سحر ملص، وجمال ناجي، وعبد الله رضوان، وإبراهيم نصر الله.. ومن لبنان: بشار شبارو، وعبد المجيد زراقط، ومن إيران: محمد رضا سرشار، وشكوه حسيني، وحسين بايندە. كما شارك آدم كومندان جوغان حسب النبي (السودان)، وعبد القوي العفيري (اليمن). أما المشاركات السورية فكانت شهلا العجيلي، فؤاد المرعي، سوسن جميل حسن، لؤي خليل، خيري الذهبي، نبيل سليمان، نبيل حاتم، نصر محسن، عادل محمود، هايل الطالب، نجاح إبراهيم، أيمن ناصر، أحمد المصارع..

■■

منتظر الزيدي يوقع كتاب «التحية الأخيرة للرئيس بوش»

وقع الصحفي العراقي منتظر الزيدي كتابه «التحية الأخيرة للرئيس بوش» في معرض بيروت الدولي للكتاب، ويناقش الكتاب الحادثة التي اشتهر بها الزيدي عام ٢٠٠٨ حين رمى الرئيس الأميركي جورج بوش بنعليه أثناء انعقاد مؤتمر صحفي في العاصمة العراقية بغداد.

وإذا كان رشق رئيس دولة عظمى بالحذاء للتعبير عن الإدانة والرفض أمراً صارخا، فإن الكتاب أكثر وقعا وتأثيرا لأنه يجسد الأبعاد العاطفية والإنسانية والوطنية التي تبرر أسلوب الإدانة الذي اعتمده الزيدي، فاتحاً به نافذة جديدة في طريقة المظلوم للتنديد بظالمه، مما لقي أصداء على مستوى عالمي.

وإذا كان الرشق مخططا له منذ سنوات، على ما قاله الزيدي، فإن الكتاب ثمرة المسيرة والمعاناة التي رافقت هذا الصحفي منذ أن تعرض العراق للحروب الأمريكية ابتداء من مطلع التسعينيات، وهي التي دفعته إلى خرق التابوهات المحيطة بالرؤساء، وإسقاط هالاتهم بضربة حذاء.

جاء كتاب «التحية الأخيرة للرئيس بوش» في ٢٢١ صفحة تزين غلافه صورتان للحظة الرشق والحذاء يطير فوق رأس الرئيس وقربه رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي، وتحت الصورتين عبارات تدخل القارئ في عالم الزيدي الأدبي والفكري بنزعة وطنية وثورية متعالية على معايير الاحتلالات السائدة، والقيم التي تحاول فرضها على الشعوب.

■■

قاسيون

تعلن قاسيون عن بدء حملة
الاشتراكات لعام ٢٠١١
قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...
«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»